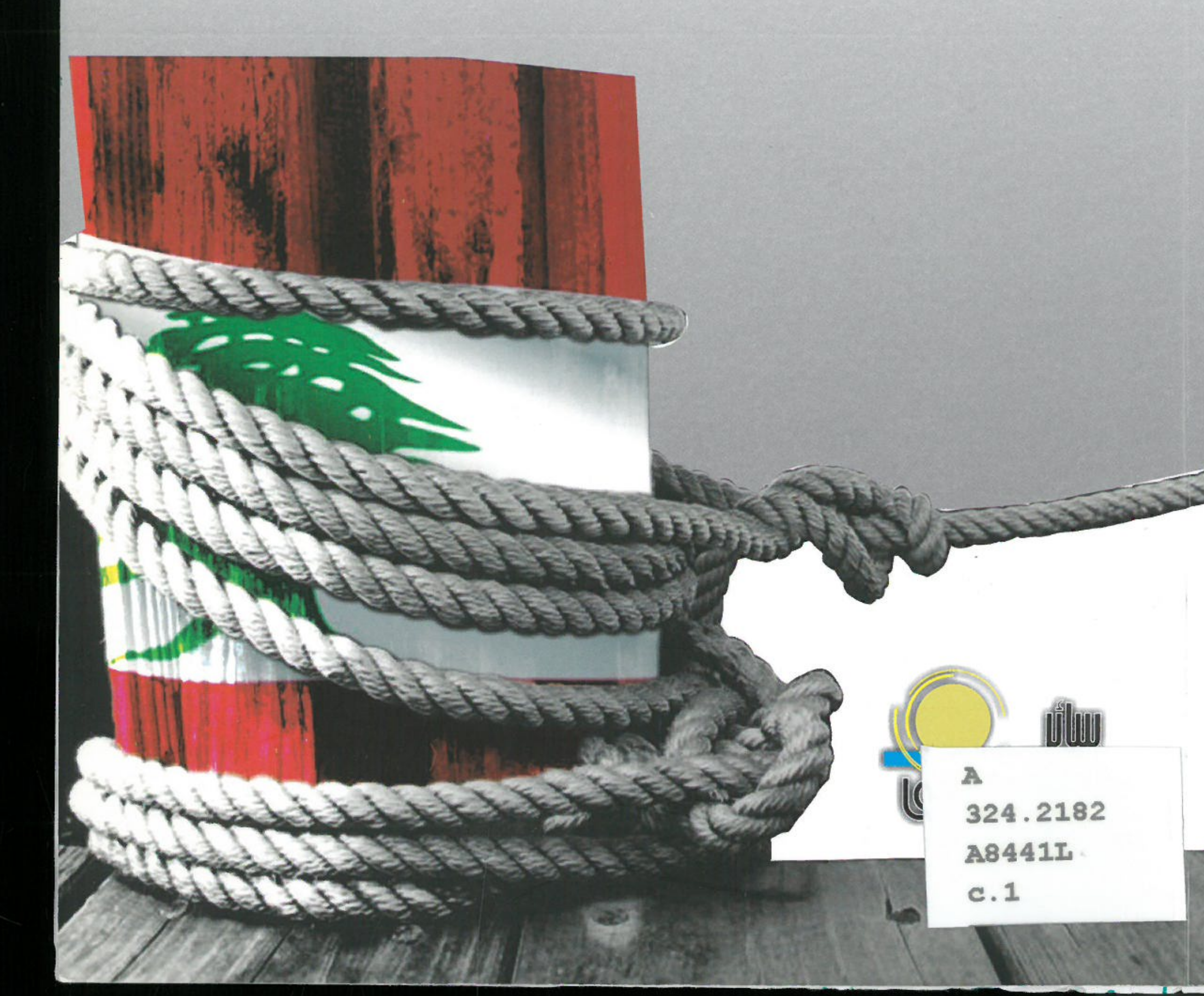
آرمان عسّاف

لبنان بين الطوائف

(١٩٢٠-١٩٩٠)

تحليل ورأي



آرمان عسّاف

لبنان بين الطوائف
(١٩٢٠ـ١٩٩٠)
تحليل ورأي

سائر المشرق

الطبعة الأولى ٢٠١٤

© دار سائر المشرق
للنشر والتوزيع

جديدة المتن - سنتر بايلايان - الطابق السابع
رقم الهاتف والفاكس ٩٠٠٦٢٤ - ٠١

ISBN: 978 - 9953 - 569 - 66- 6
إخراج : مطبعة MAP Printing Press - جل الديب

إلى والدي طوبيا عساف

وفكره النيّر والمتحرر

من أي تعصب فكري وطائفي

تصميم الغلاف الرسام إيلي أبو رجيلي

توطئة

بدت لي كتابة توطئة لهذا الكتاب أصعب من كتابته، نظراً لما يجب أن تتضمّن من وجدانية الكاتب ودوافعه لوضع أفكاره مدوّنة محدّدة في أسطر وصفحات يلتزم بها بطريقة واضحة، ويُشـرِك فيها كلّ قارئ تقع تحت نظره.

إنّ هذا الكتاب في مجمله، على رغم كل الوقائع التاريخية والسياسية التي يسردها ويستعرضها، أقرب إلى بحثٍ وتساؤلات مواطن لبناني عايش أحداثاً سياسية مرّت على وطنه وتتبّعها كمراقب شغوف بالسياسة ملتزم بوطنه وبقيمه. وهمه الأوحد أن يفهم لماذا وصل لبنان إلى هذا الدرك ولماذا انهارت الدولة في لبنان.

قد يسأل القارئ كيف لشخص أن يصف أحداثاً لم يعايشها أو أحداثاً أخرى عايشها كفتى شاب، أو كمواطن عادي لم يقرب مراكز القرار، أو يشارك في اتخاذ القرارات، أو حتى لم يكن من المقرّبين إلى أشخاص شاركوا في القرارات، بل يعتمد على ما قرأه وتابعه، وأكثر من ذلك يعتمد التحليل ليستنتج أموراً لا يزال الخلاف حول تفسيرها حاداً.

كلّ هذا لأقول أنّ كلّ ما وَرَدَ في هذا الكتاب هو محض شخصي ويهدف إلى استعراض أحداث ومواقف على كل لبناني أو من يريد أن

يتعاطى ويفهم الواقع اللبناني، في اعتقادي، أن يعرفها وأن تبقى حاضرة في ذهنه. هذا ما رأيته وما فهمته وهذا ما أراه اليوم وأفهمه عن حقيقة وطني وما أرجوه من مستقبله.

الفصل الأول

نظرة تاريخية إلى تكوين لبنان

كل شخص يحاول الكتابة عن تاريخ منطقة أو شعب ما، يكتبه باستنسابية قد تكون متأرجحة بين عقل متحرّر وعقل متجمّد منغلق. لكن للكاتب دائماً هدفاً من كتاباته، وهو محاولة إبراز ما يعزّز أفكاره، وتوجيه القارئ نحو استنتاجات معيّنة.

لبنان هذا البلد الصغير في الشرق الأدنى، كسائر البلدان الصغيرة التي تحيط بها بلدان أكبر منها، تعاني من المشاكل نفسها التي لطالما عانتها هذه الدول. وقد انطبق هذا الواقع على لبنان على مرّ العصور ولا يزال ينطبق عليه اليوم.

عُرف لبنان منذ تكوينه بمدنه الساحلية التي سكنتها جماعات أتت من الداخل الصحراوي واتخذت المدن الساحلية مركزاً لها وسرعان ما اتجهت هذه المدن نحو البحر بحيث أصبحت صلاتها مع الداخل أقلّ شأناً مما هي مع بلدان ما وراء البحار.

فمن هنا برز دور صيدا وصور وجبيل كمدن تجارية تتمتّع باستقلالية اقتصادية ثمّ سياسية. وهكذا نشأ لبنان كمركز تبادل تجاري بين الداخل والخارج ونقطة اتصال بين شرق البحر الأبيض المتوسّط وغربه.

فعلى مرّ التاريخ القديم حتى عصرنا هذا، كان لبنان يزدهر عندما ينفتح على الغرب فيستطيع عندها لعب الدور المؤهّل له جغرافياً. ولذلك

كان لبنان يفتقر عندما تُقفل في وجهه طريق البحر، فيصبح عندها كأي قطعة من هذا الشرق لا يميّزه عنها سوى عذوبة مناخه ومائه.

ففي المجتمع القديم حين كانت الحدود بين الدول غير مرسومة وعرضة للتغيير في أي يوم وساعة تبعاً لقوّة كلّ طرف، لم يكن لبنان يوماً إمبراطورية أو دولة، بل كان مجموعة مدن تجارية تربطها مصالح اقتصادية لها وحدة مجتمعية تركّز على اللغة والعادات.

لكن رغم كلّ هذا ظلّ لبنان الحالي تقريباً يشكّل وحدة إدارية مستقلّة عن الإدارات الأخرى مما أعطى هذا المجال الجغرافي خصوصية لا يستطيع نكرانها أي من المبشّرين بالقومية والأعراق.

بالعودة إلى تاريخ لبنان الحديث أي إبان عهد الإمبراطورية العثمانية نرى أن هذه الرقعة الصغيرة جغرافياً كانت تتمتع بتمايز سياسي وإداري عن سائر البلاد الأخرى رغم ضعفها العسكري وصغر حجمها الجغرافي.

فنظام الملل في الدولة العثمانية كان أشبه بكونفدرالية حديثة ضمن الإمبراطورية، أعطى لبنان حرّية تحرّك حمت فئاته من الذوبان أو بالأحرى حفظ لها خصوصياتها الدينية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، برزت طائفتان في جبل لبنان أدى تحالفهما إلى ولادة نواة ما سمي بالكيان اللبناني الحديث: الطائفة الدرزية المتمايزة عن الديانة الأساسية للإمبراطورية العثمانية والطائفة المارونية التي كانت تبلور شخصيتها وحضورها ودورها الصاعد. ومع إمارة فخر الدين، بدأ وجه لبنان الحديث الجغرافي والإداري يتضح بحيث امتدّ نفوذ الإمارة من عكار حتى جبل عامل ووادي التيم وكذلك البقاع الغربي وزحله وجوارها، وكانت السلطة المركزية في دير القمر أي في جبل لبنان.

في ذلك الوقت كان للبنان جميع عناصر الكيان المستقلّ المتفاعل مع محيطه. وهنا لا بدّ أن نذكّر أن أكثر من ٩٠٪ من الدول الموجودة اليوم في الأمم المتحدة لم يكن لها في تلك المرحلة من التاريخ أي كيان سياسي أو وحدة جغرافية. وعلى سبيل المثال ألمانيا كانت في ذلك التاريخ عدّة إمارات وكذلك إيطاليا.

الطوائف اللبنانية والدولة العثمانية:

مع ظهور الكيان الحديث للبنان أي في عهد فخر الدين كان المجتمع المدني والسياسي يتألّف من عدّة طوائف تشكل في حدّ ذاتها وحدات مجتمعية مستقلّة تتفاعل، إلى حد ما، بعضها مع البعض ولكن مع الحفاظ على كيانها وذاتيتها.

فتألف لبنان من ثلاث طوائف محمّدية وعدّة طوائف مسيحية كان عامودها الفقري الموارنة وذلك لكثرة عددهم ولتجمّعهم الجغرافي في مركز ثقل، ولتنظيمهم الديني، ولديناميكيتهم المتفاعلة مع أوروبا.

فعند المحمّديين المنتشرين في نواة الكيان اللبناني، كان الدروز الطائفة الأبرز، بفعل توليهم مقاليد الإمارة. والدروز هم طائفة خارجة من رحم الإسلام، وقد مورست عليهم عبر العصور في الدولة الإسلامية اضطهادات شتى. وهذا الشيء نفسه ينطبق أيضاً على الشيعة الموجودين في المناطق الجبلية اللبنانية.

من هنا يمكن القول إن طوائف لبنان، المسيحية والمحمّدية، كان لها تقريباً الموقف والموقع نفسه تجاه الدولة العثمانية، باستثناء الطائفة السنّية التي كانت تنتمي روحياً وعاطفياً إلى الإمبراطورية العثمانية بحيث كانت

تعتبر أن الخلافة هي عند سلاطين اسطنبول. وكان السنّة يعتبرون أنفسهم مواطنين أساسيين في الدولة العثمانية، بينما كان الباقون، وبنسب مختلفة، يعتبرون أنفسهم، ويعتبرهم الباب العالي، رعايا من الدرجة الثانية في الدولة.

هنا نشأت فكرة لبنان الحديث حيث وجدت أقلّيات دينية حرّية الحركة في هذا الكيان الذي يجسّد لها إطاراً وملجأً للحفاظ على خصوصيتها ويقيها من الذوبان في المحيط العددي الكبير. بينما كانت النظرة السنّية مختلفة، إذ رأت هذه الطائفة أن هذا الكيان الناشئ الذي تبلور في قيام دولة لبنان الكبير، يسبغ عليها طابع الأقلية، أو على الأقل، يحوّلها إلى طائفة بين الطوائف الأخرى، في حين أنها تنتمي إلى المحيط الأوسع حيث هي أكثرية متمتعة بحيثية أكبر. أكان هذا المحيط عثمانياً أيام الإمبراطورية العثمانية أم عربياً، فيما بعد.

لا بدّ من الاعتراف إذاً بأن لبنان هو تجمّع طوائف قبل أن يكون أي شيء آخر. وإن طوائفه قد أضفت عليه خصوصية ميّزته اجتماعياً وبنيوياً عن سائر المجتمعات والدول المحيطة به. كما أنه يجدر التأكيد على أنه، منذ دخول الإسلام إلى الشرق الأدنى أي ما يسمّى الهلال الخصيب، لم تلعب القومية الدور الأساسي عند سكان هذه البلاد، لا بل تميزت الصراعات التي عرفتها المنطقة بكونها صراعات بين أتباع أديان وطوائف. وهذا ما أضفى على هذه الطوائف صفة تقارب تعريف القومية أي تاريخ واحد ولغة واحدة ودين واحد ونظرة مستقبلية واحدة.

ما حصل في المائة والخمسين سنة الماضية هو أن الطوائف اللبنانية، وبالرغم من تفاعل بعضها مع بعض، وبالرغم من بدء تبلور معالم الكيان

اللبناني منذ أيام فخر الدين، أخذت اتجاهات ثقافية متباعدة تعزّزت مع الانفتاح والتطوّر وسرعة الاتصالات والمواصلات في العالم بحيث غدت كل طائفة تتبنّى ثقافة أجنبية معيّنة.

فالسنّة اتبعوا الثقافة السنّية بمرجعيتيها التركية والمصرية.

والشيعة توجّهوا نحو ايران والنجف.

بينما الدروز، وبعدما قلّ عددهم على إثر نكبات عديدة، تحالفوا سياسياً مع إنكلترا ولكن من دون أن يلتزموا ثقافتها.

أما المسيحيون فكان توجّههم نحو الغرب واضحا جدّاً وبخاصةٍ نحو فرنسا. وهذا التوجّه، كما عند المسلمين، غذّاه أولاً الشعور الديني، ثمّ النفسي، أي الحاجة إلى الحماية. وثالثاً السعي إلى اكتساب عناصر التطوّر العلمي الغربي والاستفادة منه لتعزيز المكانة وتحسين نوعية الحياة والأوضاع الاقتصادية.

في بداية القرن التاسع عشر أصبح الإهتمام الأوروبي بالشرق الأدنى والأوسط أكبر بكثير مما كان عليه في الحقبات السابقة. فكانت حملة نابوليون على مصر، ومن ثمّ حملته على فلسطين، وكذلك حملة محمد علي فيما بعد. وما رافق هذه الحملات من ازدياد انغماس القوى العظمى آنذاك في شؤون لبنان والمنطقة.

كان لذلك تأثير مباشر على الحياة السياسية في ما سيعرف لاحقاً بلبنان، وبخاصةٍ أنّ إحدى الطوائف الأساسية المكوّنة بدأت تطغى عددياً وثقافياً على الأخرى مع وصول الإرساليات الأجنبية. وقد ترافق ذلك مع انتقال الإمارة من يد الدروز إلى يد المسيحيين، ما جعل نفوذ هؤلاء

يتصاعد بسرعة وبشكل مطرد. ومن ثمّ نشأ نظام المتصرّفية الذي صغّر حدود لبنان، لكنه أعطاه بعض الاستقلال الإداري بضمانات أجنبية لأوّل مرّة.

إن نشوء المتصرّفية جاء في أعقاب أحداث دامية متتالية على مدى عشرين سنة بين العامين ١٨٤٠ و ١٨٦٠، بعدما أدت سياسات الأمير بشير الثاني وطموحات الشيخ بشير جنبلاط إلى أول شرخ طائفي في الوطن الصغير منذ قيام الدولة العثمانية. من هنا بدأ تضارب الرؤى والمصالح لكل طائفة وأصبحت كل منها تبني موقفها على قياس موقعها ونفوذها في المعادلة الحاكمة للكيان، وليس على المصلحة العامة فيه. وهذا الشعور كان واضحاً، وفي اعتقادي أنه لا يزال راسخاً عند عامة الشعب. ومن هنا أعتبر أن القول بأن الزعماء هم الذين غذّوا شعور القسمة فيه بمقدار غير يسير من التكاذب.

بعد الحملة المصرية بقيادة إبراهيم باشا وأحداث ١٨٤٠و ١٨٦٠ وما نتج عنها، وقيام المتصرفية ومن ثم دولة لبنان الكبير حيث أصبحوا أقلية صغيرة جداً وإن بقيت فاعلة، بات الدروز ينظرون إلى لبنان بصورة مختلفة عما كانوا ينظرون إليه، عندما كانوا حكّامه.

وبعد قيام دولة لبنان الكبير، شعر السنة فيه بأنهم قد اقتطعوا من محيطهم وأُلزموا بأن يكونوا مواطنين في دولة لم يكونوا منسجمين مع كل تطلعاتها البعيدة كل البعد عن أحلام الوحدة العربية. وباتوا مجموعة طائفية على غرار مجموعات أخرى تتقاسم الأرض نفسها، بعدما كانوا جزءاً لا يتجزأ من إمبراطورية واسعة شاسعة. وقد أُرغموا على الانضمام إلى دولة لبنان على رغم معارضتهم القاطعة لها أمام العديد من المحافل المعنية، وفي

مقدمها لجنة كينغ - كراين التي جاءت تستفتيهم حول رأيهم بقيام لبنان الكبير واحتمال انضمامهم إليه.

هذه الدولة دخلها السنة غير مقتنعين والدروز حانقين. وهذه مسألة يُسأل في شأنها المسيحيون قبل المسلمين. كيف يقبل المسيحيون بإنشاء دولة نصف سكانها لا يعترفون بها أو قبلوا بها على مضض. وقد عبروا عن رأيهم علناً ومراراً. ولعل أبرز مرة في مؤتمر الساحل الذي انعقد في بيروت عام ١٩٣٦.

لكن لا بدّ أيضاً من الإشارة إلى التطوّر الذي حصل في المجتمع السنّي اللبناني عقب مؤتمر الساحل والمتمثل بنظرة رياض الصلح للبنان الدولة ولدوره في المشرق العربي والذي كانت مقدّمة لاستقلال لبنان ولتكوين نظرة جديدة للشخصية اللبنانية كان لبنان بحاجة ماسة لها. لكن غياب الرئيس رياض الصلح وقيام دولة إسرائيل وعدم الوعي عند جميع الأطراف والتدخّلات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى تداعيات الحرب الباردة، كلها أمور ساهمت بشكل كبير إلى وصول لبنان إلى الطريق المسدود الذي وصل إليه عام ١٩٧٥.

دور الإرساليات في الشرق

في أوائل القرن التاسع عشر ومع بداية الثورة الصناعية في أوروبا أصبح التطوّر الفكري والعلمي عند الغرب يحتّم على دوله أن ينظروا إلى خارج محيطهم الجغرافي وذلك لأسباب اقتصادية واستراتيجية. وراحت كلّ دولة تحاول أن تجد لها متنفّساً إقتصادياً واستراتيجياً للاستقواء على الدولة الأخرى. فبدأ التسابق البريطاني الفرنسي لبسط السيطرة على

الدول الضعيفة. وأحسّ الأوروبيون بضعف الإمبراطورية العثمانية فأطلقوا عليها تسمية الرجل المريض الذي بدل مداواته ليشفى من مرضه حاولوا توفير له كل الأساليب الضرورية لاستعجال مرضه والانقضاض على إرثه. وهذا ما حصل مع حملة نابوليون وحروب البلقان واليونان وصولاً إلى أحداث لبنان بين العامي ١٨٤٠ و ١٨٦٠ حتى سنحت الضربة القاضية بعد الحرب العالمية الأولى التي تُوجّت باتفاق سايكس - بيكو ومؤتمر سان ريمو والانتداب على الشرق الأدنى.

للوصول إلى هذا الهدف، ارتأت السلطات الحاكمة في الدول الأوروبية أن تشجع الإرساليات الدينية التي كانت قد بدأت قبل قرنين نشاطها في مناطق متعددة من السلطنة العثمانية، وبخاصة في جبل لبنان حيث كانت قد وصلت طلائع البعثات اليسوعية واللعازارية والكبوشية. وحرصت السلطات على تشجيعها على مستويين: المستوى السياسي الذي أمّن لهذه الإرساليات حرّية الحركة من خلال اتفاقات مع الباب العالي تعطيها ضمانات وتسهيلات. والمستوى العملاني عبر تشجيع التبرعات لتمويل المنظمات الدينية ومشاريعها التبشيرية وبرامجها التربوية والصحية والاجتماعية.

أهمّ هذه الإرساليات بعثة الآباء اليسوعيين التي كانت دولة فرنسا تدعمها، ثمّ الإرساليات البروتستانتية من الولايات المتحدة وكذلك مدرسة الإنكليز دعمتها بريطانيا.

كان لهذه الإرساليات الأثر الكبير على مستوى تطوّر المجتمع اللبناني ثقافياً وسياسياً ولا يزال تأثيرها واضحاً حتى هذا التاريخ.

أتت هذه الإرساليات إلى لبنان بالأفكار الغربية الحديثة التي كانت في طور التبلور والانتشار في المجتمعات الأوروبية والمتعلقة بالديمقراطية والحرّية والتحرّر. وساهمت هذه الأفكار الحداثوية في تشكّل طبقة سياسية وأدبية وثقافية لبنانية كان لها الفضل الكبير في زرع بذور النهضة الثقافية العربية.

كما يمكن القول إنها ساهمت في النهضة السياسية للعرب، وليس من قبيل الصدفة أن تتكوّن أكثرية أعلام النهضة العربية من المسيحيين. ولذلك لأن أكثرية المنضوين في مدارس وجامعات هذه الإرساليات كانت من المسيحيين الذين لم تكن لديهم الهواجس المتحكمة بتفكير العائلات الإسلامية التي كانت تنظر في العقود الأولى لنشاط هذه المؤسسات بكثير من الريبة.

هذا التأخر عن الالتحاق بالمؤسسات التربوية المسيحية شكّل تباعداً ثقافياً بين أبناء الوطن الواحد، بين المسلمين والمسيحيين الذين قطعوا أشواطاً مهمة في مجال العلم والثقافة وفق المعايير الغربية المتقدمة قبل أن يبدأ الأولون مسيرتهم على درب الانفتاح على الحداثة والأفكار العصرية.

والأمر الآخر الذي أدّى إلى بروز المسيحيين أكثر في النهضة الغربية هو الطابع السياسي لهذه النهضة والذي كان أساسه المعارضة للوجود العثماني والذي كان لا يزال العرب المسلمون متأرجحين بين السير به أو البقاء أوفياء للدولة التي على رأسها خليفة المسلمين.

من هنا حمل المسيحيون لواء العروبة في نهضتهم وذلك بهدف استثارة إخوانهم المسلمين العرب لمساعدتهم على التحرّر من العثمانيين وذلك لعلمهم أنه من دون مشاركة المسلمين العرب في الثورة على الأتراك لن تتحرّر بلاد العرب.

إن وجود الإرساليات الأجنبية في لبنان ساهم بشـــكل كبير في تطوير الفكر اللبناني عموماً لكنه ساهم أيضاً بشـــكل أساسي في خلق هوة كبيرة، على صـــعيد الثقافة والتفكير والتوجّه والانتماء. و لم تكن هذه الهوة بارزة على مستوى القيادات، لكنها كانت واضحة على مستوى القواعد الشعبية.

تنوّع الاتجاهات الثقافية عند الطوائف اللبنانية

هذا التنوّع الثقافي في المجتمع اللبناني وانعكاســـه فرزاً طائفياً كان عنصراً فاعلاً في بلورة خيارات سياسية بحســـب الطوائف. فأصبح الدين والثقافة والسياسة يشكّلون عناصر موحدة للطائفة.

ومنذ أيام القنصـــليات الغربية في بيروت قبل الحرب العالمية الأولى، وبحكم توجّه كل طائفة نحو بلد أجنبي طلباً للحماية والدعم وتعزيز الموقع في المعادلة السياسية القائمة، حاول بعض الموارنة التنسيق مع فرنسا بهدف الحصـــول على استقلال لبنان، بينما اتجه المســـلمون المعارضون للدولة العثمانية نحو الخيار العربي أي نحو قيام دولة عربية سنّية تحلّ مكان الدولة العثمانية في الأجزاء العربية من الإمبراطورية.

وبينما كان الخيار الأساسي داخل الطائفة المسيحية الأرثوذكســـية، في مطلع القرن العشرين، العمل على تحقيق الوحدة مع سوريا من أجل أن تصبح الطائفة الثانية عددياً بعد الســـنّة في سوريا بدلاً من أن تكون الرابعة في لبنان، كانت خيارات الدروز غير واضحة. فمنهم من اعتنق القومية السورية، ابنة الأرثوذكســـية الســـياسية، والتي ترتكز على وحدة تضـــم لبنان وسوريا وفلسطين حيث يضعف الموارنة ويقلّ عددهم ويضـــعف تأثيرهم ودورهم، ومنهم من فضّل الانتظار قبل أن يأخذ موقفاً سياسياً ثابتاً، وهو لا يزال حتى هذا اليوم متأرجحاً بحسب مصالحه وتبدّل اتجاه الرياح الدولية والإقليمية.

أما الشيعة فكانوا، ولا يزالون، يبحثون عن دور لهم، فالوحدة العربية أو السورية يفترض أن تخيفهم. ولكنهم في المقابل، اعتبروا دائماً أن لبنان الوطن لا يعطيهم حقهم، على رغم أن هذا البلد أعطاهم على مســـتوى المشاركة في السلطة السياسية وتبلور شخصية معنوية ذاتية ما لم تعطه لهم أية دولة عربية. لذلك كان تأثيرهم الســـياسي في مطلع القرن العشـــرين وصولاً إلى الربع الأخير منه مختزلاً في السنّة السياسية أكثر منه مســـتقلاً واضحاً كما هو اليوم، بســـبب شعور الشـــيعة الدائم بالحاجة إلى إثبات عروبتهم وإسلامهم أمام الأكثرية الســـنيّة الحاكمة للتأكيد في شكل متواصل على أنها لا تقل عروبة وإسلاماً عنها.

أما الموارنة الذين يعتبرون أنفسهم أساساً في تكوين دولة لبنان فكانت خياراتهم صـــعبة ولا تزال وكأنهم في غربة عن وطنهم والمحيط أو كأن محيطهم يغترب عنهم وعن قيمهم.

إن خوفهم من التسلّط العددي عليهم كان له مبرّراته، إذ إن تجربتهم مع الدولة الإسلامية عموماً لم تكن مشجّعة إن على صعيد الحرّيات العامة واحترام خصوصيتهم الثقافية أو على مســـتوى سيادة نظام سياسي قائم على المفاهيم الديمقراطية بـــمعناها الحديث المتبلور والســـائد في الغرب. فأصبح عندهم توق إلى تطبيق هذه التعاليم في نطاق دولة لم يروا إمكانية تحقيقها إلا ضمن حدود لبنان.

بيد أن التجارب اللاحقة أظهـــرت أن الموارنة كانوا علـــى حق في خياراتهم، إذ إن جميع الدول التي تكوّنت في المنطقة العربية لم تمارس حتى يومنا هذا الديمقراطية، بل أصبحت أنظمتها في يد أقليات تستأثر بالسلطة وتقمع الشعوب. وها هي بعد ثمانين عاماً على نشوء هذه الدول تشـــهد

عودة الأصولية الدينية لتهدّد الأنظمة الحاكمة ولتستبدل الديكتاتورية القائمة بديكتاتورية أخرى. ولا تزال المجتمعات العربية تبتعد أكثر فأكثر عن القيم السائدة في المجتمعات الغربية. وهنا أساس المحنة التي يعانيها الموارنة والمسيحيون في الشرق.

فالمسيحيون على وجه عام تأثروا إلى حد ما بالمجتمع الغربي الذي تطوّر خلال الأربعمئة سنة الماضية بحيث ألغى الارتباط المباشر بين الدين والدولة، مما كان، بحسب البعض، السبب بالتقدّم الذي أحرزه الغرب على الشرق. هذه الأفكار لا تزال موضوع نقاش في المجتمع الشرقي بينما حسمت نهائياً في الغرب.

كل هذه القواعد التي توصّل إليها الغرب والتي بنى عليها تقدّمه وتفوّقه وازدهاره لم يمارس منها المجتمع العربي شيئاً حتى الآن، بل على العكس نراه يبتعد عنها أكثر فأكثر ونرى الهوة تكبر أكثر فأكثر بين الشرق والغرب.

إن هذه الحالة نرى صداها أول ما نراه في لبنان هذا البلد المتعدّد الثقافات والديانات والتوجّهات. فلبنان الذي حاول خلال المئة سنة الماضية خلق شخصية متميّزة له يمتاز بها جميع أفراد مجتمعه عن سائر المجتمعات المحيطة به، حقق بعض النجاحات في هذا المجال ولكن التأثير الخارجي كان أكبر بكثير بحيث طغى ما يفرّق اللبنانيين على ما يجمعهم.

في الخلاصة، إذا ألقينا نظرة عامة إلى تكوين دولة لبنان الكبير نجد أن بصمات الموارنة واضحة عليها، أكان على مستوى القيم التي سادته منذ العام ١٩٢٠، أم على مستوى التطلعات السياسية والاجتماعية والثقافية والخيارات الاقتصادية.

من هنا كان لنخب الطوائف الأخرى وقادتها من هذه الدولة أو هذا الكيان، مواقف مطابقة بعض الشيء لموقفهم من الطائفة المارونية نفسها. فاعتبروا أن مواجهتها ومواجهة دورها البارز الذي اتهموه بالاستبداد والاستئثار بخيرات البلد، يقتضي ضرب النظام السياسي اللبناني ومحاولة إسقاطه واستبداله بنظام آخر يستجيب لتطلعاتهم القومية.

نظرة اللبنانيين للكيان اللبناني

إن نظرة اللبنانيين للكيان اللبناني مختلفة بحسب طوائفهم وذلك كما ذكرنا سابقاً كون طوائفهم تشكّل وحدات مجتمعية اجتماعية وثقافية مستقلة كلّ منها لها ميزاتها وتاريخها الاجتماعي والثقافي والسياسي. فجاء النظام السياسي للبنان ليكرّس هذا الواقع بعدما فشل خلال مرحلة الانتداب ودولة الاستقلال في تقليص هذه الميزات ودمجها في إطار شخصية واحدة تشكّل نقاطَ الإلتقاء فيها القوّةُ الموحّدة الجامعة التي تطغى على قوّة التناقضات المفرّقة.

الأدهى من ذلك هو الاختلاف بين اللبنانيين على تشخيص الداء. فإذا سلّمنا أن علّة عللهم هي الطائفية فقد اختلفوا على وصف الدواء. فمنهم من يراه في إلغاء الطائفية السياسية، ومنهم من يراه في علمنة الدولة أي إلغاء الطائفية المدنية، ومنهم من يراه في إلغاء الطوائف، ومنهم من يراه في انتصاف الحلول عبر التوزيع الطائفي واتباع اللامركزية الإدارية. وكالعادة تنقسم نظرة اللبنانيين دائماً إلى المسائل بحسب انتماءاتهم الطائفية والمذهبية حيث تشرع كلّ طائفة في إجراء حسابات الربح والخسارة لكي تبني خياراتها على أساسها.

الفصل الثاني

تطوّر المفهوم اللبنانيّ

في فترة ما قبل الاستقلال

إن تطوّر المفهوم الوطني لجميع الشعوب المشـــرقية التي كانت تؤلّف الإمبراطورية العثمانية هو أمر بديهي. إذ إن فترة الأربعمئة ســـنة لوجود الأتراك في المشرق ليس بقليل من حيث التأثير في الشعوب.

ومع تفكك الإمبراطورية كانت الأفكار الســـياسية لا تزال تتنازع أفراد المجتمع العربي. فمن فكرة الدولة العربية التي كان رائدها الشـــريف حسين الهاشمي التي أرادت دولة عربية واحدة من شبه الجزيرة العربية حتى البحر المتوسط، إلى سوريا الكبرى التي نادى بها السوريون واللبنانيون، إلى المملكة العربية الســـعودية ومســـرحها الجغرافي في الخليج وشبه الجزيرة العربية، إلى الكيان اللبناني الذي كان رائده الموارنة اللبنانيون.

تعدد المواقف والمنطلقات في منطقة الشرق الأدنى والأوسط، إضافة إلى مصالح الدول الغربية التي حازت من مؤتمر السلام على تفويض دولي لإدارة شؤون هذه المنطقة، يدلّ على أن الاقتسام وإنشـــاء الدول العربية بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية لم يكن وليد مزاج أو مصـــالح سياسية غربية فقط، إنما جاء أيضاً نتيجة للواقع التاريخي الذي عاشته المنطقة أكثر من ألف سنة قبل هذا التاريخ.

لكن المجتمع العربي للأسف لا يأخذ هذه الحقائق بالحسبان، بل يعزو عدم وحدته إلى إتفاقية سايكس - بيكو، غافلاً تاريخه السياسي وواقعه الاجتماعي. وبدلاً من أن يستفيد من الحال الموجود فيها الآن، يحاول أن يعزو فشله إلى الآخرين.

فتجربة الوحدة بين سوريا ومصر التي لم تعش طويلاً أكبر دليل على أن تقسيم الوطن العربي إلى دول عدّة ليس بالمصطنع، إنما يرتكز إلى حقائق تاريخية. وكذلك هي الحال بالنسبة إلى فشل أية من الدول العربية في تحقيق الوحدة مع أية الأخرى، أو على الأقلّ فشلها في اعتماد درجة متقدمة ومنظمة من تطبيع العلاقات الإدارية مع أية دولة عربية أخرى. وهذا خير دليل على خصوصية كلّ من هذه الدول اجتماعياً وسياسياً.

إن اللبنانيين - بحكم تطوّرهم الفكري والثقافي ابتداءً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وصولاً إلى جو الديمقراطية الذي أشاعه الانتداب خلال فترة ما قبل الاستقلال - كانوا رواد الفكر السياسي في الشرق العربي وهذا ما جعل المفهوم السياسي عندهم يتطوّر إلى مفهوم وطني لدولتهم وهذا ما سنتطرّق إليه لاحقاً.

كنا أشرنا إلى أن المسلمين اللبنانيين عامة لم يؤيّدوا الكيان اللبناني الجديد وذلك لأسباب أوردناها سابقاً. لكن خلال فترة الانتداب، ونظراً لتطوّر الأحداث في داخل لبنان من جهة، وفي داخل الدول العربية من جهة أخرى، بدأ المسلمون اللبنانيون ينظرون إلى دولتهم بصورة مختلفة. وترافق هذا التطوّر مع تنامي اقتناع عند المسيحيين بأن الحماية الأجنبية لدولتهم لن تدوم، وأن عليهم إيجاد صيغة تعايش أكثر ثباتاً وقابلية للحياة مع شركائهم في الوطن.

إن الجو الثقافي والاقتصادي وتطوّر الدولة اللبنانية وأجهزتها ونمط الحياة بصورة أفضل من سائر الدول العربية الشقيقة، كان له تأثير على مواقف بعض المسلمين وخياراتهم. وقد اقتنع هؤلاء بأن دولة لبنانية مستقلّة ذات توجّه عربي واضح وبحال وئام وتعاون مع جيرانها وأشقائها من الدول العربية المجاورة والبعيدة، يمكن أن تحقق لهم طموحهم.

أوّل من اقتنع بهذه الفكرة في الشارع البيروتي المسلم الزعيم رياض الصلح وعدد من رفاقه. ولاقى هذا المنحى الجديد الصدى المرجو عند شريحة من السياسيين والمفكرين الذين كانوا يرون أن على المسيحيين الاستفادة من فرصة وجود الانتداب الفرنسي في لبنان لترتيب البيت الداخلي اللبناني بصورة نهائية وفق تسوية تاريخية يكون المسيحيون فيها مفاوضين من موقع القوّة.

إن شخصاً غير رياض الصلح لم يكن ليستطيع القيام بهذه المهمّة الدقيقة والشاقة. فاستطاع إقناع المسلمين اللبنانيين بفكرة لبنان المستقل ككيان ودولة لها شخصيتها الخاصة العربية الوجه والتوجّه شريكة كاملة في جامعة الدول العربية وتلتزم قضايا العرب.

إن هذا الاقتناع بالفكرة اللبنانية الذي وجد قبولاً واستحساناً عند رياض الصلح وبعض السياسيين المسلمين اللبنانيين لم يكن بالسهل إيجاده بالطريقة نفسها والعمق نفسه عند العامة أو عند الشارع الإسلامي الذي كانت فكرة لبنان كدولة مستقلّة بالنسبة إليه تعادل في مضمونها فكرة الهيمنة المارونية، والانكسار العسكري العثماني، ثمّ العربي في المشرق.

إن هذا المنحى العاطفي نحو العرب والوحدة مع أي كيان عربي ظلّ ذا تأثير كبير عند المسلمين اللبنانيين حتى بعد الاستقلال. وظهر ذلك جلياً

من خلال التأييد الذي لقيه الرئيس جمال عبد الناصر وطروحاته الوحدوية عام ١٩٥٨ وكذلك من خلال التعاطف الإسلامي القوي مع المقاومة الفلسطينية بعد هزيمة ١٩٦٧ وأمس القريب مع الوجود العسكري السوري بعد عام ١٩٧٦.

لكن، والحق يقال، ثمة تطوّر، ولو بطيئاً، حصل تدريجياً في شعور المسلمين نحو دولتهم منذ العام ١٩١٨ حتى اليوم. هذا التطوّر انتقل من الرفض المطلق لفكرة لبنان، ثمّ القبول به على مضض من أجل نيل الاستقلال والتخلّص من الوجود الفرنسي، إلى القبول به على أساس علاقات مميّزة مع سوريا غير محدودة الأطر، وصولاً اليوم إلى رفع السنّة اللبنانيين للمرة الأولى شعار "لبنان أولاً"، وإن كانت لمدلولات هذا الشعار مضامين ناجمة عن ارتياحهم لدورهم في المعادلة اللبنانية بعد اتفاق الطائف.

عند المسيحيين كانت هناك فكرتان أساسيتان تقسم هؤلاء إلى قسمين كبيرين انتظما في حزبين احتزلا الحياة السياسية في لبنان طوال فترة الانتداب وخلال السنوات الأولى من مرحلة ما بعد الاستقلال. وهما الحزب الدستوري برئاسة بشارة الخوري وحزب الكتلة الوطنية برئاسة إميل اده.

هذان الرجلان العظيمان، كان لكلّ منهما رأي مختلف في السياسة التي يجب اتباعها لتدعيم الكيان اللبناني الفتي لكنهما كانا من المؤمنين بالفكرة اللبنانية والدولة اللبنانية.

فإميل اده رجل وطني عميق متمرّس بالسياسة وتمتع بفكر استراتيجي وتبنى مبادئ اتبعها واحترمها و لم يتخلّ عنها. وكانت فكرته تتلخص بأن

لبنان هذا الكيان أو الدولة الفتية بحاجة إلى الوجود الأجنبي لأطول فترة ممكنة لتثبيته، بينما المنطقة والعالم يمرّان بمخاض عسير بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، واندلاع الحرب العالمية الثانية.

إن اميل اده كان يعلم أن عنصر الوقت أساسي لجعل الشريك المسلم اللبناني يقتنع بلبنان، وأن الدولة الفتية بحاجة أيضاً إلى وقت لبناء مؤسساتها على الشكل الصحيح، وإلى الخبرة الفرنسية لتطوير الدولة والمجتمع. وكان يرى أن هذا التطوّر هو السلاح الوحيد الذي سيجعل لبنان دولة ناجحة تؤمّن الرخاء لمواطنيها وتجعل نجاحهم الاقتصادي العنصر الموحّد لجميع عائلات هذا الوطن.

إن هذه الفكرة كانت لتكون صحيحة لولا الضغوطات الدولية والإقليمية، وخاصة الحرب العالمية الثانية، التي أضعفت فرنسا وبريطانيا وجعلت الشرق تحت سيطرة قوّتين عظميين هما أميركا والاتحاد السوفياتي، والتي اعتمدت على إسرائيل لتأمين الوجود الغربي في الشرق بدلاً من الانتداب.

في المقابل، كان هناك الفكر الدستوري الذي تزّعمه بشاره الخوري وكان رائده المفكّر ميشال شيحا أحد واضعي الدستور اللبناني. هذا التيار كان يرى أن النفوذ الأجنبي في لبنان والشرق إلى أفول وأن حركات التحرّر لا بدّ من أن تتوصّل في القريب إلى استقلال جميع الدول التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى. وعلى لبنان بالتالي، السعي في شكل حثيث وسريع، من أجل الحصول على استقلاله في أقرب فرصة وتثبيته شرعياً ودولياً وعربياً لكي يصبح بمنأى عن أي مطمع توسعي من أي مشروع وحدوي.

من هنا كان الدستوريون أقرب إلى الاعتراف بعروبة لبنان ومشاطرته إخوته العرب جميع قضـــــاياهم، بينما اتجه الكتلويون نحو تنمية الفكرة اللبنانية المتميّزة عن العروبة وعن العرب. إن هذه النظرة إلى لبنان لم تكن تتمتع بالواقعية السياسية في تلك الفترة ولا بالنظرة المستقبلية. فكيف ننكر عروبة لبنان ونصف اللبنانيين يطالبون بالوحدة العربية.

أما من ناحية تأخير المطالبة بالاســـــتقلال، فإن التطوّرات اللاحقة أظهرت استحالة ذلك، إذ إن بريطانيا اضطرّت لأن تنسحب من فلسطين في العام ١٩٤٨، وبالتالي كان من شبه المتعذّر على فرنسا البقاء في لبنان، خاصة أنه كان عليها أن تواجه في العام ١٩٥٤ انطلاقة حرب الجزائر.

كل هذه الأمور تظهر أن لبنان وصل إلى عتبة الاستقلال منقسماً إلى تيارين مســــــيحيين واحد انغلاقي يرى في الانتداب ضمانة للدولة الفتية بانتظار تطوّر المجتمع وجلاء الأوضاع الإقليمية وآخر عروبي منفتح يرى أن الاستقلال ضمانة أكثر للدولة المبنية على أساس الميثاق من ثورة تأتي في المستقبل تكون نتيجتها حرب أهلية تقســـم اللبنانيين بين مؤيّد للانتداب ومعارض له، وتؤول من دون شك إلى انسحاب المنتدب ليترك المسيحيين وحدهم لمصيرهم، كما حصل مرّات عدة في الماضي.

في المقابل، انقسم المسلمون أيضـــاً إلى قســـمين: أوّلهم الوحدويون العـــروبيون الذين لم يعتـــــرفوا بالكيان اللبناني والدولة اللبنانية، وبين الاستقلاليين الذين ارتضوا بلبنان وطناً نهائياً عربياً ملتزماً قضـــايا العرب. وهذا القســـــم الأخير كان قد اقتنع بعدم إمكانية تحقيق الوحدة العربية. وذلك ليس بسبب رفض المسيحيين اللبنانيين لها، بل لعدم وجود المقومات الجوهرية السياسية اللازمة لتحقيقها. ليس فقط بين لبنان وأية دولة عربية،

بل بين أية دولة عربية وأخرى. وما الوحدة المصرية السورية وفشلها وثمّ فشل أي مشروع وحدة عربي إلا الدليل على صوابية هذا التفكير وعلى أن الخيار اللبناني الذي ارتآه رياض الصـــلح ورفاقه عام ١٩٤٣ كان الخيار الأفضل.

إن استقلال لبنان في العام ١٩٤٣، جاء نتيجة توافق هذين التوجّهين عند الدستوريين المسيحيين والاستقلاليين المسلمين الذين شكّلوا أكثرية نيابية وشعبية تحرّكت ضمن ظروف إقليمية ودولية قادت إلى الاستقلال. وبدأ مشروع لبنان الدولة المستقلة.

الفصل الثالث

نكبة ١٩٤٨ ونشوء إسرائيل والتحوّلات في الأنظمة العربية المجاورة

مع بداية سنة ١٩٤٤ كان لبنان قد حقق استقلاله السياسي عن فرنسا وأصبح واضحاً وجليّاً أن الحلفاء سينتصرون على ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية. وبدأ يرتسم تحوّل مراكز القوى في العالم من أوروبا المنهكة إلى الجبّارين الجديدين أميركا وروسيا أو الاتحاد السوفياتي كما سمّت نفسها في تلك الفترة.

أمام هذا الواقع الجديد وبدء الحرب الباردة بعد اتفاق يالطا الذي غابت عنه فرنسا وشاركت فيه بريطانيا كحليف لأميركا أكثر منها كقوّة عظمى، كان من البديهي أن تنتهي مرحلة الانتدابات التي مورست على البلاد العربية في المشرق بعد الحرب العالمية الأولى.

هنا برزت قضية فلسطين التي ما لبثت أن تفاقمت لتحتلّ الحدث الأبرز في المنطقة حيث أدّت الأحداث إلى نشوء دولة جديدة غريبة عن المشرق هي إسرائيل.

إن نشوء إسرائيل على حدود دولة لبنان المستقل بعد ٣ أعوام على استقلاله، وأقلّ من سنة على جلاء القوات الفرنسية عنه، كان له الأثر الكبير في لبنان وفي البلاد العربية المحيطة وفي الجماهير العربية بشكل

مباشر. إذ شعر العرب والمســـلمون أن زوال الانتداب عن بلدانهم قد استبدل بنشوء دولة إسرائيل التي يدعمها الغرب. فرأوا فيها حملة صليبية جديدة هدفها إخضاعهم.

فمنذ قيام الدولة العـــبرية حتى اليوم كتب الكثير عنها وعن تكوينها. فمن المنظّرين من قارب الواقع، ومنهم من فلســـف تحاليله حتى قاربت الخيال. لكن هناك واقعين أساسيين لا يمكن إغفالهما بشأن إسرائيل، وأية دولة أخرى: هما الواقع الإنساني والواقع الجيوسياسي والجيواقتصادي.

إن هذه العناصر متوافرة في الكيان الصهيوني الجديد وإلا لما قدّر له أن يستمرّ حتى الآن بعد مضي أكثر من ستة وستين سنة على العام ١٩٤٨.

فنرى العامل الإنساني في توق اليهود في جميع أقطار العالم إلى نشـــوء دولة لهم في فلسطين، حتى لو لم يهاجروا جميعهم إليها، وأيضاً في دعمهم لهذه الدولة أينما وُجدوا.

أما في العامل الجيوسياسي والجيواقتصـــادي فيظهر نجاح إسرائيل في إقناع الغرب بأنها بالشكل الذي نشأت فيه وفي الســـياسة التي تتبعها في فلسطين، تؤمّن لهم مصالحهم السياسية والاقتصادية، بغضّ النظر عن دين مواطنيها.

أمام هذا الواقع الجديد الذي نشـــأ، بدأت مواجهة حادة بين العرب وإســـرائيل كان لانحياز الغرب إلى الأخيرة الأثر الكبير على الدول العربية المجاورة لإسرائيل ومنها مصر وسوريا والعراق.

ومن أولى نتائج نكبة ١٩٤٨، سقوط الأنظمة العربية التقليدية ابتداء من سوريا، ثمّ مصـــر، فالعراق. فاتجهت البلاد العربية نحو ديكتاتوريات

عســـكرية في الدول التي شهدت انقلابات، فيما بقيت الديكتاتوريات الملكية في الأردن والخليج العربي بشكل عام. واستمر لبنان وحده محافظاً إلى حد كبير على ديمقراطية نظامه وانفتاح مجتمعه.

إن نشـــوء الديكتاتوريات في البلدان العربية عقب النكبة وانتهاء الانتداب، رافقه أفول في الحضـــور الغربي في البلاد العربية إن من الناحية الثقافية أم الاقتصادية أم الســـياسية. وقد انعكس ذلك تراجعاً على هذه المستويات الثلاثة في الحياة العامة في الدول العربية بســـبب الدعم الغربي لإســـرائيل واعتبار كل أمر غربي معادياً، ولجهل الأنظمة الجديدة التفريق بين الوجود الســـياسي الغربي والوجود الثقافي الغربي الذي يأتي بالنفع الكبير على المجتمعات العربية وتطوّرها.

عزز ذلك اتجاه في مصـــر وسوريا والعراق، نحو الاتحاد الســـوفياتي للتسلّح، رافقه اتباعُ إصلاحات اقتصادية قريبة بعض الشـــيء من النظام الاشتراكي الســـوفياتي، كظاهرة التأميم على سبيل المثال، أظهر الوقت عدم صوابيتها.

كل هذه العوامل أدّت إلى تراجع هذه البلاد على المستويات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ووقوع شعوبها في فقر يظهره جليّاً معدّل الدخل الفردي السنوي في هذه البلدان، رغم غناها بالموارد الطبيعية. مما يؤكّد أن مسؤولية الحكام وسوء إدارتهم هي السبب المباشر لتردي الأحوال في هذه البلدان.

إن الضرر الذي ألحقته إسرائيل بالدول أو بالشـــعوب العربية، على رغم فداحته، لا يساوي الضرر الذي ألحقته الأنظمة العربية بشعوبها. فربما كانت سياسة إسرائيل أو عدوانها على الشـــعوب العربية هي دعم مباشر

(لكن بإخراج إعلاني معاكس) للأنظمة العربية لكي تمعن في تسطيح الحياة السياسية والاجتماعية العربية بحيث يتأخر الغرب عن السير في ركب التقدّم الذي لم يبقَ شعب في العالم إلا استفاد منه.

أمام هذا الواقع نرى أن الديمقراطية قائمةٌ اليوم في معظم الدول غير الإسلامية ويبرز من بينها الاستثناء الذي تشكله أربع دول: وهي فييتنام وكوبا وكوريا الشمالية والصين. غير أن هذه الدول تحاول جاهدة تحويل أنظمتها الاقتصادية إلى النظام الحرّ وتجهد من أجل إحداث انفتاح في مجتمعاتها تراه ضرورة لتقدّم شعوبها.

في المقابل، نرى الدول العربية والإسلامية تتجه اليوم بعكس التيار. ففي حين تحاول الصين مهادنة أميركا التي لها معها عداوة تاريخية كبرى وكذلك دول أميركا اللاتينية وروسيا، نرى العالم العربي والإسلامي يتجّه نحو مواجهة مع الغرب لا يرى فيها المثقفون العرب والمسلمون إلا طريقاً نحو التأخّر والتقهقر.

من هنا يغلب الظنّ أن كلّ الأنظمة التي تبشّر بمواجهة ثقافية وحضارية ودينية مع الغرب هدفها صهيوني، لأنها لا تخدم مصالح المسلمين والعرب، بل تدرجهم في خانة الرافضين للتطوّر والمتزمّتين دينياً، بينما أغلبيتهم على غير ذلك.

الانفتاح العربي على الغرب وعلى الثقافة الغربية لا يعني التخلي عن التراث الشرقي أو عن الدين الإسلامي، بل على العكس، إنه وضع للمجتمع الشرقي على سكّة التطوّر من أجل أن يُفرمل التقدّم التكنولوجي الإسرائيلي على العرب. فيشعر الغرب بالتالي أن العرب قريبون منه ثقافياً وإقتصادياً، وأن أنظمتهم السياسية هي أنظمة ديمقراطية. عند هذا الحدّ

يبدأ الغرب بإعادة النظر في الدعم اللامحدود الذي يعطيه لإسرائيل، إذ ينتفي في هذه الحال أحد الأسباب التي تجعل من إسرائيل بالنسبة إلى الغرب الدولة المميزة في الشرق الأوسط الواجب الدفاع عنها في وجه دول وشعوب غير ديمقراطية ومعادية للسلام والازدهار.

إن المجتمع العربي يأخذ اليوم الاتجاه المعاكس. فالأصولية الدينية تحاول مجابهة الأنظمة العسكرية الديكتاتورية فيصبح خيار الشعوب العربية بين الأصولية الدينية الديكتاتورية والأنظمة العسكرية الديكتاتورية وكلاهما شرٌّ أظهرت التجارب فشل تجربته.

في هذه الأجواء الأقليمية ماذا كان بإمكان لبنان، هذا البلد الذي حاول المحافظة على الديمقراطية وسط غابة الديكتاتوريات، أن يفعل؟

انقلاب حسني الزعيم

بداية التحولات كانت مع انقلاب حسني الزعيم في سوريا سنة ١٩٤٩، حين استولى العسكر على الحكم في هذا البلد الشقيق، وأصبح في لبنان وسوريا نظامان سياسيان مختلفان. ومع هذا الانقلاب بدأ زمن التضييق على الإرساليات الأجنبية، وزمن التحوّلات في النظام الاقتصادي، فأصبح هناك بالتالي في لبنان وسوريا نظامان اجتماعيان واقتصاديان مختلفان.

جاء هذا الوضع لمصلحة لبنان اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، إذ مع وجود النظام الجديد في سوريا، بدأت النخب الثقافية والاجتماعية ورؤوس الأموال تتدفّق من سوريا باتجاه لبنان الذي ظلّ محافظاً على ديمقراطية نظامه واقتصاده الحرّ وعلى الانفتاح الثقافي نحو الغرب.

المرحلة الثانية والدقيقة كانت الثورة المصرية وبالأخصّ بروز جمال عبد الناصر كزعيم عربي أعاد صياغة حلم الوحدة العربية. وأكثر ما لقيه من تأييد كان في لبنان وبالأخصّ عند الطائفة السنّية التي رأت في الرئيس عبد الناصر فرصة لإعادة بعث حلمها القديم بإحياء الوحدة العربية.

لا شكّ في أنه كان لغياب رياض الصلح عن الساحة السياسية، وهو رائد الفكرة اللبنانية عند السنّة اللبنانيين، التأثير المباشر على هذا التوجّه. إذ اجتاحت الطائفة السنّية موجة تأييد هستيرية للرئيس المصري بحيث أصبحت الزعامات المحلّية رهن رضى عبد الناصر. فأخذت تتسابق في التأييد للسياسة المصرية، لا بل بدأ بعضها يزايد على بعضها الآخر في تأييدها، مما جعلها أسيرة للشارع الذي أصبح بلا شك يتحرّك على وقع خطب عبد الناصر الرنّانة المليئة بالعنفوان العربي البعيد عن الواقع السياسي.

هذه الأجواء أدّت إلى ما أدّت إليه وهو اهتزاز صيغة استقلال العام ١٩٤٣ التي بنيت على أساس لا للغرب ولا للشرق، بل على أساس نعم للبنان مستقل.

إن ما ساعد على اهتزاز هذه الصيغة كان قصر نظر الحكّام اللبنانيين الذين بدل أن يستقرئوا واقع الشارع اللبناني وتوجّهه السياسي العربي باتجاه القاهرة دخلوا ضمن أحلاف خارجية، لكي يوظفوها في صراعاتهم الداخلية. وهكذا اتجه لبنان بخطى ثابتة نحو مواجهة داخلية كانت أوّل تجربة على طريق الجلجلة التي لم يتعظ منها اللبنانيون.

الفصل الرابع

الناصرية ولبنان

قلنا سابقاً إن بروز الناصرية كان له أثر كبير في جميع البلاد العربية، لكن أكثر ما كان يظهر تأثيره في لبنان، وذلك لعدّة أسباب. أوّلها وجود طائفة سنّية لبنانية لها توجّهات عربية، أكثر منها محلّية، مؤيدة لأية صيغة وحدوية تتخطى الكيان اللبناني. فقد كان قبولها بالاستقلال اللبناني على مضض، وكمرحلة انتقالية لا بدّ منها للانتهاء من السيطرة الفرنسية في مرحلة أولى، ومن ثمّ التوجّه نحو أي وحدة ممكنة، بهدف نزع السيطرة المارونية.

أما السبب الثاني لبروز الناصرية في لبنان، فكان الجوّ الديمقراطي سياسياً والحرّية الصحافية التي انعدمت في جميع البلاد العربية الأخرى. فأصبحت الصحافة اللبنانية الرئة الوحيدة التي يتنفّس منها المجتمع السياسي العربي الذي كان يتجه في ذلك الوقت ومن دون أن يدري نحو التسطيح الذي سيستمرّ حتى يومنا هذا.

الناصرية التي غمرت البلاد العربية بفيضانها السياسي لاقت في لبنان تأييداً في الشارع الإسلامي أخضع الزعامات التقليدية له بدل أن يكون خاضعاً لها. هنا أيضاً لعبت المصالح السياسية دورها، إذ حاول السياسيون اللبنانيون الاستفادة من الموجة الناصرية، كلّ بحسب حاجته. فمنهم من ركب هذه الموجة لتدعيم وضعه الداخلي بحيث جيّر هذه الموجة في صراعه

الداخلي مع الزعماء الآخرين. في المقابل، وبدل أن يتلقف الطرف الآخر هذا الموضوع ويحسن الاختيار، حاول هو أيضاً الدخول في أحلاف مع أعداء الناصرية إقليمياً فاستحالت الساحة اللبنانية صراعاً بين الناصرية ومؤيّديها المحلّيين من جهة، وأعداء الناصرية أي حلف بغداد ومؤيّديه المحليين، من جهة أخرى.

هنا كان الخطأ السياسي عند الجميع، إذ أيّد حلف بغداد الرئيس شمعون وحلفاءه بالسلطة آنذاك، وأيّد الرئيس عبد الناصر المعارضين الداخليين للرئيس شمعون على مختلف انتماءاتهم. فاستحالت الساحة الداخلية إلى صراع إقليمي دموي، وقوده اللبنانيون ودماؤهم وأرزاقهم.

كانت للرئيس جمال عبد الناصر نظرته الحصرية للصراع العربي – الإسرائيلي، والتي كانت تأتي في الدرجة الأولى بالنسبة إليه قبل النظرة القومية أو العربية للصراع العربي الإسرائيلي.

في المقابل، كانت لأعضاء حلف بغداد أيضاً نظرتهم لهذا الصراع، لكنها مبنية على نظرة وطنية، لا قومية شاملة.

إن كلا التوجّهين له حسناته وسيّئاته، لكن المشكلة عند العرب، وخاصة في تلك الفترة، هي أنهم بدل أن يتحاوروا راحوا يتحدّون بعضهم البعض، وبدل أن يتّحدوا، بدأوا يتآمرون كل على الآخر، وبدل أن يتساعدوا راح بعضهم يحاول السيطرة على نظيره وإخضاعه. وهذا ما حصل بين الناصرية وحلف بغداد ودفع لبنان واللبنانيون الثمن الباهظ.

إن هذه النظرة تلخّص أحداث ١٩٥٨ دون الدخول في تفاصيل الأشياء التي ليس من شأنها إلا التشويش على المحلل والقارئ وإضاعته عن الحقيقة.

إن أحداث ١٩٥٨ كان بالإمكان تلافيها لو امتنع لبنان عن الدخول في سياسة الأحلاف، وبخاصةٍ لأن السلطة تبنّت توجّهاً سياسياً ضدّ الناصرية التي كانت تحظى بأكثرية عند الشارع السنّي. والخطأ الآخر كان معاداة السلطة للوزير كمال جنبلاط الذي أيّد أيضاً الناصرية من ضمن استراتيجيةِ صراعه مع كميل شمعون.

من هنا كان الانقسام الطائفي حول هذه الأمور هو العامل الوحيد الذي أدّى إلى عدم تفوّق طرف على آخر. فكميل شمعون الذي أتى إلى الحكم على أنه فتى العروبة الأغرّ خرج منه سيف النصارى لأنه عادى عبد الناصر، وليس لأنه لم يؤيّد القضايا العربية. فخوّن كميل شمعون عربياً كما خوّن سائر معارضي سياسة عبد الناصر. وكان الكلام: إما أن تكون ناصرياً وإما أنت خائن.

وبالعودة إلى أحداث تلك الفترة، يمكننا القول إن صراعاً حاداً نشأ بين عبد الناصر وبريطانيا في مصر مردّه إلى توق المصريين إلى التحرّر من الهيمنة البريطانية على بلادهم التي كانت قد دامت حتى ذلك الوقت حوالى الثمانين عاماً. فحاول الإنكليز مضايقة عبد الناصر عبر ضغوط اقتصادية ومحاولة إخضاعه سياسياً، لكنها أدّت إلى ردّة فعل عكسية عند الزعيم المصري الشاب فقرر التوجّه نحو المعسكر الشرقي وبدأت العلاقات تتوتّر جدّياً إلى أن قرّر عبد الناصر تأميم قناة السويس بطريقة استعراضية محاولاً كسب تأييد شعبي، أكثر من تحقيق مكسب اقتصادي، مما أدّى إلى ردّة فعل عند البريطانيين الذين شنّوا العدوان الثلاثي ضدّ مصر بالتحالف مع فرنسا وإسرائيل.

إن هذا الموقف الذي أخذته فرنسا وبريطانيا يدلّ على قصر نظر سياسي أو على تخلّف غير آخذ بالاعتبارات الحاصلة على مستوى المجتمع الدولي. إذ تصرّف زعماء هذه الدول وكأنهم إبان انتهاء الحرب العالمية الأولى وبداية زمن الانتداب، وفاتهم أن هناك حرباً باردةً قد نشأت وأن دورهم فيها ثانوي، وأن قيادة العالم الحرّ أصبحت بيد الولايات المتحدة وأن الاتحاد السوفياتي هو القوة المقابلة لها. كما فاتهم أن الولايات المتحدة لن تدخل في مواجهة مع الاتحاد السوفياتي تجرّها إليها أوروبا لا تتحكّم فيها واشنطن بمعطيات الزمان والمكان. إن الولايات المتحدة استفادت من هذا الخطأ الاستراتيجي لبريطانيا وفرنسا لإخراجهما بصورة نهائية من سياسة الشرق الأوسط. وهذا ما حصل بنتيجة العدوان الثلاثي.

هذا الخطأ الاستراتيجي في التقديرات السياسية أوّل من دفع ثمنه هم حلفاء فرنسا وبريطانيا الذين لم يستطيعوا تبرير مشاركة هاتين الدولتين إسرائيل في هجوم على دولة عربية هي مصر. فقد وضعت فرنسا وبريطانيا نفسيهما بمصاف إسرائيل أمام البلاد العربية. وبالتالي وجب عليهما دفع ثمن عدائهما للعرب وليس للرئيس المصري.

من خلال المواجهة بين عبد الناصر والبريطانيين استحوذ الرئيس المصري على عطف الشارع العربي له، وبدأ ينحاز إلى المعسكر الشرقي، بينما رأت الولايات المتحدة في هذا الصراع فرصة لدحر النفوذ الأوروبي من بريطاني وفرنسي في الشرق والحلول محلّهما. وهذا ما حصل بين عامي ١٩٥٦ و١٩٥٨ حين تعرّضت الأنظمة العربية الموالية لبريطانيا لضغوطات كبرى لم يصمد منها إلا النظام الأردني الذي كانت علاقته الاستراتيجية مع إسرائيل سبب قدرته على مواجهة تلك الموجة الجبّارة

التي انتهت بسقوط الملكية الهاشمية في العراق، وبعدم التجديد لكميل شمعون في لبنان وبتأميم قناة السويس. وبذلك انكفأ النفوذ البريطاني عن الشرق وحلّت الولايات المتحدة كحافظة للأنظمة الخليجية وراعية لإسرائيل وضامنة لملكية الأردن.

انتهت سنة ١٩٥٨ بالوحدة العربية السورية وبنظام لبناني حليف لعبد الناصر من دون أن يذوب لبنان في الوحدة المصرية – السورية وذلك بفضل حكمة الرئيس اللبناني الجديد اللواء فؤاد شهاب. لكن هذه الأحداث كلّها لم تترك لبنان دون آثار للجروح التي أدمت جسده. بعضها اندمل، ولكن على زغل، تاركاً آثاراً واضحة في جسم الميثاق الوطني الذي كان لا يزال طرياً.

من الناحية المسيحية جاءت الصدمة حين شعر المسيحيون بأن المسلمين لم يكونوا صادقين في ميثاقهم عندما قالوا إنهم يتخلّون عن المطالبة بالإنضمام إلى سوريا أو أي بلد عربي آخر مقابل أن يطالب المسيحيون بالاستقلال ويقبلوا بتوجّه عربي للبنان وبتأييد القضايا العربية. فالتأييد الذي لاقاه الزعيم المصري عند الشارع الإسلامي اللبناني لم يكن له مثيل. والأخطر من ذلك أنه بنتيجة الولاء عند هذا الشارع، أصبح الأمر للزعيم المصري وليس للقيادات المحلّية التي باتت تستجدي الزعامة من عبد الناصر المسيطر على الجماهير وساحرها.

وأكثر من ذلك، عندما وقع الخلاف في وجهات النظر بين شمعون وعبد الناصر لم توفّر الاستخبارات المصرية استعمال جميع الوسائل لاستنهاض المعارضة اللبنانية الداخلية على النظام عبر دفع مساعدات مالية

أو أسلحة أو عبر إدخال مرتزقة عبر الحدود مع سوريا لافتعال الأحداث الدامية وكل ذلك بغية خلخلة النظام اللبناني المتحالف مع حلف بغداد في ذلك الوقت.

أما من ناحية المسلمين فقد رأوا بتأييد الرئيس كميل شمعون للسياسة البريطانية في الشرق نكساً للعهد بينهم وبين المسيحيين الذين تعهّدوا أن يتخلّوا عن الغرب مقابل أن يتخلّى المسلمون عن المطالبة بالوحدة مع أي قطر عربي آخر. فلا يمكن أن يقبل المسلمون اللبنانيون بأن يتعاطف المسيحي اللبناني مع بريطانيا وفرنسا في حين أنّ هاتين الدولتين تتحالفان مع إسرائيل لتشنّ هجوماً عسكرياً على بلد عربي شقيق.

إن هذين الموقفين للمسلمين والمسيحيين اللبنانيين جعلا منهما على طرفي نقيض بالنسبة إلى النظرة نحو الكيان اللبناني، فيما أساسهما خلاف في المواقف السياسية بين الرئيس كميل شمعون ومن معه والرئيس عبد الناصر الذي استفاد من المعارضة المحليّة لإضعاف خصمه. فجاءت النتيجة فشلاً للإثنين معاً، وخروجاً من الأزمة بنظرية لا غالب ولا مغلوب التي كان المغلوب الوحيد فيها الفكرة اللبنانية ودولة ١٩٤٣ التي دقّ في نعشها أوّل مسمار لن تلبث نتائجه أن تظهر في القريب.

أما الأسئلة التي بقيت مطروحة: لماذا وقع الانقسام سنة ١٩٥٨، على أساس طائفي؟ ولماذا عادى المسيحيون الرئيس عبد الناصر؟ ومن صوّر لهم أن عبد الناصر يريد ابتلاع وطنهم وأن خسارة عبد الناصر أمام البريطانيين والفرنسيين سَتُنْقِذ وطنهم من خطر الوحدة المحتم؟ ومن أقنعهم أن تأييدهم لحلف بغداد هو خشبة الخلاص الوحيدة؟

ولماذا أيضاً هذا التأييد العارم والجارف لسياسة الزعيم المصري عند الشارع المسلم في لبنان إلى درجة الولاء له قبل الولاء للوطن؟ ولماذا اقتنعوا بأن تأييدهم لعبد الناصر هو السبيل الوحيد لتحقيق حلم الوحدة العربية الذي فشل عام ١٩١٨؟

أما كان باستطاعة المسيحيين أن يؤيّدوا الرئيس عبد الناصر في سياسته العربية دون أن يخافوا على استقلال وطنهم؟ أما كان باستطاعة المسلمين مناصرة عبد الناصر دون الولاء له قبل الولاء للوطن واتباع سياسته على حساب وحدة لبنان وتهديد ميثاقه وكيانه؟ ولماذا المناداة بالوحدة وبالانضمام إلى الوحدة المصرية السورية؟

هذه المواقف المتباعدة الواحد منهما عن الآخر، والتي اتخذتها الطوائف اللبنانية، أدّت إلى اظهار كذب الميثاق الوطني الذي تمّ استقلال العام ١٩٤٣ على أساسه. إن النظريتين السلبيتين اللتين نشأ حولهما الاستقلال هما: لا للانتداب الفرنسي ولا للوحدة مع سوريا، كانتا كذبة.

في ظلّ هذا الوضع الإقليمي الضاغط والمؤثّر على الوضع الداخلي وفي ظلّ الانتكاسة الداخلية، نشأت فكرة الشهابية كتيار سياسي لبناني صميم يؤمن بلبنان وطناً نهائياً لكلّ أبنائه وينتهج سياسة عربية واضحة مع التيار العربي الذي كان يلقى التأييد الأكبر في الشارع الإسلامي وكان في ذلك الوقت الناصرية.

فالناصرية كانت رائدة القومية العربية الجديدة في فترة ما بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ والتي جاءت بعد نشوء جامعة الدول العربية. وكانت لها نظرة واسعة للوطن العربي تمتد من حدود فلسطين جنوباً حتى

المحيط الأطلسي، شاملة مصر وإفريقيا الشمالية حتى المغرب وأصبحت مصر هي مركز الثقل عوضاً عن السعودية والعراق وسوريا.

الوحدة المصرية-السورية كانت - الحقيقة تقال- حلم جيل كامل من العروبيين المشرقيين، وبخاصةٍ في بلاد الشام أي سوريا وفلسطين ولبنان وفي جزء من العراق.

فبعد خيبات الأمل التي حصلت عام ١٩١٨ ونكبة فلسطين عام ١٩٤٨ وما تبعها من سقوط أنظمة عربية، كانت الوحدة المصرية-السورية النقطة الأبرز بعد تأميم قناة السويس ورد العدوان الثلاثي على مصر.

لا أحد يستطيع أن ينكر على الشارع الإسلامي اللبناني حماسته للانضمام إلى الوحدة المصرية - السورية، غير أن هذه الممارسة أدّت إلى تقويض الثقة بالوطن.

لكن الأمثولة التي أعطتها الوحدة المصرية - السورية كانت كبيرة، إذ أظهرت بشكل واضح استحالة دمج الكيانات العربية، الواحد بالآخر، في ظلّ الواقع الاجتماعي والسياسي القائم.

وقد كانت الوحدة صدمة للعروبيين المشرقيين، وبخاصةٍ للذين لم يكونوا يرون مصر داخل الكيان العربي، ومن هؤلاء الحزب القومي السوري الذي كان مناهضاً للسياسة المصرية في المشرق، وأيّد الرئيس شمعون في صراعه مع الناصرية. ومن ثمّ حاول الحزب القومي الانقلاب في لبنان على الحكم الذي اعتبره حليفاً للناصرية.

إن هذه الأحزاب الوحدوية التي كان لها مؤيدون في الشارع الإسلامي رأت نفسها في تراجع نظراً لضخامة تأييد هذا الوسط للرئيس

عبد الناصر الذي بات له نفوذ في السياسة اللبنانية المحليّة لم يساهم في الحدّ منه إلا السياسة الحكيمة التي اتبعها الحكم اللبناني في ذلك الوقت، وبُعد نظر الرئيس المصري وترفّعه عن الصغائر. وهذا ما جعل التنسيق يتمّ على مستوى القيادات، و لم ينحدر التدخّل إلى المستويات الشعبية. فاستعادت الدولة اللبنانية في تلك الحقبة هيبتها وسيادتها.

فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر

قيل الكثير عن علاقة الرئيسين فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر، بل قيل أكثر عن علاقات البلدين في ظلّ حكميهما، وكذلك عن لقائهما اليتيم على الحدود اللبنانية السورية في آذار ١٩٥٩.

إن الأهمّ في نجاح لقائهما وكذلك في نجاح العلاقة التي سادت بين البلدين هو صدق الرجلين وفهمهما للواقع السياسي اللبناني والإقليمي في ذلك الوقت، واقتناع كلّ منهما بوجهة نظر الآخر.

اليوم وبعد أكثر من خمسين عاماً على هذه الأحداث ظهرت حقائق الأمور بصورة أوضح.

فعبد الناصر الذي نادى بالوحدة العربية عام ١٩٥٢ لم يكن يرى في الوحدة اندماجاً في كيان واحد، وبخاصة إذا كان هذا الاندماج قسرياً غير ناتج عن خيار حرّ ويلقى تأييداً يفوق نسبة محترمة من الشعب.

فالمناداة بالقومية العربية تتميّز عن المناداة بالوحدة العربية.

والشعارات شيء والحقيقة شيء آخر ولا سيّما في شرقنا الذي ترتكز السياسة فيه على المزايدة بنسبة كبيرة.

فقد ظهر واضحاً أن الرئيس عبد الناصر لم يكن يريد وحدة اندماجية مع أي بلد عربي بقدر ما كان هدفه تحقيق تنسيق كامل بين الدول العربية في السياسات الخارجية وتضامن مالي وتعاون اقتصـــادي وثقافي بين هذه الدول.

غير أن الزعامات اللبنانية المحلّيّة لم تكن ترى في الناصرية هذا التوجّه، بل رأت فيها خطراً على الاستقلال الحديث العهد أو في أحسن الأحوال فرصة لتصفية الحسابات الداخلية الضيّقة.

هذا ما لم يكن في حساب الرئيس عبد الناصر الذي انجرّ إلى المستنقع اللبناني، و لم يكن في ذلك الوقت ذا خبرة في الأمور اللبنانية. فكان يتأثّـــر بآراء زوّاره اللبنانيين، وكذلك تأثّر أكثر وأكثر بالنظرة الســــــــورية للموضوع اللبناني، خصوصاً إبّان الوحدة، فانزلقت الأمور نحو الثورة عام ١٩٥٨.

إن أحداث الثورة وما رافقها كانت أمثولة جيّدة للرئيس عبد الناصر الذي أظهر تفهّماً واضـحاً لنظرية الرئيس شــــهاب القائلة إن في لبنان تناقضين شقيقين هما المسيحيون والمســـلمون الذين بنوا استقلال وطنهم على سلبيتين لا للشرق ولا للغرب، أي لا انضمام لأي كيان في الشرق، ولا تبعية لأي كيان في الغرب. وأفهم شهاب عبد الناصـــر أنه إذا ما أراد التدخّل المباشر في السياسة اللبنانية، فإنه في أفضل الأحوال يســـتطيع أن يلقى تأييد فئة من اللبنانيين لأن الفئة الأخرى ستعاديه. فإذا أيّده المسلمون عاداه المسيحيون وإذا أيّده المســـيحيون عاداه المســـلمون. أما إذا أراد أن يدعمه لبنان بكل قواه دبلوماسياً وإعلامياً ومخابراتياً وثقافياً، فما عليه إلا أن يترك الأمور الداخلية للحكّام الجدد في لبنان الذين سينسّقون بالكامل

مع سياسة عبد الناصــر الخارجية. وكذلك لن يعادي حلفاءه الداخليين ولن يسمح لأي طرف معاد للناصرية باستعمال لبنان كقاعدة له.

هذا الاتفاق بين الرئيسين احترمه الرجلان بصورة كاملة. والفضل في ذلك يعود لحكمة الرئيس شهاب ولصـــدق الرئيس عبد الناصر الذي لم يكن له، حقيقةً، أية أطماع في لبنان.

إن الكثيرين من اللبنانـــيين يـــتمنّون الـــيوم وفي كل يوم أن تكون العلاقات بين لبنان وسوريا وأية دولة عربية أخرى شبيهة بالعلاقات التي سادت بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة أيام الحكم الشهابي في لبنان. وإن أكثر الذين يتمنّون ذلك من اللبنانيين هم الفئة التي كانت تعارض هذه العلاقات وتنتقدها.

لكن، ليس في لبنان، اليوم، فؤاد شهاب ولا في سوريا عبد الناصر.

الفصل الخامس

"نكسة ١٩٦٧"
وانعكاساتها على لبنان

كانت الأمور قد استقرّت بعض الشـيء في لبنان بعد أزمة ١٩٥٨ الداخلية. فالانفصال بين مصر وسوريا أخمد نوعاً ما الحماسة الوحدوية في الشارع اللبناني، وكذلك بعد انكفاء الرئيس المصري عن التدخّل بصغائر الشؤون الداخلية اللبنانية، والسياسة الحكيمة للحكم اللبناني قد أتى مفعوله.

كما كان للخلاف الذي وقع بين سوريا ومصر، وتراجع قدرة سوريا بالتالي على التأثير في الشارع الإسلامي اللبناني، بسبب تأييد هذا الأخير القوي لعبد الناصر، دور في انكفاء التأثير السوري على الساحة اللبنانية، فنعم لبنان بالفترة الأكثر استقراراً طوال فترة ما بعد الاستقلال.

لكن لم يطل الزمن حتى أقبلت حرب ١٩٦٧ التي مُني العرب فيها بهزيمة فاقت نكبة ١٩٤٨ من حيث التداعيات والخسائر. وقد كان الخاسر الأكبر فيها الرئيس عبد الناصر، ومن بعده الأنظمة العربية التي أظهرت عجزها عن مواجهة إسرائيل عسكرياً. فتحوّل الأمر من مواجهة بين الدول العربية وإسرائيل، إلى مواجهة بين الفلسطينيين ومقاومتهم وإسرائيل. وهنا كانت نقطة التحوّل.

فبدلاً من أن تسقط الأنظمة العاجزة أو أن تجري إصلاحات داخلية تمكنها من تحسين أوضاعها وقدراتها، ظلّت هذه الأنظمة على حالها من ديكتاتورية العسكر والحزب الواحد، وحيثما استُبدل الحكّام، أتى آخرون من الطينة نفسها والمعدن نفسه، لكن بأسماء مختلفة. وهذا ما حصل بسوريا والعراق وليبيا والسودان. لكن هذا التغيير لم يطل بلاد البترول العربي التي كانت ولا تزال تحظى بدعم دول الغرب نظراً لما تؤمّنه هذه البلدان من مصالح استراتيجية لأميركا وأوروبا.

إن نكسة ١٩٦٧ كانت موجّهة بشكل مباشر ضد السياسة الناصرية في المشرق العربي التي ارتكزت على الدعم السوفياتي وعلى العداء لأميركا.

فعبد الناصر بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، انتهج سياسة معادية للغرب رغم أن أميركا لم تعاده، وكانت العنصر الأساسي المساعد له في وضع حدّ للعدوان الثلاثي على مصر.

لكن عبد الناصر كان قد اتخذ قراره واتجه نحو المعسكر الشرقي رغم أنه أنشأ حركة عدم الانحياز.

إن حرب ١٩٦٧ وبالنظرة التاريخية لها، بعد مضي أكثر من سبعة وأربعين سنة عليها، هي غلطة سياسية اقترفها العرب، وهم لا يزالون يدفعون ثمنها حتى اليوم، على رغم محاولة الرئيس المصري أنور السادات، خليفة عبد الناصر، تصحيح هذه الغلطة عام ١٩٧٣ بحربه ضد إسرائيل، ومن ثمّ بإخراج مصر من دائرة الصراع عبر اتفاق "كامب دافيد"، وإبرام الصلح المنفرد مع الدولة العبرية.

حرب ١٩٦٧ جاءت خاطفة، وسمّيت بحرب الأيّام الستّة، لأنها دامت ستّة أيّام كانت كافية لاحتلال الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، وقطاع غزة، وصحراء سينا حتى قناة السويس، وكذلك الجولان السوري.

والأفظع من ذلك كان التدمير الكامل للجيش المصري عدّة وتنظيماً مما دفع عبد الناصر إلى تقديم استقالته. لكن، وكالعادة، رفضت الجماهير العربية استقالة عبد الناصر، وكأنها برفضها هذا ترفض الهزيمة أو ترفض الاعتراف بها.

لكن صورة عبد الناصر بعد الهزيمة هي غيرها ما قبلها. وكما ذكرنا، تسارعت الانقلابات في المشرق العربي فتغيّر الحكّام، لا الأنظمة، في العراق وسوريا وليبيا والسودان. وظلّ عبد الناصر والملك حسين في مكانهما نظراً لإمساكهما بالجيش التي هي الأداة الأساسية للحكم في المشرق العربي.

بدا للاتحاد السوفياتي أن هزيمة ١٩٦٧ أضعفت البلدان الحليفة له وأيقن عدم قدرتها على المواجهة العسكرية مع إسرائيل، أقله على المدى القريب والمتوسّط. وبذلك خفّ تأثيره في مجريات الصراع. فبدأت فكرة حرب العصابات التي كانت دارجة في تلك الفترة والتي كان رائدها الإتحاد السوفياتي عبر دعمه الثورة في فييتنام وكوبا وأميركا اللاتينية. ومن هنا جاءت فكرة دعم الفلسطينيين أنفسهم لتأسيس ثورة يسارية شبيهة بثورة فييتنام وتشي غيفارا، خاصة وأن الأرض خصبة ومؤهّلة.

فلكي تنتظم الثورة الفلسطينية وتبدأ نضالها وتصبح رأس الحربة بالنسبة إلى السياسة السوفياتية كانت بحاجة إلى العناصر التالية:

* حرّية حركة سياسية للأحزاب اليسارية.

* حرّية حركة ميدانية للمجموعات المقاومة.

* حرّية تمويل من حركة رساميل.

* إيجاد تعاطف شعبي حول مكان وجودها.

إن حرّية الحركة السياسية غير موجودة في أي بلد عربي، غير لبنان. فالأنظمة هي أنظمة حكم الحزب الواحد المسيطر على الجيش، وبالتالي على الحياة السياسية وغير السياسية. فالأنظمة العربية التي كانت متحالفة مع الاتحاد السوفياتي لم تكن تسمح بوجود أحزاب شيوعية حتى في أحسن أيام الانسجام السياسي مع الاتحاد السوفياتي.

من هذا المنطلق يمكن القول إن أنظمة العسكريتاريا العربية لم تكن لتهدّد يوماً استراتيجية الاحتواء التي كانت تمارسها وزارة الخارجية الأميركية. فهذه الأنظمة كانت تحتوي الامتداد الشيوعي في الشرق الأوسط وإن كانت حليفة الاتحاد السوفياتي سياسياً. فهذه الأنظمة كانت السدّ المنيع لتطوّر الأحزاب الشيوعية وكانت الكفيلة بعدم سيطرة هذه الأخيرة على الحكم في تلك البلاد، وبالتالي على الانتقال بصورة نهائية إلى المعسكر الشرقي.

بناء على هذه المعطيات كان من الصعب التصور بأن ثمة إمكانية فعلية لنشوء منظمة التحرير الفلسطينية، وتحوّلها إلى رأس الحربة في محاربة إسرائيل، وإلى رأس حربة سوفياتية لمحاربة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، إلا في لبنان الذي كان البلد العربي الذي مكّن الفلسطينيين ومن يقفون وراءهم من الوصول إلى أهدافهم.

ذلك أن الحياة السياسية في لبنان كانت الديمقراطية الوحيدة في الشرق حيث كانت الأحزاب اليسارية تتمتع بشرعية وحرّية حركة غير محدودة. هذا فضلاً عن حرّية الإعلام الذي ساهم بشكل كبير في تجييش الرأي العام، وإعطاء الحركة حجماً أكبر من حجمها الحقيقي، مستفيداً من حرّية التحويلات المالية التي يتمتع بها النظام المالي في لبنان وأهمّها السرّية المصرفية وحرّية تحويل الأموال، والتي كان لها الأثر الفعّال في تعزيز موقع المقاومة الفلسطينية وتحصينه في الوسط اللبناني.

والأهمّ من ذلك كلّه، كان التعاطف الشعبي الذي التفّ حول المقاومة الفلسطينية ابتداءً من اليسار اللبناني القريب من موسكو، والمسلمين اللبنانيين الذين تكفّلوا بإضفاء الشرعية الشعبية للمقاومة في المرحلة الأولى، ومن ثمّ الشرعية القانونية عبر الضغط على الدولة اللبنانية لإبرام اتفاقية القاهرة، ومن ثمّ حماية المقاومة في عدم تطبيق هذا الاتفاق.

فابتداءً من عام ١٩٦٨، بدأ لبنان مرحلة ما بعد النكسة وكان أهمّها صعود نجم المقاومة الفلسطينية على حساب الدولة اللبنانية وعلى حساب النفوذ الناصري على الساحة اللبنانية عامة وعلى الشارع الإسلامي والسنّي على وجه خاص.

بدأت المقاومة الفلسطينية تواجه منذ العام ١٩٦٨ ضغط الأنظمة العربية عليها، بحيث أراد كل نظام أن يكون له فصيل من المقاومة يأتمر به مباشرة. فكان لكل منظمةٍ فلسطينية دولةٌ عربية داعمة لها مباشرة مالياً وسياسياً، ابتداءً من سوريا (الصاعقة) مروراً بالعراق وصولاً إلى ليبيا. في حين أن كل هذه الأنظمة العربية العسكرية كانت متشدّدة على حركة الفلسطينيين في أراضيها، خاصة عندما بدأ صعود نجم منظمة التحرير.

فبحسب تكوينها وبنيتها السياسية والأمنية، شعرت هذه الأنظمة أنها لا تستطيع السماح لأي مجموعة داخلها بأن يكون لها ولاء خارج الولاء لهذا النظام. ولكن، ما كان صحيحاً داخل هذه الدول، لم يكن كذلك في لبنان بحيث أصبحت هذه الدول تستغلّ الحرّية الموجودة في المجتمع السياسي والمدني في لبنان للمزايدة سياسياً على لبنان أولاً، وثانياً لنقل الصراع جغرافياً من داخلها وحدودها إلى داخل لبنان وحدوده.

من الناحية الفلسطينية، كان الفلسطينيون يعلمون تماماً أن ما هو مسموح في لبنان ليس مسموحاً خارجه وأنه لا يمكن للفلسطينيين أن يتمتعوا باستقلالية قرارهم في أي بلد عربي غير لبنان.

لذلك ولبلوغ هدفهم، عرفوا أن عليهم أن يتحصّنوا بشرعية شعبية تحميهم من النظام، وهذا ليس متوفّراً إلاّ في لبنان شرط أن يعرفوا كيف يستغلّون الوضع.

وهذا أمر لم يكن صعباً على الفلسطينيين الذين عايشوا لبنان فترة طويلة وكانوا على علم بالتناقضات الداخلية للمجتمع اللبناني المنقسم على أساس طائفي. فاستغلّوا الوضع عبر إثارتهم الحساسية الطائفية، فانقسم المجتمع بين مؤيّد لهم، من المسلمين عامة والقوى اليسارية الموجّهة مباشرة من موسكو، وبين مناهض لهم المؤلّف من المسيحيين وبعض المسلمين.

هذا الوضع أدّى إلى شلل عمل الدولة والسلطة وبدء مرحلة التفكّك التي استمرّت حتى عام ١٩٧٥.

أوّل من شعر بهذا الخلل كان الرئيس شهاب المعروف ببعد نظره وإلمامه بالاستراتيجية السياسية للمنطقة. لكن الرئيس شهاب لم يكن في

تلك الفترة في الحكم، بل كان لا يزال له نفوذ كبير في الجيش وكتلة نيابية لا بأس بها في المجلس. غير أنه كان على خلاف مستحكم مع خلفه الرئيس شارل حلو الذي أصبح في تلك الفترة يرى السياسة من خلال ردّات الفعل على تدخّل الضبّاط الشهابيين بالسياسة، ومحاولتهم الإملاء عليه في بعض القرارات.

انتخابات ١٩٦٨ والحلف الثلاثي

ردّات فعل رئيس الجمهورية شارل الحلو على الشهابيين جعلته يتجه نحو معارضي الشهابية، ويتحالف معهم بصورة غير علنية، وبخاصةٍ قبل الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨. ففي ذلك العام، قام بما يسمّى الحلف الثلاثي المؤلّف من الرئيس الأسبق كميل شمعون ورئيس حزب الكتائب اللبنانية الشيخ بيار الجميّل وعميد الكتلة الوطنية النائب ريمون إده. وهؤلاء الثلاثة كانوا يُعتبرون بحسب القاموس السياسي اللبناني أقطاب الطائفة المارونية في لبنان.

هذا الحلف الثلاثي الماروني الذي دعمه رئيس الجمهورية آنذاك الرئيس شارل الحلو والبطريرك الماروني بولس المعوشي الذي كان على خلاف شخصي مع الرئيس شهاب، أعاد شحن البلد بجوّ طائفي كانت الشهابية قد حاولت إبعاده عنها طيلة عشر سنوات، بعد أحداث ١٩٥٨.

إن هذا الشحن الطائفي لم يكن له هدف سوى استغلاله في الانتخابات النيابية. لكن توقيته كان خاطئاً في تلك الفترة، إذ إن المنطقة كانت مقبلة على تطوّرات كبيرة كان زعماء الموارنة غافلين عنها، أقلّه حسب ما دلّت عليه الأحداث التي تلت الانتخابات.

نتائج انتخابات العام ١٩٦٨ جاءت مفاجئة إذ إن أخصام الشهابيين نالوا نجاحات استثنائية في المناطق المسيحية حيث خرج الشهابيون ضعفاء منها، و لم تعد لهم الأكثـــــرية المطلقة في المجلس كالتي كانت لهم بعد انتخابات ١٩٦٤.

لكن ذيول الانتخابات على الصعيد الشـعبي كانت أكبر بكثير من ذيولها على الصعيد النيابي، إذ نتج عنها استقطاب (Polarisation) حول تيارين أساسيين في البلد هما الأحزاب اليمينية المسيحية من جهة، والشارع الإسلامي، الملتف حول المقاومة الفلسطينية، وتدعمه أحزاب اليسار التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي.

بين هذين التيارين، بدأت الشهابية تشعر بالوهن إذ إنها فقدت التأييد المسيحي بصورة مطلقة، وهذه كانت نقطة ضعفها طوال العشر سنوات السابقة، و لم تفلح جميع المحاولات في كســبه. ومن جهة أخرى، بدأت تفقد التأييد الإسلامي الذي كان هادن الشهابية طوال عشــر سنوات، بفضل الرئيس عبد الناصر.

فالشــــهابية لم يكن لها قاعدة في الشــــارع الإسلامي، بل إن القاعدة كانت بإمرة الرئيس عبد الناصر حليف الشهابية، وما إن وضعت المقاومة الفلسطينية يدها على الشـــارع الإسلامي، حتى بدا النظام في لبنان فاقداً لأي دعم في هذا الوسط.

وســـــرعان ما تجلّى هذا إبان المواجهات الأولى بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلســطينية عام ١٩٦٩، واعتكاف الشــهابي العريق الرئيس رشــيد كرامي عن تأليف حكومة لمدّة ســبعة أشــهر، مما أرغم رئيس الجمهورية وقائد الجيش المارونيين على توقيع اتفاق القاهرة الشـــــهير

والسيّء الذكر مع المقاومة والذي كان بشكل أو بآخر تنازلاً عن السيادة الوطنية، ومغامرة في المجهول لهذا الوطن الصغير الذي دخل في لعبة الكبار وهو "مش قدّها". وكل ذلك بهدف تفادي انقســام داخلي اتخذ الطابع الطائفي خدمة لمصالح غير اللبنانيين.

كل هذا حصل بسبب انتهاء المعادلة الشهابية الناصرية على الســاحة اللبنانية، وقيام معادلة أخرى فرضتها قوى الأمر الواقع الجديد على الساحة.

الرئيس شهاب والشهابيين تنبّهوا لهذا الواقع الجديد، فبدأوا في التفتيش عن معادلة جديدة تحفظ لهذا البلد كيانه واســتقراره، لكنهم آثروا التريّث حتى انتخابات رئاســة الجمهورية التي كانت على الأبواب، والتي كانت تبدو صعبة نظراً لنتائج الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨.

انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٠

انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٠ كانت تتمحور حول ســؤال واحد مهمّ هو هل سيترشّح الرئيس فؤاد شهاب للرئاسة نعم أم لا؟

الحســابات الانتخابية كانت تدلّ بصــورة قاطعة على أن الرئيس شهاب يتمتع بأكثرية نيابية مطلقة لو أراد ترشيح نفسه، لكنّ المقرّبين منه كانوا خائفين من أن يمتنع عن الترشّح كما فعل عام ١٩٦٤، عندما جاءته أكثرية النواب تطالبه بالتجديد لولاية ثانية. في ذلك الوقت، رفض شهاب التجديد، بحجّة أن الدســتور اللبناني يمنع رئيس الجمهورية من ذلك، وأن التجديد يتطلب تعديل الدســتور وفؤاد شــهاب كان متمسّكاً بحرفية الدستور وكان يسمّيه الكتاب الذي لم يحد عن نصّه فاصلة واحدة.

هذه الحجّة لم تكن واردة عام ١٩٧٠، لكن ما لم يكن في الحسبان تطوّرات إقليمية خطيرة لها تأثيرها المباشر في الساحة المحلّية، كان فؤاد شهاب يتوقّعها بنظرة العارف بالأمور.

قلّة من الشهابيين كانت على علم بما يدور في فكر رئيسهم وقلّة من هذه القلّة كانت تفهم فؤاد شهاب وتشاطره الرأي.

ففؤاد شهاب كان يرى لبنان سائراً نحو حرب أهلية لا محالة وذلك بالاستناد إلى واقعين لا يملك هو أية وسيلة لتغييرهما وهما الواقع الإقليمي والواقع الداخلي.

لبنان إقليمياً بلد صغير وهو لن يستطيع أن يؤثّر في المعادلة الكبرى التي تسيّره، وداخلياً ثمة واقع مرير آخر يتمثّل برفض الموارنة تعديل الدستور وإعطاء شركائهم المسلمين حصّة أكبر في المشاركة في الحكم، بهدف نزع أي عامل تفرقة بين اللبنانيين من شأنه أن يجعل لبنان بلداً منقسماً في ظروف إقليمية خطيرة.

أمام هذا الواقع الصعب، فضّل فؤاد شهاب المحافظة على رصيده وتاريخه الحافل بالنجاحات على المجازفة، وربّما الوقوع بالفشل. وهذا ما يأخذه عليه مناصروه ومحبّوه. لكن ما حصل قد حصل وكلّ الأمور أصبحت تاريخاً.

في ٤ آب ١٩٧٠ أصدر فؤاد شهاب بيان العزوف عن الترشيح الشهير والذي يعلّل فيه أسباب عزوفه بطريقة صاغها له المقرب منه الوزير فؤاد بطرس هذا نصه:

أمام الضغوط التي تعرّضت لها بغية ترشيحي للرئاسة الأولى، رأيت من واجبي، قبل اتخاذ قرار نهائي بهذا الصدد، أن أتفحص بروية معطيات الوضع العام وانعكاساتها على مختلف الميادين، وذلك لأتبيّن الإمكانات التي يمكن أن تتوفّر لي لخدمة بلدي، وفقاً لمفهومي الشخصي لهذا الواجب، ولما يتطلبه هذا الوضع من أجل مستقبل البلاد ومستقبل أبنائها.

وفي ضوء الخبرة التي اكتسبتها خلال ممارستي المسؤوليات المتعدّدة وخاصة في رئاسة الدولة. وانطلاقاً من تطوّر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال نظرتي الخاصة لمعنى السلطة، وللمهمّات التي يجب أن تؤدّيها الدولة، والهالة التي يجب أن تلازمها، ونظراً لما يمكن أن يتلاءم وأسلوبي الخاص في العمل، ولما يأمله ويتطلبه اللبنانيون من رجل خبر الحكم، يبدو لي الموقف على الوجه التالي: إنّ المؤسّسات السياسية اللبنانية والأصول التقليدية المتّبعة في العمل السياسي، لم تعد في اعتقادي تشكّل أداة صالحة للنهوض بلبنان، وفقاً لما تفرضه السبعينات في جميع الميادين، وذلك أنّ مؤسّساتنا تجاوزتها الأنظمة الحديثة في كثير من النواحي سعياً وراء فعالية الحكم، وقوانيننا الانتخابية التي فرضتها أحداث عابرة ومؤقّتة، ونظامنا الاقتصادي الذي يسهّل سوء تطبيقه قيام الاحتكارات، كل ذلك لا يفسح في المجال للقيام بعمل جدّي على الصعيد الوطني.

إن الغاية من هذا العمل الجدّي هي الوصول إلى تركيز ديمقراطية برلمانية أصيلة صحيحة ومستقرّة، وإلى إلغاء الاحتكارات ليتوفر العيش الكريم والحياة الفضلى للبنانيين في إطار نظام اقتصادي حرّ سليم، يتيح سبل العمل وتكافؤ الفرص للمواطنين، بحيث تتأمّن للجميع الإفادة من عطاءات الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية الحق.

إنّ الاتصالات العديدة التي أجريتها والدراسات التي قمت بها عزّزت قناعتي بأن البلاد ليست مهيّأة بعد، ولا معدّة، لتقبل تحوّلات لا يمكنني تصوّر اعتمادها إلا في إطار احترام الشرعية والحرّيات الأساسية التي طالما تمسّكت بها. وعلى ذلك واستناداً إلى هذه المعطيات قرّرت أن لا أكون مرشّحاً لرئاسة الجمهورية.

وفي هذا الوقت الذي أعلن فيه قراري هذا، أتوجّه بالشكر إلى السادة النواب والسياسيين والهيئات والمواطنين الذين أولوني ثقتهم متمنّياً لهم التوفيق في خدمة لبنان.

عندها صُدم الشهابيون بقرار رئيسهم الذي سمّى حاكم مصرف لبنان آنذاك الأستاذ الياس سركيس لرئاسة الجمهورية.

هذا القرار أغضب بعض الشهابيين الذين ما كانوا ليرضوا ببديل عن فؤاد شهاب إلا أنفسهم ومنهم النائب والزعيم الجنوبي الأستاذ جان عزيز الذي انتقل بصورة أوتوماتيكية إلى صف المعارضين.

حصلت معركة الانتخابات وفاز فيها مرشح المعارضة الرئيس سليمان فرنجية بصوت واحد قالوا عنه إنه صوت الشعب والبعض قال عنه إنه صوت القدر. وبذلك انتهت تجربة جدّية لم يأت مثيل لها في تاريخ لبنان كانت لو نجحت لنقلت هذا البلد من العالم الثالث إلى العالم المتحضّر. وكانت وفّرت على بنيه مئة ألف قتيل كانوا يتحضّرون دون علم منهم ليسقوا تراب وطنهم بدمائهم، كلّ حسب معتقده ومن دون أن يستفيد هذا الوطن من هذه الدماء.

أما الحدث الثاني المهمّ في تسلسل الأحداث الذي أدّى إلى فقدان لبنان سيادته، فكان المواجهة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات

الأردنية في أيلول عام ١٩٧٠ والتي سمّيت بأيلول الأسود.

في هذه الأحداث تواجه الفريقان مباشرة بجميع الوسائل غير أن السلطات الأردنية أي الملك حسين كان يمسك بالجيش بصورة مطلقة و لم يكن هناك وتر طائفي يستطيع الفلسطينيون اللعب عليه، كما هي الحال في لبنان. كذلك ليس في الأردن نظام ديمقراطي وتعدّدي كالذي يتميز به لبنان والذي يتيح حرّية تحرّك ميدانية ويوفر إمكانية بناء جسم كبير سياسي وعسكري من غير أن يخشى رادعاً.

والأهمّ من كل ذلك هو الدعم الدولي الذي لقيه الملك حسين مباشرة من الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل والذي قطع الطريق على التدخّل السوري في الصراع مع منظمة التحرير وكان حاسماً لمصلحة الملك حسين.

في نهاية المطاف خرجت منظمة التحرير من الأردن وانحصر وجودها في لبنان، الحلقةِ الأضعف والأسهل، حيث بدأت ببناء قوة عسكرية وسياسية تتمتع بإمكانات ودعم لم يكن ياسر عرفات بإمكانه أن يحلم بمثله في المملكة الأردنية الهاشمية.

كان أيلول ١٩٧٠ حافلاً بالأحداث غير المؤاتية للبنانيين. فقد توفي في الثامن والعشرين منه الرئيس جمال عبد الناصر عن اثنين وخمسين عاماً بصورة مفاجئة هزّت البلاد العربية وكان لها تأثيرها المباشر في الساحة اللبنانية التي أصبحت أكثر وأكثر عرضة لتغييرات جديدة ولبدء مرحلة جديدة. أما خاتمة أحداث تلك السنة، فكانت تولّي الفريق حافظ الأسد الحكم بسوريا، والذي وضع سوريا على طريق الاستقرار السياسي، طبعاً بمعنى حكم أمني قوي مسيطر على الجيش، ولا نعني استقراراً سياسياً بالمعنى الغربي للكلمة.

هذه العوامل جميعها تزامنت مع وصول حكم جديد إلى لبنان أظهر عدم تمرّسه وعدم وضـــوح رؤياه الداخلية والإقليمية إزاء مؤامرات تحاك ضدّ هذا الوطن وتجعله مركزاً للصراعات الإقليمية.

كمال جنبلاط والشهابية

في إطار الكلام على الشهابية، لا يمكننا أن نغفل لاعباً سياسياً أساسياً في الساحة اللبنانية أثّر على مجرى الأحداث اللبنانية طوال ربع قرن ألا وهو الزعيم الدرزي كمال جنبلاط.

لكمال جنبلاط حكاية طويلة مع النظام اللبناني وتكوين لبـــنان ومع الفكر التقدّمي والفلســـفة التطوّرية التي كانت في بدايتها في أيّامه وكان رائدها الأب اليسوعي تيار دو شردان.

لا شكّ أن تفكير كمال جنبلاط كان فكراً تقدّمياً تأثّر كثيراً بتربيته المسـيحية أكان ذلك في مدرسة عينطورة أم في جامعة اليســوعيين أم في فرنسا لاحقاً.

فهذه الثقافة الغربية التي تلقاها جنبلاط كانت في أيّامه تقدّمية المنحى في أوروبا، لكن ما كان يجوز في أوروبا لم يكن جائزاً في لبنان. وهنا كانت صعوبة تأقلم جنبلاط مع مجتمعه السياسي الذي هو مرآة للمجتمع المدني. فعكس فلسفة شردان المؤمنة بتطوّر المادة والروح بشكل طبيعي ومستمرّ عبر الزمن، جاء جنبلاط لينفض عنه حمل الزمن ويتبنّى طـريق الثورات لقلب النظام وتطوير المجتمع.

إن هذه النظرة كانت معاكســـة تماماً لنظرة فؤاد شهاب للأمور. فشــــهاب كان تقدّمياً وإصلاحياً وقد أثبت ذلك بأعماله أكثر مما أثبت

ذلك جنبلاط في الوزارات التي تولاها، أو في تنظيم حزبه وأكثر من ذلك يقول البعض إن جنبلاط لم يكن باستطاعته تنظيم كتبه التي كان يضعها في صناديق خشبية أو من كرتون بدل ترتيبها في مكتبة.

كل ذلك لا يمنع من الاعتراف بعبقرية هذا الإنســـان وبُعد نظره السياسي، لكن ما كان أكيداً في المقابل، هو عدم ملامسته الواقع السياسي ومقاربته النظرية للمسائل، وربّما هذه سمة الفلاسفة.

كمال جنبلاط يتمتع بميزة عن سائر الســـياسيين اللبنانيين، وهي زعامته غير المتنازع عليها لقسم كبير من الطائفة الدرزية التي يستطيع أن يناور بها كيفما يشاء، من دون أن يُحاسَب على ذلك. فهو يســتطيع أن يســتدير ١٨٠ درجة في اليوم الواحد من غير أن يكون لذلك أي تأثير في رصيده ضمن زعامته.

هذا الرصيد هو ميزة كمال جنبلاط عن باقي سياسيي زمانه عدا عن ميّزاته الشخصية والثقافية التي كان يعتبر من القلائل الذين يتمتعون بها في النادي السياسي اللبناني.

كمال جنبلاط الذي كان له الفكر التقدّمي وأنشـــــأ الحزب الاشتراكي، بحســـب النمط الأوروبي للأحزاب الاشتراكية، نراه بعد حرب حزيران ١٩٦٧ يتقرّب أكثر وأكثر من الاتحاد السوفياتي، ويصبح أحد أهمّ ركائز سياسته في لبنان. فســعى هذا الأخير عبر كمال جنبلاط وزير الداخلية في آخر حكومة في عهد الرئيس شـــارل الحلو إلى إعطاء تراخيص للأحزاب اليسارية.

وبذلك شرعن كمال جنبلاط الأحزاب اليسارية في لبنان وهو البلد الوحيد في المشرق العربي التي يسمح لأحزاب يسارية بممارسة نشاطها.

إن هذا الأمر كان نقطة مهمّة في سياسة موسكو الهادفة إلى الإمساك بمنظمة التحرير الفلسطينية وإعطائها الحماية اللازمة في الشارع اللبناني.

في السنوات الأولى لعهد سليمان فرنجية تحوّل كمال جنبلاط إلى رأس لليسار اللبناني. تحتمي تحت مظلّته الوطنية الكبيرة كزعيم درزي، جميع المنظّمات اليسارية المؤتمرة بموسكو مباشرة أو بالأنظمة العربية الأخرى أو بمنظمة التحرير الفلسطينية.

كان لكلّ فريق من هذا الكوكتيل السياسي الذي ترأسه جنبلاط هدفه، بما فيهم زعيمه.

فجنبلاط كان يهدف إلى تجييش حلفائه السياسيين في لبنان للضغط وللوصول إلى إصلاحات دستورية في النظام، كان فؤاد شهاب يراها ضرورية، لكنه أدرك استحالتها بالطرق السلمية في ذلك الوقت، كما رأى استحالتها ايضاً بالقوّة.

كمال جنبلاط الذي اعتاد حمل السلاح في ثورة ١٩٥٨، كان على استعداد لتغيير النظام بشتى الوسائل حتى بواسطة الثورة المسلّحة. لذلك وسّع تحالفاته من محليّة إلى إقليمية إلى دولية بهدف حشد أكبر تأييد لمشروعه. لكن كلّ الذين ماشوه سياسياً، كان لهم مشروعهم الخاص، ابتداءً من الأحزاب اليسارية التي هي على اتصال مباشر مع موسكو الهادفة إلى دعم المقاومة الفلسطينية من أجل اكتساب ورقة ضغط أساسية في الصراع العربي - الإسرائيلي. ثمّ منظمة التحرير الفلسطينية التي كان هدفها السيطرة على الدولة اللبنانية، وجعل لبنان منطلقاً لتحرير فلسطين غير آبهة بما يمكن أن يلحق بضرر بهذا البلد الذي استضافهم.

كل هذا لا يمنعنا من ذكر الدول العربية الأخرى التي بدورها أرادت استغلال الفلسطينيين عبر تأليف فصائل فلسطينية موالية لها تنطلق لمحاربة إسرائيل من لبنان من دون أن يكون لها أي احتكاك مباشر مع إسرائيل غير دفع الأموال لهذه الفصائل والمزايدة على لبنان.

الغريب في هذه اللعبة الواضحة المعالم أن الشعب اللبناني انطلت عليه هذه الأمور، فقط لأن زواريب سياساته الداخلية أعمت البصائر والغرائز الطائفية التي استثيرت، فحجبت الرؤيا الصحيحة.

الفصل السادس

عهد سليمان فرنجية وفقدان القرار

بدأ المشهد السياسي في عهد سليمان فرنجية بتظاهرات طالبيّة تحرّكها الأحزاب اليسارية وبحشد وتجييش ضمن صفوف الطلاب بالإضافة إلى انفلاش فلسطيني مسلّح وغير مسلّح خارج المخيّمات التي خرجت بصورة نهائية عن سيطرة الدولة وكذلك خرج محيطها شيئاً فشيئاً فأصبح في لبنان انقسام جغرافي إلى شطرين: في الأول وجود لدولة سلطتها تضعف يوماً بعد يوم، وفي الثاني وجود لمنظمة التحرير الفلسطينية ولكل ما هو غير شرعي.

الغريب في هذا، أن السياسيين اللبنانيين وجدوا أنفسهم يفقدون زمام الأمور، وخاصة عند المسلمين الذين أصبح ياسر عرفات يشاركهم اجتماعاتهم السياسية، وأكثر من ذلك، بدأ يملي عليهم قراراتهم، فرأوا أن قاعدتهم تسحب من تحتهم وهم لا يستطيعون اللحاق بها. وسرعان ما اكتشفوا أن الدولة التي لم يحموها بقراراتهم عندما عزّ القرار، أصبحت عاجزة عن حمايتهم وحماية قراراتهم لو هم أرادوا استعادة القرار.

هذا ما حصل عام ١٩٧٥ عندما عارض المسلمون إنزال الجيش اللبناني لاستتباب الأمن وتحصين الدولة، ظناً منهم أن تحصين الدولة يعني الإبقاء على الامتيازات المارونية، بينما انهيار الدولة سيعني إعادة بنائها من جديد على قاعدة إعادة توزيع الصلاحيات وانتزاع الامتيازات المارونية.

بالمختصر هذا اللعب كان لعباً حقيقياً بالنار. فبدل أن يدعم المسلمون دولتهم وسيادتها، ثمّ يبدأ المطالبة بتطوير النظام، سلكوا هذه الطريق الخطرة التي أدّت بهم إلى ما وصلوا إليه. وعوضاً أن يستوعب المسيحيون تطوّر المجتمع اللبناني ويبادر هم إلى مشاركة إخوتهم في المواطنية في الحكم والتنازل بعض الشيء عن امتيازات أضرّت أكثر مما أفادت الطائفة المارونية، نراهم يعاندون ويسلكون طرق البطولات الزائفة، فيضيع الوطن الذي بنوه بتضحيات الأجداد وهدموه بقصر نظر الأولاد.

بدأ عهد سليمان فرنجية، والكل يترقّب ماذا سيكون موقف العهد الجديد من القضية المعقّدة الأولى، وهي الوجود المسلّح الفلسطيني واتفاق القاهرة.

لكن ما يرى بصورة واضحة أن العهد ركّز أكثر على تصفية الحسابات الداخلية بدل أن يحاول استقطاب موقف موحّد من قضية الوجود الفلسطيني ومحاولة استعادة ما فقدته الدولة في آخر سنتين من عهد شارل الحلو.

في علاقته مع الوجود الفلسطيني، بدا أن عهد الرئيس فرنجية يحاول التعايش مع الوجود الفلسطيني، وبدا أكثر أنه في وضع دفاعي، إذ بدأت الأرض تتحوّل يوماً بعد يوم وشيئاً فشيئاً إلى يد الفلسطينيين.

ظلّ هذا التجاذب بين الفريقين أي الدولة والفلسطينيين حتى تاريخ ١٠ نيسان ١٩٧٣ حين اغتال كومندوس إسرائيلي ٣ قادة مهمّين لمنظمة التحرير في شارع فردان في بيروت وهم كمال ناصر وكمال عدوان ويوسف النجار. وهنا قامت قيامة المقاومة الفلسطينية على الدولة وعلى الجيش، وجيّشت لذلك حلفاءها من الأحزاب اليسارية، وكذلك

بعض الشخصيات الإسلامية والشارع الإسلامي وذلك لثلاثة أهداف: أولاً إخفاء فشلها في حماية أفرادها من عمليات اغتيال، ثانياً نقل فشلهم وتصويره كأنه فشل الدولة اللبنانية، ثالثاً الإمعان في زعزعة سلطة الدولة وصورتها عند الشعب، وتصويرها كأنها خائنة أو متعاملة أو متساهلة مع العدو.

عملية الاغتيال هذه أدّت إلى أزمة وزارية، إذ حاول الرئيس صائب سلام، وهو القطب السنّي البيروتي، امتصاص نقمة الشارع عبر المطالبة بإقالة قائد الجيش. وهنا رفض رئيس الجمهورية هذا الطلب نظراً لعدّة اعتبارات أهمّها اثنان: أولاً الصداقة الشخصية التي كانت تربطه بقائد الجيش اسكندر غانم، ثانياً محاولته وضع حدّ لهذا التقهقر في المعنويات التي كانت تتلقاه الدولة وأجهزتها الأمنية والإدارية يوماً بعد يوم عبر مواقف تجنّ وإذلال.

الأهمّ من ذلك كلّه هو الموقف الذي أجبر الرئيس صائب سلام على اتخاذه وهو المطالبة بإقالة قائد الجيش. وهذا الموقف يدلّ على مدى تأثّر الزعامات السنّية بالحالة الشعبية التي كانت تثور بطريقة عاطفية وفقاً للأهواء الفلسطينية واليسارية مما يدلّ مرّة أخرى على انفلات زمام الأمور من القيادات السنّية التي أصبحت قراراتها تأتي بالتنسيق أو بالإملاء من المقاومة الفلسطينية.

هذه الأزمة الوزارية، من دون الدخول في تفاصيلها، وتأليف حكومة الرئيس أمين الحافظ واستقالتها اتجهت نحو مواجهة مسلّحة مباشرة بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية في أيار ١٩٧٣. انتهت "الأيام" الثلاثة التي لم يستطع الجيش اللبناني حسمها بسرعة، ببدء تحرك قوى مسلحة

على الحدود اللبنانية السورية بما يدلّ على أن الفلسطينيين كانوا يتمتعون بالدعم السوري. وكذلك حصل ضغط دبلوماسي عربي هائل على الرئيس فرنجية أدّى إلى اتخاذ القرار بوقف المواجهات، مما يعني عودة الأمور إلى ما كانت عليه، ولكن بصورة أسوأ لجهة الدولة والجيش اللبناني لأن الأمور لم تحسم.

تعاطي الفلسطينيين مع الدولة كان تعاطي تحدٍ وتعاطياً أقلّ ما يقال فيه قلّة احترام وكانت الدولة والشعب اللبناني مغلوبين على أمرهم.

قضية اغتيال القادة الثلاثة في فردان في ١٠ نيسان ١٩٧٣ وما أعقبها من هجوم وتهجّم على لبنان يطرح سؤالاً عن سبب عدم حصول ما يماثله أو شيء قريب منه عندما اغتالت إسرائيل في تونس "أبو جهاد" و"أبو أياد"؟

إن هذا هو بصورة الرأي العام اللبناني ليرى كيف انجرّ من دون أن يدري وراء تهديم دولته ووراء الغوغائيين وهدم دولته وأضاعها وهو لا يزال حتى اليوم يحاول استعادتها ولكن من دون جدوى.

مواجهة ١٩٧٣ بين الجيش والمقاومة انتهت بانتصار فلسطيني سياسي واضح، إذ أظهر الفلسطينيون بشكل كامل وقاطع أن القرار الإسلامي في لبنان في يدهم، وأن الجيش اللبناني نظراً لتركيبته الديمغرافية المؤلف من نصف مسلم ونصف مسيحي، قد حُيّد عن الصراع وأن المقاومة تنتظر ترتيب الأمور لكي تحكم سيطرتها النهائية على الدولة اللبنانية.

أمام هذا الواقع بدأت تنمو نظريات عند الجانب المسيحي تركّز على نتائج هذه المواجهة ومفادها أن الجيش اللبناني لن يستطيع حسم الأمور مع

الفلسطينيين، لذا على المسيحيين تسليح أنفسهم لمواجهة هؤلاء بسلاحهم الخاص وميليشياتهم الخاصة.

بين أيار ١٩٧٣ ونيسان ١٩٧٥ عامان أمضاهما الأطراف اللبنانيون في التحضير للنزاع بدل محاولة تفاديه لكن كيف يمكن تفاديه؟

في هذه الأثناء حصل تطوّر مهمّ على الساحة الإقليمية، إذ حصلت حرب ١٩٧٣ واستعادت الأنظمة العربية بعضاً من مصداقيتها أقلّه أمام جماهيرها. وبالتالي أصبحت قضية السلام مع إسرائيل أكثر جدّية، وبخاصةٍ في مصر حيث بدا واضحاً أن اتجاه الرئيس المصري أنور السادات غربي ومستعد بصورة علنية لفصل القوّات وتهدئة الأمور وكأنما مصر قد خاضت عام ١٩٧٣ آخر حروبها مع إسرائيل.

إن مصر وسوريا اللتين خاضتا حرب ١٩٧٣ لم تستطيعا استعادة الأرض التي خسرتاها في حرب ١٩٦٧، لكن إعلامياً كانت هذه الحرب إنتصاراً بالنسبة إلى العرب. إذ أنهم كانوا هم البادئين بها كما أنهم استطاعوا استرداد قسم، ولو قليل، من الأرض التي خسروها في حرب ١٩٦٧.

من هنا علم الرئيس السادات أن استعادة الأرض المصرية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ غير ممكنة بالوسائل العسكرية، ولا سيّما أنّ وضع البلاد الاقتصادي هو في انهيار ولا يستطيع الاستمرار بالمجهود الحربي كما فعل في السابق.

كما وأن أهمّية الأرض التي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي بالنسبة إلى مصر، حيوياً واقتصادياً، تحتم على الرئيس المصري عمل المستحيل لاستعادتها.

من خلال هذا الوضع على الأرض، كان قرار الرئيس المصري أنور السادات المضي قدماً في مفاوضاته مع إسرائيل للوصول إلى السلام واستعادة كامل الأراضي المصرية. وبالتالي فتح الباب أمام الفلسطينيين للتفاوض مباشرة مع إسرائيل للوصول إلى حلّ في ما خصّ وضع الضفة الغربية وقطاع غزة.

حرب ١٩٧٣، والاتجاه المصري إلى فك الارتباط مع الصراع العربي الإسرائيلي، وتحوّل مصر من مناصر للاتحاد السوفياتي إلى حليف لأميركا في الشرق الأوسط، كلّ هذا جعل الاتحاد السوفياتي يركّز على عنصرين أساسيين لاستعادة التوازن على حلبة المنطقة. وهذان العنصران هما سوريا ومنظمة التحرير اللذان بديا في خط معاكس للتوجّه المصري، إذ إن الجولان لا يعادل أهمّية سيناء من جهة، والفلسطينيين يخافون أن يستفرد بهم الإسرائيليون، إذا ما سطّر السلام مع الدول العربية منفردة قبل البتّ النهائي بالموضوع الفلسطيني.

الصورة كما بدت في صيف ١٩٧٤ بعد فك الارتباط بين مصر وسوريا وإسرائيل من جهة أخرى هي على الشكل الآتي:

* وضوح في توجّه مصر نحو واشنطن ونيّة واضحة في إنهاء الصراع مع إسرائيل.

* نفوذ أميركي واضح في الأردن وتحالف غير مرئي مع إسرائيل يقوم على إقصاء نهائي وتام لمنظمة التحرير عن الأردن وشلّ حركتها.

* استفراد لسوريا وتوجّهها الرافض للسلام الأميركي- الإسرائيلي بدعم من الاتحاد السوفياتي.

* محاولة استفراد أخرى للمقاومة الفلسطينية الحليف الأساسي لموسكو عبر إلغاء دورها، وبالتالي إلغاء دور الاتحاد السوفياتي في عملية السلام.

في ظلّ هذه المواجهة الواضحة بين المعسكرين الشرقي والغربي، كان لبنان الحلقة الأضعف والذي تمحورت حول أرضه الصراعات واتخذتها ساحة لها.

هذا ما حصل فعلاً في بداية الحرب عندما اندلعت المواجهات بين القوى اللبنانية والمقاومة الفلسطينية التي أرادت لبنان قاعدة لها للانطلاق في محاربة إسرائيل، غير عابئةٍ بكل ما يمكن أن تجرّ هذه المواجهة من ويلات على الوطن الصغير الذي استضافها وأعطاها ما لم يعطها أي بلد عربي.

من جهة أخرى، لم تستطع سوريا أن توفّق، من جهة، بين مصالحها الاستراتيجية المتمثلة في إبقاء المقاومة حيّة وفعّالة في وجه إسرائيل مع الإبقاء على الاهتمام السوفياتي بأزمة الشرق الأوسط للحفاظ على التوازن بين الجبّارين والاستفادة منه، ومن جهة أخرى، بين الحفاظ على سيادة لبنان وسلامه الداخلي لأن أي خلل في لبنان يمكن أن يؤثّر على أمنها الداخلي.

هذا المستنقع اللبناني الذي فُتح على الجميع كان يستهدف بصورة أوّلية اللبنانيين أنفسهم بجميع طوائفهم لأنه استهدف شرعية هذا البلد واستقلاله وسيادته وبالدرجة نفسها كان يستهدف منظمة التحرير الطرف الثاني بالمواجهة، كما كان يستهدف سوريا لأنه شرّع المنطقة المحيطة بلبنان على كلّ الاحتمالات.

ليس من قبيل الصدفة تزامن اندلاع الحرب في لبنان مع اغتيال الملك فيصل، هذا الرجل الذي حاول على طريقته كسب الدور الذي لعبه الرئيس عبد الناصر في الستينات.

فالملك فيصل قائد عربي ينتمي إلى آل سعود الذين حكموا المملكة العربية السعودية منذ العشرينات، واستطاعوا بشكل ملفت أن يطوّروا هذا البلد الذي غرق في سبات عميق منذ خروج الإسلام منه إلى العالم أي منذ حوالى ١٣٠٠ سنة. فالإسلام الذي غزا نصف الكرة الأرضية بدا عام ١٩٢٠ كأنه نسي هذه الصحراء التي منها خرج والتي كانت في ذلك الوقت تعيش في تخلّف واضح عن أقرب جيرانها وأهلها أهل الشرق الأدنى أي العراق وسوريا ولبنان وفلسطين.

آل سعود بحكمتهم وبعد نظرهم ومعرفتهم لبيئتهم التي منها انطلقوا عرفوا كيف يجتازون قرون التخلّف بسرعة مدروسة تقيهم الخضّات وتحافظ على بيئتهم من دون أن تهدّد مملكتهم الحديثة العهد. وكان الملك فيصل أحد أهمّ الذين تعاقبوا على المملكة وأحد الذين أعطوها بُعداً إقليمياً ونفوذاً عند حكام المنطقة من غير أن يتدخّل في خصوصيات البلاد العربية، كما فعل عبد الناصر.

فالملك فيصل كان شخصية رزينة وقوراً لا يستجدي هتافات الجماهير، بل كان رجلاً ذا قضية، صادقاً مع نفسه وغيره. مما أكسبه احترام الجميع.

غياب الملك فيصل إثر عملية اغتيال غامضة ليست بريئة خاصة قبل اندلاع الحرب في لبنان بشهرين، وقبل إبرام اتفاقية سيناء الأولى مع مصر ببضعة أشهر، يدلّ على أن قطار السلام في الشرق الأوسط قد انطلق

برعاية الولايات المتحدة الأميركية وبمواجهة واضحة من الاتحاد السوفياتي.

حرب السنتين

على وقع هذه الطبول بدأت حرب السنتين بمحاولة فلسطينية واضحة للسيطرة على لبنان، وتحويله قاعدة انطلاق للعمليات ضد إسرائيل بحرّية أكبر مما كانت عليه بين فترة ١٩٧٣ و١٩٧٥. وفي الوقت نفسه، محاولة جرّ لبنان للمعسكر المناهض لتوجّه السلام أي معسكر سوريا ومنظمة التحرير المبارك والذي تحميه موسكو.

من جهة أخرى، كان المسيحيون اللبنانيون خائفين على دولتهم ووجودهم من تعاظم نفوذ الفلسطينيين على حساب الدولة ومن استغلال شركائهم المسلمين نفوذ الفلسطينيين لأخذ مكاسب منهم في محاصصة الداخل.

أوصل تطوّر الأحداث، وقصر النظر عند الجميع، لبنان إلى ما كان يخشاه فؤاد شهاب أي استغلال المسلمين للفرصة السانحة، أي باستغلالهم الفلسطينيين لإجبار شركائهم بالوطن، المسيحيين، على قبول تنازلات. وفي المقابل، استغلال الفلسطينيين للمسلمين اللبنانيين لتغطيتهم في مسيرهم الرامية إلى تفكيك الدولة اللبنانية والسيطرة عليها وجعلها أداة صورية في يدهم. وكذلك استغلال بعض المسيحيين هذا المناخ للوصول إلى وطن قومي مسيحي يكونون الأكثرية فيه ينهي تجربة ١٩٤٣ أو ١٩٢٠ المبنية على لاءين: "لا للغرب وفرنسا ولا للوحدة مع سوريا". وكان المسيحيون قد استنتجوا في ثورة ١٩٥٨ أو أحداث ١٩٦٩ واتفاق

القاهرة أو أحداث ١٩٧٣ وصولاً إلى أحداث ١٩٧٥، أن تجربة لبنان الكبير لم تكن مشجعة، وتحمل في طياتها خطراً على وجودهم وحريتهم.

هذا الواقع الذي فصّلناه من جميع جوانبه المحلية والإقليمية والدولية جميعها، كانت تصبّ في خانة تفكيك لبنان.

أما ما الذي كان بإمكان هذا الوطن الصغير للدفاع عن نفسه وعن كيانه وعن فكرة وجوده في ظلّ هذا الصراع الكبير بين جبّارين دوليين أداتهما قوى إقليمية كبيرة ويقف بوجههم شعب صغير مفكك متناحر؟ وكيف كان بإمكانه أن يصمد أو أن يحيّد نفسه عن هذا الصراع؟ البعض يقول إنه كان على لبنان أن ينتقي أهون مواجهة لا أن يحاول أن يهرب من أية مواجهة فوقع بمواجهة الجميع.

الجو السياسي الذي كان سائداً في لبنان في ذلك الوقت كان مشحوناً للغاية وبدأ المجتمع بجميع فئاته يتجه نحو التطرّف أكان ذلك في الجهة المسيحية أم الجهة المقابلة.

بدأ المعتدلون يفقدون تأثيرهم في المجتمع، حتى أصبح كل معتدل خائناً أكان من هذا الطرف أم ذاك، وبخاصةٍ عندما بدأت المواجهات المسلّحة التي أخذت أرقام الجولات: الجولة الأولى نيسان ١٩٧٥، الجولة الثانية أيار، الجولة الثالثة في زحلة خلال شهر آب، والرابعة في أيلول في طرابلس، والخامسة في بيروت إلى ما هنالك... أخذت هذه الجولات تزيد الوضع سوءاً، والدولة تضعف والميليشيات تقوى والمنطق السياسي والحواري يخفت.

كل هذا ولا حول للبنان ولا قوّة ولا إرادة موحّدة إلا إرادة جيشه الذي كان ضعيفاً في ذلك الوقت، بنتيجة التجاذبات السياسية الطائفية

الحادة، ولكنه كان على رغم كل شيء قادراً على محاولة إنقاذ البلد، لو توافّرت له التغطية السياسية.

لكن الإرادة السياسية عند اللبنانيين لم تعد ملكهم في ذلك الوقت، إذ إن ياسر عرفات كان شريك المسلمين في اجتماعاتهم السياسية، والحدود اللبنانية مفتوحة على مصراعيها لتدفق الأسلحة والمسلّحين، والبلاد تعجّ بشتى أنواع المخابرات والاستخبارات العالمية والإقليمية المتناحرة.

في ١٣ نيسان ١٩٧٥، دخل لبنان مرحلة النزاع الأخير. فحاول الرئيس فرنجية ولو متأخّراً إنقاذ الوضع عبر الوثيقة الدستورية التي صاغها مع الرئيس حافظ الأسد والرئيس رشيد كرامي وتم توقيعها في شباط ١٩٧٦ والتي تنصّ على إعادة توزيع الصلاحيات بين مختلف العائلات الروحية اللبنانية. هذه الخطة الإصلاحية فشلت لأن المطلوب في ذلك الوقت كان السير في الحرب والإبقاء على حرّية الحركة للمقاومة الفلسطينية وليس الإصلاح الداخلي في لبنان.

رفض كمال جنبلاط والحركة الوطنية أي الأحزاب اليسارية التي تدور في فلك الاتحاد السوفياتي والتي تختبئ تحت عباءة الزعيم الدرزي اللبناني، الوثيقة الدستورية، بدعم عسكري من منظمة التحرير الفلسطينية التي بدأت تعمل على شقّ الجيش اللبناني عبر تشجيع بعض الضبّاط المسلمين على التمرّد. وقد كان أوّلهم أحمد الخطيب الذي حاز على حماية الفلسطينيين العسكرية.

في آذار ١٩٧٦، اشتدّ الضغط على المؤسسة العسكرية عبر محاصرة الفلسطينيين للثكنات البعيدة عن العاصمة وجبل لبنان تحت الستار الاسمي لأحمد الخطيب الذي أنشأ ما سمّي حينذاك بجيش لبنان العربي.

تحت هذا الضغط، قامت مجموعة ضباط بمحاولة أخيرة لإنقاذ الوضع وإعادة الهدوء إلى لبنان، عبر تنفيذ انقلاب صوري قام به العميد عبد العزيز الأحدب قائد موقع بيروت، في ليل ١٢ آذار. كانت تلك رصاصة الرحمة على المؤسسة العسكرية التي انهارت بشكل فظيع وسريع، وبذلك فقد لبنان الواحد الموحّد المستقلّ آخر فرصة لاستعادة عافيته واستقلاله وسيادته.

القوى المتحاربة

حرب السنتين أي الأحداث والمواجهات التي وقعت في لبنان بين ١٣ نيسان ١٩٧٥ وتشرين الأول ١٩٧٦ كُتب عنها الكثير. لكن من المفيد إلقاء نظرة سريعة وواقعية عليها من دون الدخول في تفاصيل أحداثها:

انقسمت المواجهة في تلك المرحلة بين قوّتين عسكريتين، وانقسم اللبنانيون إلى ثلاث جبهات سياسية نفصّلها كما يلي:

- الجبهة اللبنانية التي ضمّت الأحزاب المسيحية من كتائب وأحرار والزغرتاويين وحرّاس الأرز.

- الأحزاب اليسارية كالاشتراكي والشيوعي والتنظيمات الأخرى، وكذلك المنظمات الفلسطينية مع المنظمات اللبنانية التي تدور في فلكها كالمرابطون.

سياسياً، كان لكل قوّة عسكرية جبهة سياسية تدعمها. ولكن، كانت الأطراف السياسية التي لا تنتمي إلى أحد هذين المعسكرين تشكّل رأياً ثالثاً، ووجهة نظر ثالثة غير أنها بقيت الأضعف طوال فصول الحرب اللبنانية.

الجبهة اللبنانية

كانت الجبهة اللبنانية عام ١٩٧٥ تكملة للجبهة التي دعمت الرئيس شمعون في أحداث ١٩٥٨ فتغيّب عنها بعض القوميين الذين ارتأوا الوقوف في الجانب الآخر.

هذه الجبهة اختزلت بسرعة فائقة القوى المسيحية كافة، وانضوى تحت لوائها بقايا الجيش اللبناني الذي كان قد فقد كثيراً من رموزه الشهابية، خلال السنوات الأولى من عهد الرئيس فرنجية، وكذلك البوصلة السياسية التي كانت ترشده خلال الـ ٢٥ سنة بين ١٩٤٥ و١٩٧٠ ألا وهي القائد المؤسّس فؤاد شهاب.

الجبهة اللبنانية كانت في حالة دفاع عسكري خلال حرب السنتين، وبخاصة بعد تحييد الجيش اللبناني وشلّ حركته. فأصبح الضغط على المناطق المسيحية واضحاً نظراً للتفوّق العددي الذي كان يتمتع به الفلسطينيون وحلفاؤهم وكذلك المساعدات المادية بالسلاح والعتاد الذي كان يسهل على الفلسطينيين استقدامه لأن الحدود مع سوريا كانت مفتوحة لحركتهم بالكامل.

لكن الجبهة اللبنانية، في المقابل، لم تتفاد المواجهة المسلّحة وبخاصةٍ في البداية ربما لأنها كانت تراهن على عدّة أمور لم يتحقّق منها شيء، أوّلها إمكانية استدراج الجيش اللبناني إلى المواجهة والحسم بواسطته.

بيد أن الأمور أخذت اتجاهاً معاكساً نظراً لنجاح القوى السياسية المؤيّدة لمنظمة التحرير بتحييد الجيش وعلى رأسها الزعيم كمال جنبلاط والتجمّع الإسلامي.

بعد فقدانها ورقة الجيش، حاولت الجبهة اللبنانية استدراج قوى الغرب لمساعدتها، باعتبار أنها تدعم توجّهها السياسي على الساحة الإقليمية أي مؤيدة للتصور الأميركي لعملية السلام، وتخوض حرباً ضد المقاومة الفلسطينية التي هي أداة بيد موسكو. لكن هذا الدعم المنتظر لم يأتِ هو الآخر، فوجد المسيحيون أنهم متروكون لمصيرهم في مواجهة خطيرة تهدّد وجودهم بشكل جدّي.

هذه الحسابات التي كانت الجبهة اللبنانية تعقد عليها الآمال والاستراتيجيات لم يكن يوافقها عليها جميع القوى السياسية المسيحية التي كانت تؤيد طروحات الجبهة اللبنانية وفي مقدمها سيادة لبنان على أراضيه، ووجوب أن تتصرف المقاومة الفلسطينية في لبنان، كما تتصرّف في سائر البلدان العربية المواجهة لإسرائيل أو غير المواجهة لها.

غير أن الخلاف كان على الأسلوب. وأوّل من جاهر علنياً بعدم موافقته على سياسة الجبهة اللبنانية كان العميد ريمون إده عميد الكتلة الوطنية الذي تعرّض لعدّة محاولات اغتيال من قبل جميع الأطراف مما اضطرّه في البداية إلى ترك المنطقة الشرقية، والبقاء في المنطقة الغربية، ثمّ إلى مغادرة لبنان إلى منفى اختياري في فرنسا في مرحلة ثانية وأخيرة.

لدى المسلمين كان الوضع مختلفاً بعض الشيء، إذ إن القيادات في الشطر الغربي من العاصمة (أي المنطقة التي سيطرت عليها القوى الفلسطينية واليسارية) كانت قد فقدت رويداً رويداً، كما فصّلنا سابقاً سيطرتها على الشارع، وبالتالي فقدت سيطرتها على قرارها.

من هنا وجدت هذه القيادات نفسها أمام خيارين إثنين لا ثالث لهما: إما السير في ركاب المقاومة الفلسطينية وتأييدها وإعطاؤها الغطاء السياسي الذي تطلبه، أو إلغاء نفسها حتى ككوّة سياسية صورية.

من هنا رأينا العديد من الزعامات الإسلامية الكبيرة تضمحلّ، وبخاصةٍ عند الطائفة الشيعية، منها على سبيل المثال آل الأسعد، وآل الخليل، وآل عسيران، وآل حماده. وعند الطائفة السنّية البيروتية، آل الصلح، آل وسلام، وآل الدنا وفي عكار آل العلي.

كان لفقدان القرار عند المسلمين أهمية كبيرة على مستوى تحوّل الساحة في المنطقة الغربية إلى ساحة صراع بين مختلف الأطراف الفاعلة والتي كانت كلّها أطرافاً خارجية، وفي طليعتها، خلال حرب السنتين، المقاومة الفلسطينية والأحزاب اليسارية الخاضعة مباشرة لتوجيهات موسكو من جهة، ومن جهة أخرى سوريا وفصائل المقاومة الخاضعة لسيطرتها المباشرة والأحزاب اللبنانية التي تدور في فلكها.

أين إرادة المسلمين اللبنانيين في هذا الصراع على الساحة في بيروت الغربية، كذلك أين إرادتهم في الصراع مع المنطقة الشرقية.

من هنا، يمكن أن نصل إلى الاستنتاج الذي أثبتته الوقائع الميدانية والسياسية وهو أن المواجهة كانت في تلك الفترة بين المسيحيين والمقاومة الفلسطينية ومن تحالف معها محلياً وإقليمياً.

هذا الصراع الذي بدأ ثلاثياً، أي المقاومة الفلسطينية وسوريا والجبهة اللبنانية، مرّ خلال حرب السنتين بعدّة مراحل نورد أهمّها بالتسلسل التاريخي وبصورة موجزة.

- مرحلة تفكيك الدولة حيث تضافرت المقاومة مع سوريا على تفكيك الدولة بهدف إضعاف الجيش لمنعه من بسط سيطرة الشرعية وإخضاع المقاومة.

- المرحلة الثانية بعد تفكيك الجيش ومراهنة الجبهة اللبنانية على الدعم الغربي لدحر المقاومة الفلسطينية.

- المرحلة الثالثة تفوّق المقاومة الفلسطينية بمساعدة سوريا عسكرياً على الجبهة اللبنانية.

- المرحلة الرابعة، وهي الأهم والمفصل الأساسي في حرب السنتين، وهي حصول سوريا على تفويض من أميركا وموافقة ومباركة إسرائيلية بإخضاع الوضع اللبناني لسيطرتها عبر مواجهة نفوذ المقاومة الفلسطينية وضربه وعدم السماح بكسر الجبهة اللبنانية عسكرياً.

على هذا الأساس انتهت حرب السنتين بدخول السوريين إلى لبنان بعد مواجهات دامية مع الفلسطينيين ومباركة مسيحية مجبرة عليها.

الفصل السابع

عهد الياس سركيس وإدارة الأزمة

بعد دخول السوريين لبنان حاولت موسكو جاهدة الضغط على دمشق للحفاظ على حرّية حركة للمقاومة الفلسطينية. سوريا التي دخلت لبنان بهدف إخضاع المقاومة، حاولت خلال فترة عام ١٩٧٧ استشراف الرياح الإقليمية، قبل الشروع في ضرب المقاومة، لأنها بجميع الأحوال إذا كانت عازمة على ترويض الفلسطينيين، فذلك من أجل إرغامهم على الامتثال لإرادتها وليس لإخضاعهم لسلطة الدولة اللبنانية المفكّكة.

بعد أقلّ من عام على دخول قوات الردع العربية لبنان - كانت في الواقع تغطية لدخول القوات السورية - حدث ما كان في حساب الرئيس حافظ الأسد، هذا الرجل الاستراتيجي البعيد النظر المناور الذي لم تشهد الأمّة العربية رجلاً بدهائه من أيام معاوية. الحدث كان زيارة الرئيس أنور السادات للقدس.

زيارة الرئيس السادات للقدس جاءت تتويجاً لمرحلة طويلة اتجهت نحوها مصر بخطى ثابتة بعد حرب ١٩٦٧، صوب تسوية سلمية للنزاع مع إسرائيل الذي كلّفها غالياً جداً، وأوصلها إلى حافة انهيار اقتصادي لا قدرة لها على الاستمرار في تحمّله.

هذا الاتجاه تعزّز بعد تولّي الرئيس السادات السلطة، وبخاصة بعد طرد الخبراء السوفيات من مصر عام ١٩٧١ والتوجّه نحو السياسة الأميركية وبعد النجاح الإعلامي في حرب أكتوبر ١٩٧٣، وإعادة ماء الوجه والكرامة لمصر.

السادات علم أنه لن يمكنه إستعادة أي شبر من الأراضي العربية المحتلّة عام ١٩٦٧ إلا إذا فاوض إسرائيل. وهذا ما أراده السادات في أسرع وقت لأنه كان يعلم أن كل ضياع للوقت لن يغيّر شيئاً، ولن يكون في مصلحته بأي شكل من الأشكال.

قرّر الرئيس السادات اختصار الطريق، فتوجّه مباشرة إلى إسرائيل وبذلك لم يستطع العرب اللحاق به، وربما لم يعطهم الفرصة للّحاق به.

أمام هذا المشهد تمّت إعادة توزيع الأدوار. زيارة الرئيس السادات للقدس تعني إقصاء الاتحاد السوفياتي عن عملية السلام والسير قدماً بالسلام الأميركي.

الاتحاد السوفياتي ردّ على ذلك بدعم إنشاء جبهة المعارضين وعلى رأسها منظمة التحرير وسوريا للوقوف بوجه سلام السادات الأميركي.

هذا يعني في لبنان توقف عملية تطويع منظمة التحرير من قبل سوريا، بل على العكس بات ملحاً إعطاء المنظمة بعض حرّية الحركة في لبنان بناء على طلب الاتحاد السوفياتي، وعلى ما يفرضه الواقع الإقليمي المستجد وانعكاساته على لبنان.

في الجهة المقابلة، وفيما كانت الجبهة اللبنانية على إلحاحها عينه في المطالبة بتطويع منظمة التحرير، كان واضحاً مشهد تحوّل سوريا عن

المهمّة التي وعدت بها المسيحيين. من هنا بدا التشنّج في العلاقات بين الجبهة اللبنانية وسوريا. وفي هذا الوقت كان العامل الإسرائيلي قد دخل على الخط. والأسوأ من ذلك فقد أدخل المسيحيون أنفسهم ورقة لعب في يد أفرقاء الصراع من دون أن يدروا.

وهنا مسلسل الأحداث الذي جرى في لبنان بعد زيارة أنور السادات للقدس في تشرين الثاني ١٩٧٧:

* في شباط ١٩٧٨، وقعت حوادث مواجهة بين الجيش اللبناني والجيش السوري في الفياضية. وبدأ الوضع يتشنّج بصورة جدّية.

* في آذار ١٩٧٨، إسرائيل اجتاحت الجنوب ردّاً على عملية فلسطينية. وأصدرت الأمم المتحدة القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ الشهيرين وأرسلت إلى جنوب لبنان ٦ آلاف عنصر من الأمم المتحدة.

* في نيسان ١٩٧٨، وقعت مواجهات عسكرية في عين الرمانة وبدارو بين الجيش السوري والقوات اللبنانية.

أعقب حوادث نيسان بين الكتائب والمسيحيين بروز توجّهين متناقضين في الجبهة اللبنانية. الأول يقوده بشير الجميّل وكميل شمعون، أكثر المتشدّدين حيال مطالبة سوريا بتطويع منظمة التحرير. والآخر يقوده الرئيس فرنجية ويرى فيه وجوب البقاء على التحالف مع سوريا حتى لو لم تفِ بالتزاماتها حيال إعادة سيادة لبنان ورغم كل التجاوزات التي كانت تحصل على الأرض، لأن التحالف مع سوريا بنظر الرئيس فرنجية أفضل بكثير من العداء معها، حتى أفضل بكثير من التغلّب عليها بمساعدة إسرائيل.

في تلك الفترة، إلتفّ حول بشير الجميّل مستشارون لا خبرة سياسية لهم. كما أن الشيخ بشير نفسه كان في تلك السنة في سنّ الثلاثين، وبالتالي لا تزال حماسة الشباب فيه، وكذلك حبّ المغامرة. ونظرته للحياة بصورة إجمالية كانت قتالية أو تقارب المثالية، بينما كان لبنان يبتعد يوماً بعد يوم عن المثالية.

بشير الجميّل رأى ما رآه جميع أفراد الجبهة اللبنانية في تلك الفترة وما رآه الرئيس الياس سركيس. أيقن أن سوريا لن تقوم بتحجيم المقاومة الفلسطينية، ولن تساعد السلطة اللبنانية على بسط سيطرتها على الأراضي اللبنانية، كما نصّ مؤتمرا القاهرة وجدّة اللذان فوّضا إلى قوات الردع العربية هذه المهمّة.

لكن بشير الجميّل كانت له ردّة فعل مغايرة لباقي أفراد الجبهة اللبنانية والرئيس سركيس. ففتح بشير باب الاتصالات مع إسرائيل التي كانت قد أصبحت حاضرة أكثر فأكثر على الساحة اللبنانية بعد اجتياح ١٩٧٨، وتشكيل حزام أمني على حدودها موالٍ لها ومناهض لمنظمة التحرير الفلسطينية.

هذه الاتصالات مع إسرائيل علمت بها الجبهة اللبنانية وانقسمت الآراء حولها. فالبعض كان موافقاً عليها، ولو في شكل غير معلن، والبعض الآخر كان معارضاً لها، كالرئيس فرنجية الذي كان قد مضى قدماً في مصالحته مع الرئيس كرامي برعاية سوريا، وبدأ يعلن بصورة واضحة عن توجّهه نحو السياسة السورية في لبنان، بعكس رفاقه في الجبهة.

في هذه المرحلة، أي بين نيسان ١٩٧٨ وحزيران ١٩٧٨، بدأ التوتّر يتصاعد في مناطق النفوذ المشترك بين حزب الكتائب اللبنانية وجناحه

العسكري الذي يقوده بشير الجميّل، وبين المردة الزغرتاويين بقيادة طوني فرنجية نجل الرئيس السابق للجمهورية.

هذا التوتّر لم يستطع أحد أن يلجمه حتى البطريرك الماروني أنطونيوس خريش. وازداد تفاقماً في ١٣ حزيران حين شُنت حملة عسكرية على إهدن لم يسبق لها مثيل في تاريخ لبنان، كانت حصيلتها مقتل طوني فرنجية وزوجته وابنته (٤ سنوات) والخادمة والسائق وكلّ من كان في المنزل بالإضافة إلى ما يقارب الثلاثين من أبناء زغرتا.

هذا الخطأ السياسي العسكري هو كسائر الأخطاء في السياسة اللبنانية. إذ بدل أن ينهي الحياة السياسية لمقترفه، زاد من شعبيته.

هذه الحملة العسكرية الخاطئة بمفهومها وتوقيتها، أدّت إلى التفاف الزغرتاويين حول الرئيس فرنجية وأدّت إلى سلخه عن الجبهة اللبنانية وإلى وقوعه بصورة نهائية بيد السوريين الذين ساندوه في حربه ضد الكتائب بكل قواهم السياسية والعسكرية.

وهنا ارتفع منسوب التوتّر مرّة أخرى بين الجبهة اللبنانية والسوريين ما أدّى في الأوّل تموز ١٩٧٨ إلى مواجهات عسكرية عنيفة عُرفت بـ "حرب المئة يوم".

أثناء هذه الحرب، كانت المفاوضات بين مصر وإسرائيل قد قطعت شوطاً بعيداً. وفي منتصف أيلول عام ١٩٧٨، تمّ توقيع اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر، وهو أوّل اتفاق بين دولة عربية والدولة العبرية، اعترفت بموجبه القاهرة بدولة إسرائيل وتبادلت السفراء معها وبالمقابل، استرجعت جميع الأراضي المصرية التي كانت اسرائيل احتلتها منذ العام

١٩٦٧. كما لحظ الاتفاق إعطاء الفلسطينيين نظام حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدّة خمس سنوات، يصـــار خلالها إلى الاتفاق على الوضع النهائي لهذه الأراضي.

الدول العربية المتطرّفة والتي تدور بفلك الاتحاد السوفياتي رفضت هذا الاتفاق، واعتبرته خيانة، بينما تحفّظ الباقون . لكن شدّة الرفض عند هذه الدول، أجبرت العرب المعتدلون على الســـير في خطأ أدّى إلى نقل جامعة الدول العربية من مصر، وإلى قطع العلاقات معها.

في هذه الأثناء، كان لـبـنـان وحده يـتـحمّل أعـباء المواجهة بين المشـــروعين حيث بدأت تكبر الرهانات من قبل جميع الأطراف حول أي مشروع سيربح على الآخر: أهو الســلام الأميركي والإتجاه الذي سار به السادات أم الرفض العربي المبارك من السوفياتي والذي اختارته سوريا؟

في لبنان، وجد الطرف المســيحي أن سوريا تمارس في لبنان سياسة احتلال، فتفرض رأيها على السياسيين وتخضع لبنان بأكمله لمشيئتها، وأن وجودها أصــبح غير مرتبط بمدة معيّنة محدّدة، وأن الهدف الذي دخلت لبنان من أجله، أي مســاعدة الدولة على بســـط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية، ظلّ حبراً على ورق. واعتبر أن لا جدوى من التحالف مع سوريا وبدأ الشـــروع في مراهنات وتحالفات ربما تؤدّي إلى إخراج سوريا من لبنان.

أدت مواجهات عام ١٩٧٨ بين الجبهة اللبنانية وسوريا إلى انسحاب الجيش السوري من بعض المناطق المسيحية، في قســم من المتن الشــمالي وبعبدا وعين الرمانة وكســروان وجبيل وبيروت الشــرقية. وسمّيت هذه المناطق لاحقاً في قاموس الحرب اللبنانية بالمناطق الشرقية أو المناطق المحرّرة.

لكن مع انتهاء هذه المواجهات وانتهاء عام ١٩٧٨ بدا واضحاً عقم المسألة اللبنانية وشدة تعقيدها وارتباطها مباشرة بأزمة الشرق الأوسط.

أصبح الوضع على الشكل الآتي:

الجبهة اللبنانية تسيطر على بيروت الشرقية من المتن الشمالي الأوسط والساحلي وكسروان وجبيل.

المناطق اللبنانية الأخرى ما عدا الجنوب، تســـيطر عليها سوريا عسكرياً حيث تســمح لحلفائها المحليين بتغطية وجودها سياسياً. والأهمّ من هذا هو الوجود الفلســـــطيني الذي ظلّ يتمتّع باستقلالية سياسية وعســكرية ضمن هذه المناطق، وبعمق استراتيجي أمّنه الجنوب اللبناني الذي دخل ضمن الخط الأحمر المحظور على الوجود السوري.

هذا الخط الأحمر الموضوع من قبل إسرائيل وبموافقة سورية حال من ناحية عملية من الوجود الشرعي اللبناني.

أنشأت إسرائيل بعد اجتياحها عام ١٩٧٨ منطقة الشريط الحدودي الموالي لها والمدعوم من قبلها حيث ســيطر على هذا الجزء من الجنوب المتاخم مباشرة لإسرائيل جيش لبنان الحرّ برئاسة ضـــابط لبناني هو الرائد سعد حداد.

أما باقي الجنوب فكان طوال الفترة الممتدة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ تاريخ الاجتياح الاسرائيلي الثاني تحت السيطرة الفلسطينية المباشرة.

وفي العام ١٩٧٨، جرى أيضاً تغييب الإمام الصدر الذي ترك فراغاً كبيراً في الطائفة الشيعية، جعلها ترضخ لسلطة منظمة التحرير في الجنوب ولو على مضض.

كل هذا يبيّن فشل اللبنانيين في إيجاد قاسم مشترك يعيد إليهم وحدتهم، على رغم استمرار وجود أشخاص يعملون على توحيد لبنان من أمثال الرئيس الياس سركيس وفريق عمله.

الياس سركيس هذا الشهابي العريق الذي أتى إلى الرئاسة ليعيد تجربة فؤاد شهاب الناجحة عام ١٩٥٨ كان عالماً بأمور المنطقة كما بأمور لبنان الداخلية وتأثّرها بالنزاعات القائمة.

الرئيس سركيس قَبلَ تولّي الرئاسة لأنه تلقى سنة ١٩٧٦ وعوداً كثيرة من قبل الأفرقاء الإقليميين المتصارعين والمؤثرين على الأحداث الدائرة على أرض لبنان، وفي مقدمها مصر وسوريا والسعودية، تؤكد له جدّيتها في إخراج لبنان من دائرة الصراعات الإقليمية.

غير أن زيارة السادات إلى القدس وتقدّم مشروع السلام المصري-الإسرائيلي غيّرت الموازين، وألغت كلّ الوعود، وأوصلت الرئيس سركيس إلى تولّد اقتناع لديه باستحالة إنقاذ لبنان، وإعادة وحدته وسيادته على أرضه. وهذا ما جعله، في تموز ١٩٧٨، يقدّم استقالته، لكن الضغوط الداخلية والخارجية، إضافة إلى حسّه الوطني، حملته على العودة عن استقالته، ومحاولة تهدئة الأمور بقدر الإمكان مع علمه المسبق بصعوبة مهمّته لا بل باستحالتها.

ما بين ١٩٧٨ و١٩٨٢

كان لبنان في هذه الفترة حلقة ضمن صراع إقليمي مفتوح من أفغانستان مروراً بإيران والعراق وصولاً إلى سوريا. لا القوى الدولية بوارد تحييده عن الصراع، ولا القوى الإقليمية المدعومة منها. من هنا كانت عبثية الموقف اللبناني بجميع أوجهه وجميع أطرافه.

المسلمون اللبنانيون مسلوبو الإرادة بحكم وقوعهم تحت السيطرة المسلّحة إما السورية أو الفلسطينية. أما من الناحية المسيحية فكان الوضع أفضل بعض الشيء، ولكن ليس بكثير. فكانت حرّية الرأي متوافرة ضمن سقف معيّن، إذ إن المجتمع المسيحي الذي كان قد جُيّش ضدّ السوريين والفلسطينيين بشكل كبير، أخذ يتجه نحو أحادية القوى المسلّحة وأحادية القرار السياسي تحت زعامة بشير الجميّل. وقد اكتمل هذا المنحى في تموز ١٩٨٠ حين سيطر الشيخ بشير على المناطق الشرقية بأكملها لاغياً ميليشيات الأحرار وكل باقي التنظيمات المسلّحة، موحّداً إيّاها ضمن القوات اللبنانية التي كانت تحت سيطرته الكاملة. وبالتالي أصبح قائد القوات اللبنانية محور الحركة السياسية في الشرقية بنسبة ٨٠ بالمئة.

بشير الجميّل لا يُختصر بأسطر لكن تجربته تستحقّ أن تدرّس لكي تستفيد منها الأجيال القادمة وبخاصة عند الشباب المسيحي الذي شكّل بشير قمّةَ تطلّعاته.

في خضم هذا الصراع الإقليمي على أرض لبنان، كان بشير قد أخذ قراره باستكمال مشروعه بالتوجّه نحو إسرائيل، لأنه كان قد استنفد في مرحلة أولى كل أمل من أن سوريا ستنهي الوجود المسلّح الفلسطيني على أرض لبنان، وفي مرحلة ثانية، كل أمل في أن سوريا ستعيد استقلال للبنان وسيادته الكاملتين، وتنسحب من الأراضي اللبنانية كما كان متفقاً عليه في مؤتمري الرياض والقاهرة عام ١٩٧٦.

بشير الجميّل كان على عجلة من أمره، وكأن هذا القيادي الشاب علم بأن عمره قصير فأراد الاستفادة من كل ثانية لتحرير إرادة وطنه. لكن رهانات بشير الجميّل تثير تساؤلات كثيرة. فهل كان رهانه رهان الفريق

الذي يتعلّق بحبال الهواء على حدّ التعبير الشـعبي اللبناني أي أنه يتعلّق بأي شيء يُعرض عليه طالباً نجاته وبعدها يفكّر في العواقب؟

هل كانت علاقة بشير الجميّل مع الإسرائيليين من هذا النوع؟ هل كان التقاء مصالح بعيدة المدى أم كانت استغلال أحدهما للآخر في مرحلة ما؟

هل كان مخطط علاقة بشير الجميّل مع الإسرائيليين أن تكون طويلة الأمد؟ ماذا كان ينتظر كل طرف من هذه العلاقة؟

بعد العام ١٩٧٨، والاجتياح الإسـرائيلي، ثمّ حرب "المئة يوم" وانفصال الشمال المسيحي عن الجبل، وانحصار المسيحيين في منطقة صغيرة وضعف الشرعية في كل مكان من لبنان، ودخول سوريا مباشرة طرفاً في الصراع اللبناني – اللبناني واللبناني – الفلسطيني، شعر المسيحيون بأنه لم يعد باستطاعتهم استعادة دولة لبنان عام ١٩٤٣ أي ١٠٤٥٢ كلم ٢ المستقلة التي لهم فيها التأثير الفاعل وكلمة الفصل السيّدة على أرضها وعلى قرارها.

كذلك شعر المسيحيون بأنهم يواجهون قوى إقليمية أكبر منهم بكثير. فسوريا دولة كبيرة تحاول فرض سيطرتها على لبنان المنقسم، وتلقى دعماً من الاتحاد السوفياتي، بينما لبنان لا يلقى الدعم نفسه من أميركا فكيف تكون استعادة القرار؟ هل بإعطاء المسلمين اللبنانيين المطالب الإصلاحية التي يطالبون بها أم بإعطاء سوريا المطالب السياسية والاقتصادية التي تطالب بها؟ هذا من جهة سوريا. أما من جهة منظمة التحرير، فليس لها مطالب، إذ انها تريد أن تمارس الحرّية المطلقة على الأراضي التي تسيطر عليها لا سيّما في الجنوب اللبناني ولن ترتدع إلا بالقوّة.

أمام هذا الواقع ماذا كان يمكن أن يفعل بشير الجميّل؟

حاول الرئيس سركيس تدويل أو تعريب الأزمة اللبنانية كي يُشرك أكبر عدد من الدول في عملية إيجاد حلّ للقضية اللبنانية، لكن دون جدوى. فبدا له واضحاً أن حلّ الأزمة اللبنانية مرتبط مباشرة بحلّ قضية الشرق الأوسط، وهذا ما انفك الوزير فؤاد بطرس يردّده طوال عهد الرئيس سركيس، من دون أن يلقى الاستحسان عند الطرف المسيحي الذي كان رافضاً لهذا الواقع ولا يريد الاعتراف به.

مع إحكام سيطرته العسكرية على المنطقة الشرقية، وبالتالي سيطرته السياسية عليها، بدأ بشير الجميّل يتعاطى بالسياسة على مستوى أعلى بكثير مما كان يتعاطاه قبلاً، وذلك عبر لقاءات أجراها مع مسؤولين في عدد من الدول الكبرى منها أميركا وفرنسا. هذه اللقاءات أظهرت مرّة أخرى أن حلّ أزمة لبنان ليس كما كان يتصوّره، وأنه أكثر تعقيداً، وأن المنزلق الذي تورط فيه لبنان، لن يمكنه التخلّص منه في القريب.

بشير الجميّل يريد استعادة دولة ١٠٤٥٢ كلم٢ محرّرة من كلّ هيمنة أو سلطة خارجية. آمن بمعادلة أساسها أن حلّ ما تطلبه إسرائيل من لبنان هو سلام كالذي حصلت عليه مع مصر، وفي المقابل، سيكون على الدولة العبرية مواجهة كل القوى الموجودة في لبنان الرافضة لهذا السلام الإسرائيلي–اللبناني، وبالتالي يستعيد لبنان قراره.

هذا كان رهان بشير الجميّل الذي لم يكتمل، وحتى اليوم أي بعد أكثر من ثلاثين عاماً، لم يتضح بعد ما إذا كان هذا الرهان فاشلاً أو من هو المتسبّب في فشله، في حال اعتباره كذلك. أهو الطرف اللبناني أي بشير الجميّل، ومن ثمّ شقيقه أمين الذي حلّ مكانه بعد اغتياله أم الإسرائيليون

ومناحيم بيغن وإســحق شــامير الذي حلّ مكانه بعد اســتقالته. أم أن المسؤول عن فشل هذا الرهان هو طرف ثالث دخل على الخط وأفشــله كأميركا أو الاتحاد السوفياتي أو سوريا.

الحقيقة حتى اليوم غير واضــــحة، وكل ما يقال يدخل من باب التحليلات والتكهّنات. لكن من المفيد ســرد الوقائع علّها ترشـــدنا إلى حقيقة ما حصل.

الفصل الثامن

الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢

تعمم في العام ١٩٨٢ اقتناع أن لبنان واقع تحت ســيطرة ســوريا ومنظمة التحرير الفلســطينية، وأن قواه الذاتية ليس باستطاعتها استعادة ســيادته وحرّية قراره، وأنه لا بدّ من أن يأتي الحلّ من الخارج، أكان هذا الخارج عربياً أو دولياً لا فرق.

في نيسان من العام ١٩٨٢، بدا واضحاً أن إسرائيل تريد القيام بعمل عســكري كبير يعيد توزيع القوى أو يخلق معطيات جديدة على الخريطة الجغرافية والسياسية.

في حزيران عام ١٩٨٢، بدأت إســرائيل باجتياحها للبنان بتوجيه ضربة عسكرية قوية لمنظمة التحرير الفلســطينية لكن سرعان ما بدا أنّ الهجوم العسكري الذي شنّته إسرائيل يتعدّى نطاق الضربات العنيفة التي كانت توجّهها عادة كردّ فعل على عمليات فدائية ضدها.

قوّة الضربة واتســاعها الجغرافي، حتّما بعد يومين من بدء الاجتياح وقوع مواجهة مباشرة بين القوات الإسرائيلية والسورية. وأمام الضربات الإسرائيلية القوية جداً، أُجبر السوريون على التراجع.

هذه العمليات العسكرية السريعة والعنيفة حصرت الفلســطينيين في بيروت، وأبعدت السوريين إلى مشــارف البقاع بعدما أخرجتهم باتفاق

عســـــــكري من بيروت التي أحكم الجيش الإسرائيلي الطوق حولها. وبسطت بذلك إسرائيل سيطرتها على لبنان من حدوده الجنوبية حتى خط طريق الشام مع الإبقاء على بيروت محاصرة وعرضة للتدمير.

ياســـر عرفات حاول المفاوضـــــة والمناورة والاختباء داخل أحياء بيروت، لكن بدا واضحاً أن إسرائيل وأميركا تصـــرّان على إخراجه من لبنان عسكرياً وسياسياً والانتهاء من نفوذ منظمة التحرير كقوّة عسكرية مهددة للحدود الشمالية للدولة العبرية.

وبعد مفاوضـــات برعاية دولية، خرج عرفات من بيروت وانتخب بشير الجميّل رئيساً للجمهورية وبدا كأن الأمور سائرة على ما هو مخطط لها.

كانت المفاجأة أن بشير الذي عارض انتخابه قسم كبير من اللبنانيين، نجح بصورة أسرع مما تصـــوّره البعض بإقناع القوى والشـــخصـــيات الســـــياسية اللبنانية بالالتفاف حوله. وسرعان ما أخذ يلوح في الأفق إمكانية تحقيق سلام لبناني – إســـرائيلي. غير أن تحديات عديدة كانت لا تزال قائمة من شأنها أن تعرقل هذا المشروع. فياسر عرفات الذي خرج من البحر دخل من باب البقاع والشمال، والقوات السورية لا تزال تســـيطر على قسم كبير من الأراضي اللبنانية وأهمّها مناطق المتن الشمالي المشـــرفة على بيروت.

كل هذا يعني أنه لا يزال لسوريا كلمة مهمّة في الموضوع اللبناني، وأن الضربة القاسية التي تلقتها منظمة التحرير لم تكن قاضية، والحال نفســـه بالنسبة إلى الوجود السوري الذي، وإنْ ضَعُفَ بعض الشيء، فهو لم ينته ولا يزال يتمتّع بأوراق كثيرة يمكنه استعمالها لفرض سياسته.

هذه كانت الصورة العسكرية والسياسية للوضع اللبناني عشية اغتيال بشير الجميّل الذي لا يزال حتى اليوم موضوع أخذ وردّ. فكثيرون قالوا إنه قُتل نتيجة خلافه مع بيغن في اجتماع "نهاريّا"، وآخرون اتهموا ســـوريا والاتحاد السوفياتي أو منظمة التحرير.

لكن الأمر الأكيد هو أن اغتيال بشـــير الجميّل أدّى إلى وقف انحراف لبنان نحو السياسة الأميركية–الإسرائيلية، وأظهر بصورة جليّة أن المعسكر المناوئ للسلام الإسرائيلي برعاية أميركية مصمّم على الدفاع عن مواقعه.

حلّ أمين الجميّل مكان شقيقه وانتخب رئيســـاً للجمهورية واستلم الحكم. وهو يختلف كثيراً عن شـــقيقه إن من ناحية التفكير أو من ناحية النظرة السياسية أو من ناحية الإقدام أو الكاريزما الشخصية. فبشـــير له جـــرأة في الإقدام تقارب حدّ التهوّر. أو لم يقم بالهجوم علـــى إهدن عام ١٩٧٨ وبمعركة الصفرا ويراهن على الإسرائيليين على رغم المخاطر التي من شأنها قد تؤثّر سلباً على الوجود المسيحي في لبنان والشرق؟ لكن رغم كل هذا عُرف بشـــير الجميّل بوضوحٍ في الرؤيا وإن كانت خاطئة. فهو يقول ما يريد، وبوضوح، فيهادن بوضوح ويعادي بوضوح.

أما أمين الجميّل شقيقه، فقد كان بعيداً بعض الشيء عن تفكير أخيه. وكذلك كان بعيداً فعلياً عن كل اجتماعات بشـــــير ومخططاته مع الإسرائيليين، لذلك عندما استلم الحكم والقيادة المســـيحية لم تكن هناك استمرارية، أقلّه بالنسبة إلى العلاقات المسيحية–الإسرائيلية.

ففريق عمل أمين مختلف تماماً عن فريق عمل بشـــير، وطريقة عمله كذلك. فبدلاً من الرهان على إسرائيل كان أمين يميل إلى الســـــياسة

الأميركية والإحتماء بها من الضغوط الإسرائيلية الذين كانوا بدأوا يعانون بعض المصاعب الداخلية نتيجة اجتياحهم لبنان، أكان ذلك نتيجة ضغوط داخلية أم خارجية.

فوزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون وكذلك رئيس الوزراء مناحيم بيغن تعرّضا لهجوم عنيف من حزب العمل حمّلهم مسؤولية مجازر صبرا وشاتيلا التي حصلت بعد مقتل بشير الجميّل ودخول الإسرائيليين إلى بيروت الغربية.

هذا الهجوم الداخلي الذي تعرّضت له الحكومة الإسرائيلية كان نذير تغيير في السياسية الإسرائيلية وكأن الإسرائيليين يفتّشون عن مخرج لتدخّلهم في لبنان أو كأن أميركا تحاول عبر أصدقائها في الداخل الإسرائيلي الضغط على الحكومة الإسرائيلية لتليين موقفها في لبنان.

وسرعان ما تبين أن الهجوم الإسرائيلي على لبنان وصل إلى حدّه الأقصى جغرافياً وعسكرياً وأن المناطق التي لا يزال الجيش السوري يسيطر عليها لن يستطيع أحد في القريب العاجل إقصاءه عنها، خصوصاً مع ارتفاع الأصوات من الداخل الإسرائيلي المطالبة بالانسحاب من لبنان، حتى بلا ثمن، وهو أمر مستغرب في مجتمع توسّعي عنصري، بالنظر إلى أنه في تلك الفترة لم تكن بعد المقاومة المسلّحة للوجود الإسرائيلي قد بدأت.

السؤال الذي واجهه الحكم اللبناني في تلك الفترة هو: "ماذا تريد إسرائيل كي تنسحب من لبنان؟ كيف يمكن للبنان تحرير أرضه من الوجود العسكري الإسرائيلي؟ هل من المنطق تحويل لبنان إلى أرض

مقاومة ضد إسرائيل بعد أكثر من سبع سنوات من الحرب الأهلية والاجتياح الإسرائيلي المدمّر؟"

هذه الأسئلة التي أصبح الجواب عليها معروفاً اليوم لأن إسرائيل لم تنسحب من لبنان إلا بعد أكثر من ثمانية عشر عاماً على دخولها إليه ولأن المقاومة اللبنانية الشيعية حلّت مكان المقاومة الفلسطينية، ولأن ياسر عرفات الرافض للسلام المصري الإسرائيلي والمصر على العمليات الفدائية من جنوب لبنان أصبح أكبر صديق لمصر وأبرم اتفاق أوسلو مع إسرائيل وعاد إلى الضفة الغربية وقطاع غزة واعترف بإسرائيل.

لبنان ظنّ - عام ١٩٨٣ وهو يفاوض إسرائيل على الخروج من أراضيه وعبر إبرام اتفاق جديد معها -أن مشاكله إلى نهاية وأن هذا الاتفاق سيجبر سوريا عبر الضغوط الدولية على الانسحاب من لبنان وإعادة السيادة لهذا الوطن الصغير.

بذل لبنان، خلال مفاوضاته مع إسرائيل، أقصى جهوده للحفاظ على الكرامة الوطنية ولتجنب إبرام اتفاق سلام مع إسرائيل معتمداً بذلك على الدعم الأميركي. غير أن إسرائيل كانت مصرّة على اتفاق سلام مع لبنان، وربما هذا كان اتفاقها مع بشير الجميّل، لكن الأمور قد تغيّرت.

فكيف يستطيع لبنان إبرام اتفاق سلام مع إسرائيل ولا يزال أكثر من نصف أراضيه يقع تحت السيطرة السورية؟

وفي خضم هذه المفاوضات اللبنانية -الإسرائيلية ماذا كان الموقف من الوجود السوري؟ من يحقق انسحاب سوريا وإذا كانت إسرائيل هي التي تتكفل بالانسحاب السوري، فيجب أن يدخل ذلك ضمن مصلحتها القومية وكذلك أميركا.

لكن ما حصل كان عكس ذلك، إذ إن لبنان فاوض إسرائيل بمقاومة دبلوماسية شرسة فحصل على اتفاق لم تكن إسرائيل راضية عنه و لم تنفذه . إذ بعد التوصل إلى الاتفاق قدّمت إسرائيل شروطاً لتنفيذه تقضي بأن لا يتمّ انسحابها إلا بعد انسحاب الجيش السوري وبعد تسليمها أسرى إسرائيليين، لا أحد يعلم من يحتجزهم هل هم السوريون أم منظمة التحرير؟

بصورة أخرى، تبيّن أن إسرائيل دخلت إلى لبنان عام ١٩٨٢ بهدف أساسي هو طرد منظمة التحرير من لبنان وهدف ثانوي هو إبرام اتفاق سلام مع لبنان.

الهدف الأول تحقق جزئياً، إذ طُرد ياسر عرفات من بيروت. أما الهدف الثاني فلم يتحقق لأن لبنان حاول الاستفادة من الضغط الأميركي من جهة ومن الوجود السوري من جهة أخرى، للتهرّب من توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل.

هنا لا بدّ من الإشارة إلى دور الاتحاد السوفياتي، في هذه المرحلة، الذي ساند سوريا إلى أقصى حدّ وكان لا يزال آنذاك وقتها في أوج قوّته العسكرية والمخابراتية. الاتحاد السوفياتي علم أن الفلسطينيين تلقوا ضربة قوية في لبنان، و لم يعد باستطاعتهم المواجهة، فرمى ثقله لدعم سوريا وجعلها تقف في وجه السياسة الأميركية والإسرائيلية في لبنان.

في هذا الوقت وبعد غياب منظمة التحرير عن الأرض بخاصةٍ في الجنوب وبيروت، دخلت مكانها الشيعية العسكرية التي كانت تحاول من دون نجاح كبير أخذ موقع لها خلال السنوات الست السابقة أي بين ١٩٧٦ و١٩٨٢. بعد انكسار القوّة العسكرية الفلسطينية عن الساحة الجنوبية والشوفية وبيروت الغربية وبعد انسحاب الجيش السوري من

بيروت، ومن المناطق المذكورة آنفاً، كان من الطبيعي أن يحلّ الجيش الشرعي مكان هذه القوى وأن تمتدّ سلطة الشرعية لتعيد إلى لبنان بعضاً من قوّته.

هذا الخليط العسكري والسياسي في لبنان بدأ يدفع المحللَ السياسي إلى عدّة أسئلة:

* لماذا لم تحاول إسرائيل إبعاد الوجود السوري إلى البقاع وكان في استطاعتها أن تفعل ذلك من دون مجهود عسكري استثنائي؟ لماذا الإبقاء على الوجود السوري في المتنين الجنوبي والشمالي وهي أماكن استراتيجية عسكرياً بالنسبة إلى الوضع العسكري في المنطقة الشرقية؟

* لماذا اكتفي بطلب انسحاب سوري من بيروت؟ الأن الهدف كان إخراج منظمة التحرير منها؟

* إذا كان هدف الولايات المتحدة إعادة الشرعية اللبنانية ومساعدتها على بسط سيادتها على أرضها لماذا لم تمتدّ السلطة الشرعية إلى الأراضي التي احتلتها إسرائيل وأزالت عنها الوجود العسكري الغريب؟

* هل من باب الصدفة أن تحتل إسرائيل من الحدود الجنوبية حتى بيروت وتنسحب بعد ستة عشر شهراً حتى الشريط الحدودي فيحلّ محلها الوجود الإيراني المناهض لها والسياسة الدرزية المتحالفة مع سوريا برئاسة وليد جنبلاط والسياسة الشيعية المناهضة لها والمتحالفة أيضاً مع سوريا برئاسة نبيه بري؟

ولماذا إسرائيل في طريق انسحابها لا تترك أي أثر للوجود المسيحي العسكري والمدني رغم زعم الجميع أن المسيحيين متحالفون معها؟

هل هذا إنتصـــار للقوى الأخرى على إسرائيل أم أنه مخطط إسرائيلي أميركي دفع المسيحيون ثمنه عسكرياً وسياسياً ؟

* لماذا لم تكن المساعدات العســكرية الأميركية للجيش اللبناني على المستوى المطلوب؟

هذه الفترة عُرفت بفترة فقدان الجاذبية في الجهة الغربية من بيروت أي في الأماكن التي تعرّضت للاحتلال الإسرائيلي خلال الاجتياح . واللافت كان إقدام إسرائيل بنجاح على تسـليم الأراضي التي كانت تحتلتها إلى قوى سياسية وعسكرية مناهضة للدولة اللبنانية ومناهضة للقوى المسيحية عند الانسحاب منها، وكانت حرب الجبل بين المسيحيين والدروز أكبر دليل على ذلك.

إن الأحداث التاريخية واضحة جداً في هذا المجال وليسـت موضوع شك لدي أي من الأطراف . فالجميع يعلمون أن الإسرائيليين حاولوا إعاقة إمداد القوات اللبنانية بالسـلاح من بيروت الشـرقية، وكذلك تغاضوا وسهّلوا مدّ القوى الدرزية بالسلاح من قبل القوات السورية والفلسطينية . وكذلك كان التنسيق كاملاً بين القوى الدرزية والإسرائيليين في الجبل عبر ضباط دروز إسرائيليين مسؤولين في الجيش الإسرائيلي.

هذه أمور يعلمها الجميع، ولكن المعنيين بها يتجاهلونها ولا أحد يحاول معرفة أسبابها وخلفياتها الحقيقية حتى بعد حوالى ثلاثين عاماً على حصولها.

هل كانت حرب الجبل انكساراً للإسرائيليين؟ ألم يكن في استطاعة اسرائيل ترجيح كفة أحد الأطراف على الآخر عســـــكرياً؟ هل كان المسيحيون حلفاء إسرائيل الفعليين؟

إن ما حدث في تلك الفترة يدعونا إلى إلقاء الضـــوء على العلاقة المسيحية – الإسرائيلية لأخذ العبر منها لأن هذه العلاقة قد جرّت الويلات على المسيحيين إلى حدّ تعريض وجودهم في لبنان إلى خطر حقيقي.

هل كانت شروط التحالف واضحة بين الطرفين أم أن مقتل بشـير الجميّل خلط الأوراق ووضـع هذا التحالف بمهبّ الريح . أسـئلة كثيرة تُطرح عن تلك الحقبة المصـيرية في تاريخ لبنان . ومنها على سبيل المثال ما هي أسباب استبدال ألكسندر هيغ، وزير خارجية أميركا، بجورج شولتز في عزّ الحملة العسكرية الإسرائيلية؟

ولماذا الضغط على حكومة بيغن داخل إسرائيل وما هذه الضجّة التي افتعلت من جراء أحداث صبرا وشاتيلا والتي ذهب أيضـاً ضحيتها وزير الدفاع آنذاك آرييل شارون؟

المســيحيون حاولوا الاستفادة من الاجتياح الإسرائيلي لتحرير لبنان من الفلسطينيين والســوريين من دون أن يدفعوا ثمن هذا في اتفاق سلام واضح ونهائي مع إسرائيل، كما كانت هذه الأخيرة تطالب، وذلك بهدف إبقاء علاقاتهم جيّدة مع الدول العــربية الأخـرى . إن هذا الموقف أدّى بالمسيحيين إلى خسـارة كبيرة بين العامين ١٩٨٣ و١٩٨٥ مما أضعفهم وجعلهم يدفعون غالياً ثمن سياستهم وثمن تحالفاتهم الخاطئة.

في المقابل، ظهر جلياً تلاقي السياسة السورية مع الإسرائيلية في لبنان من خلال بعض المؤشـــــرات، منها حرب المخيّمات . وقد بدأت بين الفلسطينيين وحركة أمل الشيعية المدعومة سياسياً وعسكرياً من سوريا.

كان الهدف من حرب المخيّمات إخراج نفوذ ياسر عرفات من المخيّمات حول بيروت. وكانت سوريا، وحلفاؤها قد شنّت حرباً أخرى على ياسر عرفات في طرابلس حيث تحصّن في المدينة.

هذه الأحداث دلّت أيضاً على اتجاه ياسر عرفات نحو السياسة الأميركية وعلى تخفيف اعتماده على موسكو.

نتيجة هذه الصراعات، خرج عرفات من طرابلس بعد الضربات السورية العنيفة. وكذلك أُخرج من المخيّمات المحيطة ببيروت، وبالتالي استكملت سوريا ما كانت قد بدأته إسرائيل أثناء احتياحها لبنان عام ١٩٨٢. وبنتيجة ذلك عادت القوات السورية بعد فترة إلى بيروت من دون أن يكون هناك أي اعتراض إسرائيلي. وعُدّل اتفاق الانسحاب الذي أبرم عام ١٩٨٢ خلال الاجتياح والذي كان عرّابه المبعوث الأميركي اللبناني الأصل فيليب حبيب.

أما في المنطقة الشرقية، فقد علم أمين الجميّل أن لا حول له ولا قوّة وأنّ الدور الإسرائيلي في لبنان قد انتهى في المدى المنظور وأنه أصبحت لسوريا كلمة الفصل في لبنان، بمباركة جميع الأطراف الإقليمية والدولية.

فحاول التقرّب من سوريا، وألغى اتفاق ١٧ أيار الذي كان المجلس النيابي اللبناني وافق عليه.

إن إلغاء اتفاق ١٧ أيار من قبل الرئيس الجميّل دارت حوله تساؤلات كثيرة خاصة أنّ الجميّل حاول إعطاء هذه الخطوة صفة العمل البطولي والاستفادة منها للتقرّب من سوريا. لكن ذلك كلّه لم يؤدِّ إلى نتيجة، إذ إن إلغاء هذا الاتفاق كان قد سبقه اتفاق آخر بين دمشق وتل أبيب على

استعادة سوريا النفوذ الذي خسرته في اجتياح ١٩٨٢ على أن تكمل دمشق ما بدأته إسرائيل، أي إخراج منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات من لبنان بصورة نهائية.

إلغاء اتفاق ١٧ أيار من قبل أمين الجميّل جاءت نتائجه على الساحة الإسلامية كارثية، وبخاصةٍ على القيادات الإسلامية التي أيّدت هذا الاتفاق، إبتداءً من رئيس الوزراء شفيق الوزان مروراً برئيس المجلس النيابي كامل الأسعد وانتهاءً بالرئيس صائب سلام.

من المؤسف أن يتلقى زعماء مسلمون، في هذا الإطار، ضربة كهذه من جراء ممارستهم استقلالية قرار، بمعزل عن أية قوّة إقليمية، كما جرت العادة. فكما ذكرنا سابقاً، كان القرار في الجهة الإسلامية دائماً يأتي بتأثير من مصر أو سوريا أو منظمة التحرير، وفي بعض الأحيان، من السعودية.

الزعماء المسلمون كانوا قد تشاوروا مع البلدان العربية الأخرى، وبخاصةٍ السعودية ولاقوا عدم اعتراض على المضي قدماً بالمفاوضات مع إسرائيل، ومن ثمّ على إبرام الاتفاق المذكور معها. لكن ما إن أبرم الإتفاق حتى شهدت الساحة إعادة دخول سوريا، بشكل واضح وملفت، أثار تساؤلات كثيرة أدهشت المراقبين والسياسيين. فالاتفاق الذي تمّ بمباركة أميركية لم يشهد من قبل واشنطن أي مجهود جدّي للمدافعة عنه، كما أنه لم يشهد من قبل إسرائيل أيضاً أي محاولة لحمايته، بل على العكس، بدت تل أبيب كأنها غير متمسكة به.

من جهة أخرى، بدأت إسرائيل تثير على الأرض الخلافات بين القوات اللبنانية والدروز في الجبل مساعِدةً بصورة واضحة الدروز على

القوات اللبنانية. وذلك بصورة ملفتة لم تحظ حتى اليوم بأية دراسة موضوعية لأسباب هذه المساعدة، وبخاصةٍ لأن وليد جنبلاط كان حليف السوريين مباشرة، وضد اتفاق ١٧ أيار علانية، بينما القوات اللبنانية بالتحالف مع إسرائيل كانت تؤيّده. فهل الإسرائيليون أغبياء أم أن عندهم خطة أخرى؟

الفصل التاسع

حرب الجبل

إن حرب الجبل عام ١٩٨٣ بين المسيحيين والدروز هي محطة مهمّة في تاريخ الحرب اللبنانية، بل إنها محطة مهمّة في تاريخ لبنان، كما كانت حوادث عام ١٨٦٠.

صدرت كتب كثيرة حول هذه الحرب وعن مسبّباتها وأحداثها ونتائجها.

إن ما يهمّنا في إطار هذا الكتاب في ما خصّ هذه الحرب هو في الأساس العلاقة الدرزية - المارونية؛ نشأتها وتطوّرها، ومن ثمّ دور الزعيم الدرزي كمال جنبلاط، ونظرته إلى النظام اللبناني ومن ثمّ دور نجله وليد ونظرته أيضاً إلى لبنان ودوره في العالم العربي.

كنا قد تكلمنا على كمال جنبلاط سابقاً، وعلى شخصيته بصورة مقتضبة، لكن ما يهمّ في الأمر أن هذا الرجل وضع طائفته في مواجهة دامية حتى الموت مع الطائفة المارونية وضد صيغة ١٩٤٣ لأنه رأى في الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان فرصة تاريخية للانقضاض على المارونية السياسية وتغيير النظام.

إن كمال جنبلاط هو إحدى نقاط الضعف في تكوين لبنان ما بعد ١٩٤٣. إذ لا يجوز أن يتألف لبنان سياسياً، وطائفة الدروز غير راضية عن

نظامه، وتناضل لقلب النظام أو لتعديل الدستور بصورة مستمرّة، وتكون كلّ فترة هدوء، بمثابة فرصة للتفتيش عن طرف إقليمي أو دولي جديد للمطالبة مجدّداً بتغيير لقواعد اللعبة السياسية في لبنان.

إن مشكلة كمال جنبلاط السياسية كانت مع جميع الطوائف اللبنانية، لكنه فضّل الوقوف مع المسلمين مرحلياً، لأن هؤلاء يريدون تعديل الدستور اللبناني. فكانت استراتيجيته الوصول إلى فتح باب التعديل في الدستور، ومن ثمّ الانقضاض والإتيان بدستور جديد علمي متطوّر.

كلّ هذا كان نظرياً، أمّا الواقع السياسي والجيوسياسي فمغاير. فلكلّ طرف تحالف مع كمال جنبلاط هدف مغاير، إذا لم نقل مناقض لهدفه، إبتداءً من الأحزاب اليسارية التي أنشئت لتدور في فلك منظمة التحرير وتشكّل لها الغطاء السياسي المحلي، وتحاول شلّ القرار السياسي والعسكري على صعيد السلطة، وصولاً إلى الفلسطينيين الذين لا يرون مصلحة في قيام سلطة في لبنان، إذا لم تكن تحت أمرهم. أما القوى الإسلامية الأخرى، فكانت أيضاً على تناقض سياسي بارز مع مشروع كمال جنبلاط، إبتداءً من الطائفة السنّية وانتهاء بالطائفة الشيعية.

كلّ هذا في كفّة من الميزان، والعلاقة مع سوريا في الكفّة الأخرى. فقد وصل كمال جنبلاط في نهاية المطاف إلى خلاف معها سببه تحوّلها عن دعمه وحلفائه بعدما دخلت سوريا لبنان وحازت على التوكيل الذي كانت تسعى إليه من جانب جميع الأطراف العربية والإقليمية والدولية. بالنسبة إلى دمشق، كان على كمال جنبلاط الاعتراف بهذا التوكيل والانصياع له، لكنه لم يفعل، فأصابه ما يصيب جميع السياسيين العرب المعارضين في ديمقراطيات العالم الثالث. كان هذا عام ١٩٧٧، وبعده دخل وليد جنبلاط على خط الزعامة الدرزية.

وليد جنبلاط على رغم صغر سنّه، وعدم خبرته السياسية، تمتع بالحدس السياسي الذي تمتع به آل جنبلاط على مرّ العصور. وفهم أن ليس عنده إلا خياران لا ثالث لهما: إما التحالف مع سوريا وإما المخاصمة معها. لم يطل به الأمر حتى أيقن أن التحالف معها أضمن له ولطائفته من التخاصم معها، وبخاصةٍ أنه ورث صداقة الاتحاد السوفياتي عن والده، أحد الجبّارين العالميين وصاحب التأثير الفاعل على الساحة الشرق أوسطية عموماً واللبنانية خصوصاً، والمتحالف مع النظام السوري. فالتحق وليد جنبلاط بالجبهة المؤيّدة لسوريا في لبنان مع سعي دائم للإبقاء على خصوصية طائفته ضمن الموزاييك السياسي اللبناني.

عند دخول الإسرائيليين لبنان عام ١٩٨٢، حاول وليد جنبلاط تفادي الصدام العسكري معهم. وكان هذا ملفتاً، إذ لم يلقَ الإسرائيليون أية مقاومة في الجبل اللبناني حيث الوجود الدرزي الجنبلاطي. وأمضى وليد جنبلاط النصف الثاني من العام ١٩٨٢ مترقباً الأحداث ومحاولاً عدم الإصطدام بالقوات اللبنانية عسكرياً وسياسياً ريثما ينجلي ضباب تلك المرحلة السياسية. واستمر على هذه الحال إلى ان استشفّ أن العلاقات المسيحية – الإسرائيلية ليست على ما يرام، فحاول الاستفادة من هذا الوضع من خلال قبوله بأن يشكّل ورقة ضغط على المسيحيين، في بادئ الأمر، ثمّ العصا التي ضُرب بها هؤلاء عندما تحوّلت السياسة الإسرائيلية، وتقرّر الانسحاب من لبنان وإعادة الوجود السوري إلى نقاط ١٩٧٦.

أما من الناحية المسيحية، فكانت الخطوات متسرّعة، وطريقة الرجعة، بحسب القول اللبناني، لم يحسب لها. فسقط المسيحيون في الفخ الإسرائيلي وكانت خسارتهم بحرب الجبل خسارة سياسية، أكثر منها عسكرية. حاول بعدها العسكر القواتي اتهام السلطة السياسية المتمثلة

بحزب الكتائب بالمســـؤولية عنها. مما حضّر في وقت لاحق للانتفاضات العسكرية التي غيّرت وجوه الزعامة المسيحية قبل انتهاء الحرب.

أسئلة تطرح نفسها في هذا السياق:

كيف يذهب المســـــيحيون إلى الحرب في مناطق بعيدة جغرافياً عن قاعدتهم العسكرية في المنطقة الشـرقية من دون تأمين الغطاء الســـياسي والعسكري والتثبت من نيات إسرائيل حيالهم؟

كيف يحارب المسيحيون خارج منطقتهم الجغرافية عدواً متحالفاً مع سوريا من دون أن يكون لهم أي حليف موثوق بوزنه؟

دروس قاسية لم يتعلمها المسيحيون عام ١٨٦٠، ولا عام ١٩٨٣.

بالعودة إلى بعض التفاصيل نرى أن حرب الجبل بدأت شرارتها الأولى عقب مقتل بشير الجميّل، ووقوع صدامات مســلحة داخل بلدة كفرمتى بين المسيحيين والدروز.

وكانت القوات اللبنانية خلال صـــــيف ١٩٨٢، عقب الاجتياح الإسرائيلي للجبل انتشرت بصورة عشوائية في القرى المســـيحية والقرى المختلطة. وكان انتشارهم عشوائياً وغير منظم مما خلق حساسيات كثيرة بينهم وبين السكان الدروز المقيمين. وتســارعت الأحداث وبخاصة بعد مقتل بشير الجميّل وفقدان القوات للرأس السياسي والعسكري، فأصيبت بحال ضياع عزّزت عدم الانضباط.

أما من الجهة السياسية، فقد أصبح وجود مقاتلي القوات في الجبل أي في مناطق الانتشار العسكري الإسرائيلي كرهائن بيد الإسرائيليين خلال المفاوضات التي كانت تجريها إسرائيل مع الدولة اللبنانية.

إن هدف إسرائيل من خلال مســـاعدة بشـــير الجميّل للوصول إلى الحكم، كان الحصـــــول على معاهدة سلام. بينما كانت رغبة اللبنانيين والمسيحيين بوجه خاص، الحصول على اتفاقية شبيهة بإتفاقية الهدنة التي تم التوصل إليها في العام ١٩٤٨.

فخلال تلك المرحلة، كان الإسرائيليون يساعدون الدروز من خلال السماح لهم باستقدام السلاح من القوات السورية والتضييق، في المقابل، على القوات اللبنانية عن طريق قطع طرق الإمدادات أو عن طريق عـــزل مناطق وجودهم في الجبل، بعضــــها عن بعض، ووصولاً إلى الطلب من الدروز مهاجمة مناطق قواتية، كما حصل في الحي الغربي من عاليه حيث منيت القوات بخسارة كبيرة.

كلّ هذا يبيّن أن إسرائيل، حليفة المسيحيين المزعومة، وعدوة الدروز المزعومة، لم تكن هكذا في الصـــــراع الدائر بين الجهتين. بينما سوريا والفصائل الفلسطينية التابعة لها كانوا يســلّحون الدروز بصـــورة علنية وواضحة.

ظلّ الأخذ و الردّ في المناوشات بين الطرفين والتصعيد اليومي يزيد في التوتر طوال فترة المفاوضات اللبنانية -الاسرائيلية وكان الضــــــغط الإسرائيلي بواسطة الدروز يزداد، فيما الوضـــع في بيروت الغربية آخذ في التدهور. وكان من المفترض أن تكون بيروت محاصرة عســـكرياً، لكن أيضاً اليد أو العين الإسرائيلية غضّت النظر عن تسريب السلاح إليها فبدا أن الســـلطة اللبنانية ليس لديها أي حليف سياسي غير الولايات المتحدة الأميركية التي هي أيضاً حُشِرَتْ عسكرياً في لبنان، وبدأ الضغط عليها من خلال تفجير مبنى السفارة في عين المريسة في شباط ١٩٨٣.

الأميركيون يضغطون على الاسرائيليين للإنسحاب من لبنان في أسرع وقت، قبل أن يطالبوها بإرجائه قبل اندلاع حرب الجبل في صيف ١٩٨٣، بينما الإسرائيليون يضغطون على اللبنانيين أو المسيحيين والأميركيين لتوقيع اتفاق سلام شامل يعيد ماء الوجه لبيغن الذي تشتدّ عليه الضغوط في الداخل الإسرائيلي.

لعبة شدّ حبال ومواجهة بين الجبّارين والإسرائيليين والسوريين واللبنانيين المنقسمين على أنفسهم قسمين: الفريق الأول مع سوريا، والفريق الثاني يعتبر نفسه مع نفسه، و لم يجد حليفاً يدعم وجهة نظره لأن مطلبه كان لبنان الواحد وإنهاء الحرب اللبنانية في حين أن ما كان متفقاً عليه أنّ الحرب ليس من المفروض أن تنتهي في ذلك الوقت.

في ١٧ أيار عام ١٩٨٣، وقّع لبنان وإسرائيل اتفاقية تنصّ على انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية التي احتلتها مقابل تنفيذ لبنان بعض الشروط الأمنية التي تهدف إلى منع أي اعتداء على إسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية. وأغلبية الشروط المفروضة على لبنان في ذلك الوقت كانت شروطاً عسكرية لا سياسية.

إن هذه الاتفاقية لم تكن ممكنة لولا ضغط الولايات المتحدة الأميركية على إسرائيل حتى أن وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز آنذاك أمضى شخصياً أربعة أيام بين لبنان وإسرائيل ذهاباً وإياباً للوصول إلى هذا الاتفاق.

هنا أيضاً لا بدّ من القول إن تبايناً في وجهات النظر بين أميركا وإسرائيل كان واضحاً. فأميركا كانت تعي أنه من الصعب على لبنان إبرام إتفاقية سلام مع إسرائيل كما فعلت مصر. وذلك نظراً لعدّة عوامل أهمّها

التركيبة الداخلية اللبنانية وطبيعة النظام اللبناني غير العسكري وغير الديكتاتوري والحرّية السياسية والصحافية اللتين يتمتع بهما. هذا فضلاً عن عدم نضوج الأجواء الإقليمية والدوليّة لهكذا اتفاق.

عدا عن أن الوضع على الأرض كان له تأثيره أيضاً، إذ إن إسرائيل لم تشلّ القدرة العسكرية السورية على التدخّل حتى في الجانب الغربي من جبل لبنان المطلّ على العاصمة والمتحكّم استراتيجياً في السياسة اللبنانية عن قصد أو عن عدم قدرة.

ما إن وقّع لبنان إتفاق ١٧ أيار وأبرمه المجلس النيابي بإيعاز أميركي واضح حتى قامت الدنيا و لم تقعد على لبنان. وبدا واضحاً أن الشريك الإسرائيلي في الاتفاق وقّعه على مضض إذ ألحقه بورقة شروط أهمّها أن الانسحاب الإسرائيلي لن يتمّ إلا بالتزامن مع انسحاب سوري. وهذا شرط يدلّ على أحد أمرين: إما اتفاق ضمني بين إسرائيل وسوريا على البقاء في لبنان وإبقائه ساحة مواجهة بينهما بدل أن يتواجها على أراضيهما، أو أن إسرائيل أرادت أن تربط مسارها التفاوضي مع لبنان بالمسار السوري عن طريق جرّ دمشق إلى مفاوضتها على الانسحاب.

هنا رأى الرئيس حافظ الأسد في الظرف المستجد إحياءً لدوره في لبنان، إذ أصبح تنفيذ إتفاق ١٧ أيار بيده، وكلّ الضغوط التي مارسها اللبنانيون للتحرّر من سيطرته على السياسة الخارجية والداخلية للبنان باءت بالفشل. وقد أعادها إسرائيل إلى يده على طبق من فضّة، فأصبح بيده قرار القبول بإتفاق ١٧ أيار أو رفضه.

أضف إلى ذلك أن إسرائيل، رغم علمها المسبق بموقف سوريا من إتفاق ١٧ أيار ومن انسحاب القوات السورية من لبنان وخروج لبنان من

دائرة السيطرة السورية، لم تحاول مساعدة شريكها في الاتفاق على الضغط على سوريا، بل بالعكس أصبحت تضغط على شريكها في الاتفاق أي الدولة اللبنانية لكي تنهار، وتقع مرّة أخرى تحت السيطرة السورية. فيسقط الاتفاق من الجانب اللبناني وليس من جانبها، فتنتفي عنها أية مسؤولية وهذا ما حصل. وللوصول إلى ذلك، استلزم الأمر بعض الضحايا والخراب والدمار.

التطوّرات العسكرية تصبّ خانة هذا التحليل، إذ بدأت بيروت الغربية تغلي، وكذلك الجبل، وعاد القصف العشوائي يطال المناطق السكنية. وصارت الانفجارات تتوالى كلّ ليلة والتصعيد السياسي والطائفي كذلك، إذ جُيّش أئمّة المساجد لشحن المسلمين ضد السلطة، حتى عند الطائفة الشيعية التي كانت معظم مناطق وجودها تحت الاحتلال الإسرائيلي، والتي تمتع أفراد تنظيماتها المسلّحة المناوئة سياسياً لإسرائيل بحرّية حركة لافتة.

في آب ١٩٨٣، انتفضت بيروت الغربية وأعاد الجيش سيطرته عليها، ولكن ليس بالطريقة التي كان يجب أن يُحسم به الوضع، فظلّت النار تحت الرماد. وبدا واضحاً أن الجيش لا يسيطر على بيروت كما يفترض. في أيلول، بدأت حرب الجبل على أثر انسحاب إسرائيل منه من دون التنسيق مع السلطة اللبنانية وتسليم الجيش اللبناني المواقع الستراتيجية التي كانت تشغلها القوات الإسرائيلية المنسحبة. وقد رفضت إسرائيل إجراء هذا التنسيق بغية أن تحصل المواجهات بين القوات اللبنانية والدروز.

كانت إسرائيل تعرف تمام المعرفة أن القوات الدرزية تضمّ في صفوفها الفلسطينيين المتحالفين مع سوريا، كما كانت تعلم أن انتصار الدروز

يعني انتصار الخط السوري في لبنان، وانكسار الرهان المسيحي عليها، وأن اتباعها هذه السياسة من شأنه إخراج دورها السياسي من لبنان ووضع هذا الأخير في أتون نار على حساب حقدها على جميع الأطراف، وأوّلهم المسيحيون الذين تعاونوا معها لفترة ظانين أنها الحلّ الوحيد لإنقاذهم وإنقاذ وطنهم من السيطرة السورية والفلسطينية. وجاءت النتيجة كارثة على المسيحيين وعلى السياسة الإسرائيلية، وقد دفعت إسرائيل ثمنها لاحقاً شباباً من خيرة شبابها قتلوا على الأرض اللبنانية من دون أي مقابل سياسي أو معنوي.

حرب الجبل لم يكن بالإمكان للقوات اللبنانية الانتصار فيها خاصة في مناطق الجرد إذ أن هذه المناطق كانت منعزلة تماماً جغرافياً عن المنطقة الشرقية حيث خزان العتاد والرجال بينما الدروز من جهة أخرى هم على تلاصق مع الوجود السوري في المتن الأعلى وفي البقاع وبالتالي مفتوحة أمامهم الإمدادات بالرجال.بما فيها المنظمات الفلسطينية المتحالفة مع سوريا وبقايا الأحزاب اليسارية اللبنانية وكذلك أحزاب البعث والقومي وإلى ما هنالك من تنظيمات تتلقى الدعم من بلدان عربية وخارجية والأهمّ من ذلك دعم الجيش السوري اللوجستي والعسكري ودعم المدفعية التي أمّنت كثافة نار لا مثيل لها. فكان من الطبيعي أن تنتصر كلّ هذه الأعداد على حفنة من الشباب المسيحي الذي يقاتل بعيداً عن قاعدته ويواجه أعداداً تفوقه بعشرات الأضعاف عدّة وعتاداً.

بهدف فك الطوق والوصول إلى وحداتها التي كانت تخوض أشرس المواجهات في الجبل، حاولت القوات اللبنانية شنّ هجوم من ناحية الشحار الغربي، إذ كانت طريق الإمدادات على هذه الجبهة مفتوحة نسبياً، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية، عن طريق البحر.

غير أن إسرائيل قبل انسحابها ضيّقت على القوات اللبنانية عبر منعها من تدعيم قواتها في الشحار الغربي والتضـيـيق على الإمدادات البحرية، بحجّة تدابير أمنية لقواتها. وعندما انسـحبت إسرائيل، حاولت القوات اللبنانية شنّ هجوم من الشحار للتواصل مع قواتها في جرد الشوف العالي. فحقق الهجوم بعض النجاح ميدانياً، لكنه لم تعد له أي قيمة، إذ سـقطت مناطق الجرد عسكرياً.

حرب الجبل لم تكن متكافئة عدّة وعدداً، وانجرّ إليها الشـباب المسيحي فخسرها لعدم خبرته السياسية، وليس لعدم قدرته العسـكرية. فالمسـيحيون في هذه الحرب لم يحاربوا مواطنيهم الدروز فقط، بل كان عدوهم الأول هو إسـرائيل، فيما تخلّت عنهم أميركا التي تحالفوا معها للتخلّص من الضغط الإسرائيلي، فلم تكن على مستوى الآمال. ولا ننسى قصّتهم مع السوريين والفلسطينيين وقضـية السـيادة اللبنانية. جميع هذه العوامل أدّت إلى خسارة المسيحيين خصوصاً بعد خسارتهم لبشير الجميّل مما أفقدهم الكثير على مسـتوى القيادة والتنظيم والتدبير، فدفعوا ثمن سياسـاتهم وتهوّرهم وعدم ترتيب أمورهم في أحلك الظروف الإقليمية والدولية التي كانت تستوجب أعلى درجات الدقة والانتباه والدراية.

انتهت حرب الجبل بقرار إعادة الأمور إلى ما كانت عليه عند حدود خطوط التماس عام ١٩٧٨. ولإعادة هذه الخطوط إلى هذه الحدود كان لا بد من سيناريو عسـكري معين. فجاء على شكل انتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤، في بيروت الغربية وخيانة اللواء الرابع في الجيش وسقوط الشحار الغربي. بقي خارج هذا الإطار، موقعان هما إقليم الخروب وشرق صيدا بيد القوات اللبنانية وذلك فقط لحماية ظهر القوات الإسرائيلية التي كانت لا تزال موجودة في صيدا وقرى شرق صيدا.

في هذه الأثناء، حاول بعض الأطراف عقد مؤتمر حوار وطني لإيجاد حلّ سـياسـي للخروج من الأزمة اللبنانية فانعقد مؤتمرا جنيف ولوزان بحضـور رئيس الجمهورية أمين الجميّل والأطراف المتحاربة، وبعض الفعاليات السـياسية الأخرى، وحضـور مراقب سوري هو عبد الحليم خدام وبغياب القوات اللبنانية.

كلّ هذه المحاولات باءت بالفشل لأن قرار تحييد الساحة اللبنانية عن الصـراعات الإقليمية لم يتوافر بعد. فالحرب الإيرانية -العراقية في أوجها وكذلك الصراع السوفياتي - الأميركي في الشرق الأوسط، فيما مشروع السلام الأميركي كان لا يزال متعثّراً.

مؤتمرا جنيف ولوزان لم يؤدّيا إلى نتيجة، بل أظهرا ضـعف القوى المسيحية التي تخلّت عنها كلّ الأطراف الإقليمية والدولية. وبدا واضحاً أن أمراً واحداً يفصل المسـيحيين عن سائر اللاعبين الإقليميين والدوليين هو الحرص على سيادة واستقلال لبنان وحق تقرير المصير وحرّية القرار.

إن كلّ القوى الإقليمية لم يكن يهمها هذا الهدف، بينما هذا المطلب الأمر الوحيد المهم بالنسبة إلى المسيحيين اللبنانيين قبل صلاحيات الرئاسة والاستئثار بالوظائف وأي شـيء آخر. وطالما أن القرار الإقليمي والدولي هو بتسليم لبنان إلى سوريا، فلن يحظى المسـيحيون بأي دعم دولي جدّي لمطالبهم.

في هذه الفترة، شـهدت المناطق الغربية وأهمّها بيروت الغربية فراغاً أمنياً جدّياً، إذ أن الجيش السوري كان قد انسحب منها خلال الاجتياح الإسرائيلي و لم يعد بعد الانسحاب. فسيطرت الميليشيات القريبة والبعيدة من سوريا على الأرض وبدأت تتناحر فيما بينها، فحاول الفلسـطينيون

استعادة المبادرة والسيطرة من جديد وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الاجتياح. لكن تلاقي مصلحة إسرائيل مع مصلحة سوريا حول هذا الموضوع حال دون ذلك. من هنا، توضحت الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى مساعدة الميليشيات المسلحة الشيعية بعدما رأت فيها القوّة الوحيدة القادرة على منع إعادة الانتشار الفلسطيني المسلح إلى سابق عهده. فاندلعت حرب المخيّمات بين حركة أمل المدعومة عدّةً وعتاداً وعدداً من سوريا وبين المنظمات الفلسطينية الموالية لياسر عرفات. وحاولت سوريا شقّ الصف الفلسطيني عبر تغذية الانشقاقات في حركة فتح لمصادرة القرار الفلسطيني.

الاجتياح الإسرائيلي والانسحاب الذي تبعه أضرّا طرفين أساسيين في التركيبة اللبنانية: المسيحيون، حلفاء نصف الطريق مع إسرائيل، والسنّيون اللبنانيون حلفاء ياسر عرفات. فطُرد ابراهيم قليلات وحركة المرابطون من بيروت وتعرّض مصطفى سعد لمحاولة اغتيال في صيدا. وكذلك أُخرج كمال شاتيلا وعصام العرب وكلّ التنظيمات التي كانت تدور في فلك منظمة التحرير من المعادلة. وحلّ مكانها حركة أمل والاشتراكي الحليفان الأساسيان لسوريا، وحزب الله ذو الإمتداد الإيراني في لبنان.

الفصل العاشر

بيروت الشرقية وزمن الانتفاضات

في بيروت الشرقية كان لغياب بيار الجميّل بعد عامين على مقتل ولده بشير الأثر الكبير في تفكك السيطرة العسكرية على الأرض ووحدة البندقية التي وحّدها بشير في تموز عام ١٩٨٠.

غياب بيار الجميّل فتح الباب أمام الصراع على السيطرة على المناطق الشرقية. وكان الصراع في ذلك الوقت بين طرفين يملكان السلاح والقرار السياسي هما أمين الجميّل وصقور القوات اللبنانية المتمثلين بسمير جعجع وايلي حبيقة. هذان الأخيران تحالفا ضدّ أمين الجميّل، لأنهما علما أنهما إذا لم يفعلا ذلك سيتخلّص منهما الجميّل الواحد تلو الآخر. فحصلت انتفاضة ١٢ آذار ١٩٨٥ تحت عنوان استعادة القرار الحرّ. وكان الرأي العام المسيحي بحاجة إلى إعادة اعتبار خاصة بعد النكسات العسكرية والسياسية التي مني بها منذ وصول أمين الجميّل إلى الحكم بعدما حمّله المسؤولية الكبرى عنها.

بعد انتفاضة ١٢ آذار التي جاءت أيضاً عقب تقارب سياسي بين أمين الجميّل والسوريين، شكّلت القوات اللبنانية قيادة جماعية كان محورها رجلين هما جعجع وحبيقة. في نيسان من عام ١٩٨٥، منيت القوات اللبنانية بخسارة عسكرية في إقليم الخروب وشرق صيدا شوّهت صورة

سمير جعجع ووضعت المجتمع المسيحي في موقف حرج استفاد منه حبيقة ليضـغط على جعجع ويتولى القيادة السـياسية. وكان يرمي، من خلال الإمساك بالسلطة، إلى تحقيق تقارب مع السوريين لرفع الضغط العسكري والسـياسي، ولو لفترة، عن المنطقة المسـيحية، ومن جهة أخرى لقطع الطريق على أمين الجميّل ومنعه من أن يكون المفاوض المسـيحي مع سوريا.

في تلك المرحلة، كان أمين الجميّل، في السـنة الثالثة من عهده، وقد فشـل في استعادة سيادة لبنان واستقلاله، وفي تحقيق مطلب انسـحاب القوات الأجنبية من لبنان الإسرائيلية والسورية والفلسـطينية والإيرانية. وكذلك فشل في إعادة اللُحمة إلى الشعب، بل على العكس تفرّق الشعب اللبناني أكثـر وأكثـر. فالجميّل علم أنه لم يعد بإمكانه إكمال عهده إلا بالتعاون مع سـوريا، لأن الولايات المتحدة تخلّت عنه، وحتى أن هذه الأخيرة قد نصحته بالتعاون مع السوريين.

في هذا الوقت كان سمير جعجع الوافد الجديد على السـياسة اللبنانية وقد دخلها من باب القوّة العسـكرية التي نظّمها في القوات اللبنانية واستعملها للوقوف بوجه أمين الجميّل. كان مشـروعه مختلفاً تماماً عن مشروع الجميّل. فسمير جعجع ينتمي إلى بلدة بشرّي في شمال لبنان مهد المارونية دينياً وسياسياً. وانتمى إلى حزب الكتائب اللبنانية بنتيجة سـكنه في ضاحية عين الرمانة المسـيحية التي اندلعت الحرب اللبنانية منها. وهو ينتمي إلى جيل بشـير الجميّل الذي كان يرى في دولة عام ١٩٤٣ غلطة سياسية كبيرة، وإذا استطردنا (Extrapolation) يرى في لبنان الكبير عام ١٩٢٠ غلطة أكبر.

هؤلاء الشـبّان خاب أملهم من دولة لبنان عام ١٩٤٣ من جراء الأحداث الداخلية والإقليمية التي حصلت ابتداءً من ثورة ١٩٥٨، ومن موقف المسـلمين من عبد الناصر والوحدة العربية والجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، ومن ثمّ موقفهم من الوجود الفلسـطيني ابتداءً من عام ١٩٦٧ والضـغط على الدولة لتوقيع اتفاق القاهرة والتخلّي عن السيادة. ومن ثمّ تخلّيهم الكامل عن السيادة اللبنانية ابتداءً من عام ١٩٧٥ وتجييرها إما لصالح ياسر عرفات أو لصالح سوريا.

أوليس بشـير الجميّل القائل لقد دفنّا صيغة ١٩٤٣ ووضعنا حرّاساً على قبرها لمنعها من أن تقوم من الموت.

بنظر هؤلاء الشـبّان كان لبنان الـ ١٠٤٥٢ كلم٢ قد أصبح حلماً لن يتحقق. إذ رأوا أن علّة لبنان عام ١٩٤٣ كان توزّع القـرار بين المسـيحيين والمسـلمين، فبدأوا البحث عن كيان أو صيغة للبنان تؤمّن للمسـيحيين الأمن والازدهار مطلقين شعارهم الشـهير "أمن المجتمع المسيحي فوق كلّ اعتبار".

من هنا بدا واضحاً عند هؤلاء الشبّان المسيحيين أن المجتمع المسيحي يتقدّم بالنسـبة إليهم على أي كلمة أخرى كـ "لبنان" أو "وطن" أو "دولة". وبدأوا يبحثون عن كيفـية تأمين هذا الأمن هل من خلال نظام جديد للبنان؟ أم من خلال حدود جديدة له (أي التقسـيم أو دولة قومية مسيحية)؟ كلّ هذه الأفكار والأمور لم يتطرّق إليها بشير الجميّل بصورة واضحة، ربما لأن هدفه الأول كان لبنان الـ ١٠٤٥٢ كلم٢ ورئاسـة الجمهورية وبعده البحث عن نظام لبنان وعن أمن المجتمع المسـيحي في لبنان.

كان هدف سمير جعجع في البداية السيطرة على المجتمع المسيحي وبعدها البحث عن أمنه. وخطا خطوته الأولى في انتفاضة في آذار ١٩٨٥ بمشاركة ايلي حبيقة. وكان هدفهما شلّ حركة أمين الجميّل ومنعه من حصر القرار بشخصه.

ولما تعرّض جعجع لنكسته العسكرية الثانية في إقليم الخروب وشرق صيدا، شعر بالخطر السوري يهدّد المنطقة الشرقية بخاصةٍ أن أمين الجميّل كان قد فتح الأبواب مع سوريا.

أما ايلي حبيقة فكانت حساباته مغايرة تماماً.

حبيقة ينتمي إلى جيل جعجع السياسي نفسه، لكنّه يتميّز عن الأخير بأنه مارس العمل الاستخباراتي مما أعطاه بعض خبرة سياسية وواقعية. وكان قد رأى أن المراهنة على إسرائيل انتهت إلى غير رجعة، وأن أميركا قد أوكلت لبنان إلى سوريا، وبالتالي باتت هذه الأخيرة تتمتع بـ ٩٠٪ من أوراق اللعبة في لبنان وبالتالي ٩٠٪ من الحلّ والربط.

وكذلك رأى حبيقة أن أمين الجميّل قد فتح باب الحوار الواسع مع سوريا وتخوّف من أن يعقد صفقة مع سوريا على حساب القوات اللبنانية التي قد تذهب عملة للمقايضة في ظلّ هذا الاتفاق. فرأى أن يسبق أمين الجميّل إلى دمشق ويعقد هو الصفقة مع السوريين ويكون الجميّل هو العملة للمقايضة. وهذا ما حصل فعلاً بما سمّي الاتفاق الثلاثي الذي كاد يكلّف حبيقة حياته، لكن بعد سنوات أوصله إلى النيابة والوزارة.

بدأ حبيقة المفاوضات مع سوريا علناً في أيار ١٩٨٥، وكان المجتمع المسيحي قد تلقى ضربة جديدة هي تهجير إقليم الخروب وشرق صيدا

فأصبح قابلاً بعض الشيء لفكرة التفاوض مع السوريين وفكرة تقديم بعض التنازلات من أجل أن تنتهي الحرب.

فبدأ حبيقة سياسة انفتاح وقام بزيارة زحلة أولاً، عن طريق ظهر البيدر، وكانت القوات السورية لا تزال تتمركز خارج زحلة بعد حرب ١٩٨١ والاتفاق الذي حققه فيليب حبيب بين جميع الأطراف في ذلك الوقت. ثمّ قام حبيقة بزيارة الشمال والرئيس سليمان فرنجية تحديداً وكان ذلك أول اتصال يحصل بين فرنجية والقوات اللبنانية، بعد حادثة اهدن ومقتل ولده طوني وعائلته.

إيلي حبيقة بانفتاحه على سوريا أراح المنطقة الشرقية من ضغوطات الحصار العسكري والتمويني والسياسي، لكن في المقابل، كان السوريون يريدون الثمن. وهنا بدأت اللعبة السياسية المعتادة.

حاول السوريون الاستفادة من الواقع السياسي للمنطقة حيث أن إسرائيل وأميركا قد انسحبتا سياسياً وعسكرياً من لبنان وهما بحاجة إلى سوريا لضبط الوضع بخاصةٍ في بيروت الغربية حيث تتصارع قوى المخابرات وحيث دخلت الحرب الإيرانية -العراقية على خط الصراع. وهذا ما سنراه لاحقاً كيف أن إيران العدوة لإسرائيل ستشتري منها السلاح في حربها مع العراق وكيف أن المقاومة اللبنانية ضد إسرائيل المدعومة من إيران ستدخل في صراع مخابراتي أكبر منها وكيف سيتحوّل لبنان مرّة أخرى إلى صراع الآخرين على أرضه.

في ظلّ هذا الوضع المحتدم، شعر السوريون أن جميع الأطراف بحاجة إليهم كطرف رسمي يمكنه ضبط الأوضاع في ساحة الصراع المفتوحة. فسوريا على علاقات جيّدة مع إيران، وهي بالتالي بوابة إيران إلى لبنان

الذي تستعمله إيران كورقة ضغط بوجه إسرائيل، وكذلك تستعمله إسرائيل كأداة لقمع الفلسطينيين ومنعهم من استعادة المبادرة في الجنوب اللبناني. فإسرائيل التي حرّرت الجنوب من الوجود الفلسطيني سلّمته للوجود الشيعي الإيراني، وهي بحاجة إلى سوريا كفريق الثالث في هذا المجال.

من ضمن هذا الواقع وانفتاح حبيقة عليها، أرادت سوريا الاستفادة من الوضع وترجمته بصورة سريعة، قبل أن تتغيّر الموازين إلى واقع جديد يعطيها السيطرة النهائية على لبنان، وبصورة رسمية، والتخلّص من الجيب المقاوم لها وهو المنطقة الشرقية. فبدأت باستقبال ايلي حبيقة وفتحت له أبواب حلفائها في لبنان. وبدأت بالضغط عليه لحمله على الدخول في المفاوضات مع حلفائها الأساسيين في لبنان وبخاصة نبيه بري ووليد جنبلاط. وبذلك ينشأ اتفاق المتحاربين الذي يقبل به جميع الأطراف ويسلك الطرق الدستورية والقانونية ليصبح الدستور الجديد.

كان ذلك في صيف ١٩٨٥ حين بدت المنطقة المسيحية شبيهة إلى حدّ بالمنطقة الغربية من ناحية صراع القوى. وللأسف جميع القوى المتصارعة قوى عسكرية، ولا مجال للسياسة وللمنطق أن يفرض نفسه.

القوات اللبنانية قسمان: واحد بيد سمير جعجع وآخر بيد إيلي حبيقة. والطرفان في صراع مستتر، لكن كلّ طرف يحاول كسب الوقت للتمكن من الآخر، وفي الوقت نفسه، الاحتفاظ بالقدرة على مواجهة أمين الجميّل المتربّص بالإثنين معاً والذي يشكّل الطرف الثالث المسيطر ميدانياً على قسم من المتن الشمالي، بينما كسروان وجبيل وبعبدا والأشرفية بيد القوات.

ميدانياً ضغط السوريون في صيف ١٩٨٥ بطريقة القصف على المناطق الشرقية لتحريك الوضع نحو حل سياسي للجم العنف العسكري وإطلاق المفاوضات التي جرت فيما بعد تحت رعايتهم وأدّت إلى اتفاق بين القوات اللبنانية وأمل الشيعية والحزب التقدمي الاشتراكي الدرزي على إنهاء الحرب والدخول في إصلاحات دستورية هدفها الحدّ من صلاحيات رئيس الجمهورية وتقوية مركزَي رئيس المجلس النيابي والوزراء.

كلّ هذا بكفة، وفي الكفة الأخرى، كانت العلاقات اللبنانية – السورية وتفسيرها من خلال الاتفاق الثلاثي الذي انطوى على وضع يد سورية على لبنان من خلال تفكيك الجيش اللبناني وإعادة تأهيله حسب ما ورد في الاتفاق.

إيلي حبيقة علم أنه منذ العام ١٩٨٣ وفشل اتفاق ١٧ أيار وحرب الجبل وانسحاب إسرائيل ومن ثمّ انسحاب القوات المتعدّدة الجنسيات من بيروت، أنّ سورية تمسك بـ ٩٠٪ من أوراق الأزمة السياسية برضى أميركا وإسرائيل، وأن هذا البلد الصغير لم يعد له وجود على طاولة المصالح الإقليمية والدولية. وبالتالي على المسيحيين التحالف مع سوريا بدل التحارب معها.

وقّع الاتفاق الثلاثي في كانون الأول من عام ١٩٨٥ وكان ايلي حبيقة قد أخذ على عاتقه تمريره في الجانب المسيحي، بينما أخذت سوريا على عاتقها تأمين الدعم الإسلامي اللازم له، السنّي خاصة، لأنه لم يكن للوجود السنّي في هذا الاتفاق أي ممثل. فكان في الشكل اتفاقاً مسيحياً شيعياً درزياً وفي المضمون اتفاقاً قواتياً أو اتفاق حبيقة والسوريين لإنهاء الحرب.

خطأ الاتفاق الثلاثي كان في شخص حبيقة وفي التفكير السوري بالسياسات والزعامات اللبنانية . فإيلي حبيقة ليس بيار الجميّل أو بشير الجميّل أو كميل شمعون أو حتى أمين الجميّل ليقود المجتمع المسيحي إلى تنازلات تاريخية لا تحظى بدعم القاعدة ولا تحظى بدعم من الطبقة السياسية وحتى من الإكليروس الماروني . وأكثر من ذلك إن ايلي حبيقة لا يحظى بدعم أكثرية القوى المسلّحة القواتية الموجودة على الساحة ناهيك عن أن هناك مارداً صامتاً جاء الاتفاق الثلاثي ليضع يده عليه من دون استشارته هو الجيش اللبناني الذي سنتكلّم عليه لاحقاً.

هذه كانت أخطاء السوريين الذين لم يتقنوا فنّ الحسابات السياسية وأدّت أخطاؤهم إلى فشل هذا الاتفاق وإلى إخراج حبيقة من بيروت الشرقية وضرب فرص التقارب مع سوريا.

ماذا جرى فعلياً على الأرض؟ في ٢٨ كانون الأول وقّع حبيقة الاتفاق الثلاثي في دمشق وتعهّد بأن يؤمّن له الدعم المسيحي المطلوب. بيروت الشرقية تغلي. الأطراف السياسيون غير راضين عن الاتفاق ابتداءً من البطريركية المارونية إلى الرئيس كميل شمعون إلى الجيش اللبناني الذي هو القوّة الفعلية على الأرض.

في ٣١ كانون الأول، تعرّض حبيقة لمحاولة اغتيال فاشلة في منطقة الزلقا نجا منها لعدم وجوده في الموكب الذي استهدف.

في أول أسبوع من كانون الثاني، حاول الرئيس الجميّل الالتفاف على الاتفاق الثلاثي، فزار دمشق حيث تبلّغ أنّ المطلوب منه إعطاء هذا الاتفاق الصفة الشرعية، فحاول الجميّل التهرّب وكسب الوقت عبر الطلب بأن يمرّ الاتفاق عبر القنوات الدستورية، لكي يوافق عليه . غير أن السوريين

طالبوا الجميّل بدعم فوري للاتفاق وإعلان موافقته عليه، وطلبوا من حبيقة الضغط عسكرياً على الجميّل عبر الهجوم على مناطق المتن الشمالي . غير أن الجميّل لم يكن أمامه من خيار غير الرفض مدعوماً من القوى السياسية في المنطقة الشرقية والوحدات العسكرية في القوات التابعة لسمير جعجع ومن الجيش اللبناني الذي بدأ نجمه يصعد شيئاً فشيئاً.

في ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦، شنّ جعجع بالتحالف مع الجميّل وقواته في المتن الشمالي هجوماً كاسحاً على حبيقة أدّى في نهاية النهار إلى إخلاء حبيقة وقواته من المنطقة الشرقية تحت إشراف الجيش اللبناني.

وبذلك انتهت مغامرة إنهاء الحرب التي خاضتها سوريا بالتحالف مع إيلي حبيقة، لكن الاتفاق الثلاثي وإسقاطه كانت له حسنات على المجتمع المسيحي ومنها:

* حسم الزعامة العسكرية في المنطقة الشرقية لصالح سمير جعجع الذي نصّب نفسه بديلاً عن بشير الجميّل بعد ثلاث سنوات على غياب الأخير.

* انكشاف الموقف السوري الذي لا يرى نهاية للحرب اللبنانية إلا بوضع يده بصورة كاملة على لبنان اقتصادياً وسياسياً وأمنياً وعسكرياً.

* استعادة الرئيس أمين الجميّل لاعتباره بعض الشيء على الساحة المسيحية، لكن كالطرف الأضعف بين قوى الأمر الواقع ومعقل قوّته انحصر في المتن الشمالي وفي موقعه كرئيس للجمهورية.

* حزب الكتائب فقد ازداد ضعفاً نتيجة لغياب رئيسه بيار الجميّل ولعدم بروز قيادة تملأ الفراغ، بخاصةٍ أنّ صراعاً حاداً بدأ بين أنصار أمين الجميّل وأنصار جعجع في الحزب.

* حزب الأحرار الذي حالف جعجع بشخص رئيسه كميل شمعون ونجله المرحوم داني شمعون، لم يستطع أن يكون أكثر من حزب الظلّ الداعم لجعجع، أكثر منه قوّة سياسية فاعلة على الأرض.

* المارد الصامت في المنطقة الشرقية، الجيش اللبناني، بدأ يصحو من غفوته. فهو وإن لعب كاملاً أو عبر أفراده دوراً كبيراً في المعارك العسكرية خلال الحرب منذ ١٩٧٥، لم يكن ذا وزن كبير على الساحة السياسية، بخلاف جميع الجيوش الموجودة في المنطقة وذلك للأسباب التي سنوردها.

الجيش اللبناني الذي طغى على قراره، منذ تأسيسه، الفكر السياسي الماروني، رغم وجود فؤاد شهاب على رأسه المعروف بعدم طائفيته، كان هاجسه السيادة اللبنانية بغضّ النظر عن الصراع الداخلي السياسي والطائفي.

بعد انكسار الشهابية عام ١٩٧٠، ظلّ الجيش بحالة تماسك قدر الإمكان، بفضل قائده آنذاك المرحوم جان نجيم الذي وقف بوجه جميع المحاولات الرامية إلى الانتقام من المؤسسة العسكرية لمساندها وولائها للرئيس شهاب. لكن القدر لعب لعبته، فقتل العماد نجيم عام ١٩٧١ بحادث سقوط طائرة هليكوبتر، وخلفه العماد اسكندر غانم الذي كان ضابطاً كفيّاً لكنه لم يستطع أن يعطي مركز قائد الجيش الكاريزما المطلوبة في بلد مثل لبنان، وبخاصةٍ أنّ الدولة كانت في تلك المرحلة تواجه حرب إلغائها من قبل الفصائل الفلسطينية مدعومة من دول إقليمية لها امتدادات داخلية لا يستهان بها.

لم يكن في ذلك الوقت من خشبة خلاص إلا الجيش اللبناني الذي لم يستطع أن يميّز نفسه كما فعل فؤاد شهاب عام ١٩٥٨ ويحافظ على وحدته فتفكّك عام ١٩٧٥. ولم يستطع الرئيس سركيس إعادة بنائه لأنه

اصطدم في ذلك الوقت بجميع أمراء الحرب ابتداءً من المقاومة الفلسطينية وحلفائها الداخليين مروراً بالحركة الوطنية وسوريا وصولاً إلى القوات اللبنانية التي نصّبت نفسها مكان الشرعية والجيش ووصية عليه.

في بداية عهد الرئيس الجميّل، عندما قرّرت الولايات المتحدة ولفترة وجيزة إعادة السيادة اللبنانية على الأراضي اللبنانية وشرعت في رعاية المفاوضات اللبنانية – الإسرائيلية التي كان هدفها إخلاء جميع القوى المسلّحة عن الأراضي اللبنانية، رأت واشنطن أن الحل هو في الاعتماد على الجيش اللبناني كقوّة لبنانية ذاتية تحلّ مكان الميليشيات المسلّحة. فسلّحت الجيش اللبناني بأسلحة تسمح له بالتفوّق العسكري على باقي القوى الموجودة على الساحة.

كان ذلك لفترة وجيزة لأن هذه الخطة فشلت للأسباب التي أوردناها سابقاً. فتوقف تسليح الجيش الذي انقسم مرّة أخرى إلى ألوية مذهبية. غير أن أكثرية السلاح والألوية المنظّمة كانت في الجانب المسيحي وعند انهيار القوات في حرب الجبل، كان الجيش اللبناني هو من استلم الجبهات على حدود المنطقة الشرقية وقدّم قوافل الشهداء فيما ارتدّت القوات إلى السيطرة على الداخل وتحولت الى صراعات داخلية كما رأينا بهدف السيطرة على القرار السياسي.

في عام ١٩٨٤ تسلّم قيادة الجيش العماد العماد ميشال عون المعروف بكفايته العسكرية وانخراطه والتزامه النضال السياسي والعسكري مع القوى المسيحية منذ إنشاء القوات اللبنانية.

بعد انتفاضات عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ وفشل الاتفاق الثلاثي وهزائم حرب الجبل والشحار وإقليم الخروب وشرق صيدا، كان المجتمع المسيحي

قد تعب من القوات اللبنانية. وكان لا يـزال يحتفظ بذكـرى جميلة عن الجيش اللبناني، فكرة جعلته يمزج دائماً بين هذا الجيش ومؤسّسه الرئيس شهاب المعروف بنظافة كفه وتفانيه وزهده. فأصـبح الجيش قبلة أنظار المسيحيين وأملهم الوحيد.

بالإضافة إلى كلّ ما ذكرنا، كان العنصر الأهمّ الذي أدّى إلى انغماس الجيش اللبناني في السياسة اللبنانية، وجود قائد مسيّس على رأسه، نفخ في نفوس ضبّاطه فكرة قوامها أن الخلاص الوحيد أمام لبنان يكمن في جيشه وفي قدرة جيشه على استعادة السيادة الوطنية على كامل التراب الوطني. ومن ثمّ البحث عن الحلول السـياسية التي يتوافق عليها اللبنانيون بعد أن يتحرّروا من جميع الضغوطات الأجنبية، عربية كانت أم دوليّة.

إن مسؤولية الحفاظ على السيادة وعلى التراب الوطني هي في المطلق من مسـؤولية الجيش اللبناني، لكن كيف الوصول إلى ذلك في ظلّ المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية القائمة. فالحلّ سـياسـي وليس عسكرياً والمطلوب جيش يؤازر الفكر السـياسي لا سياسة تؤمّن غطاء لعمل عسكري. وللأسف هذا ما وقع فيه العماد ميشال عون وهذا ما أدّى إلى نكسة العام ١٩٩٠ والذي لا يزال لبنان يعيش نتائجها حتى اليوم.

كيف تطوّرت الأوضاع إبتداء من ١٩٨٦؟

الفصل الحادي عشر

مرحلة العماد ميشال عون

صيف عام ١٩٨٦، حاول إيلي حبيقة اقتحام المنطقة الشـرقية بمساعدة مباشرة من السـوريين وبالاعتماد على بعض القوى التي تركت المنطقة الشـرقية معه وأعاد تنظيمها في زحلة، وكذلك، بالاعتماد على بعض المناصرين له في المنطقة الشرقية.

للوهلة الأولى، حقق حبيقة بعض النجاح العسكري، إذ تمكنت قواته من دخول الأشرفية واتجهت نحو المجلس الحربي أي القيادة العسـكرية للقوات الموجودة في الكرنتينا. لكن التدخّل المفاجئ للجيش اللبناني حسم الوضع وأجبر حبيقة على الانسحاب وإعادة الوضع إلى ما كان عليه على خطوط التماس، وبذلك أنقذ سمير جعجع وقواته من وضع لا يحسدوا عليه.

هذه الواقعة أظهرت الجيش كقوّة عسـكرية سياسية هدفها الحفاظ على التوازن السياسي والعسـكري في المنطقة الشـرقية. وأكثر من ذلك أظهرت الجيش كطرف عسكري وسياسي مسـتقلّ عن حبيقة وجعجع وأكثر من ذلك مستقلّ عن السلطة السـياسية المتمثلة برئيس الجمهورية أمين الجميّل الذي ربما كان استفاد أكثر لو أن الصراع بين حبيقة وجعجع احتدم أكثر وأضعف الإثنين معاً وأصبح بإمكانه فرض نفسه مرّة جديدة كحلّ لهذا الصراع الذي لا ينتهي.

بعد دخول حبيقة إلى الأشرفية وخروجه منها، وقعت حادثة ترمز إلى الكثير وهي اغتيال العقيد خليل كنعان على يد قوات سمير جعجع. فظنّ البعض أن الصراع سينفجر بين الجيش وجعجع وحتماً سيكون المستفيد من ذلك الرئيس الجميّل الذي إذا ما تخلّص من جعجع أصبح بإمكانه تعيين ضبّاط مخلصين له في قيادة الجيش وبالتالي فرض سيطرته على المنطقة الشرقية.

لكن العماد ميشال عون، ورغم تأثره الكبير لمقتل خليل كنعان، فضّل التريّث على التهوّر والتخلّص من سمير جعجع الذي أصبح وجوده يشكّل توازناً بين الثلاثي الجميّل-عون-جعجع.

مرّ عام ١٩٨٧، وكلّ من الجيش وسمير جعجع يحاول تحصين مواقعه العسكرية وتجييش قواته ضدّ الآخر.

أما على الصعيد الوطني فقد حاولت الولايات المتحدة إعادة صياغة حلّ عبر السفيرة المتجوّلة أبريل غلاسبي. وتبين في ما بعد أن هذا الحل مشابه جداً للاتفاق الثلاثي، وأن عقدة الخلاف الرئيسية هي دور سوريا في لبنان في فترة ما بعد الحرب.

من هذه المباحثات، وورقة أبريل غلاسبي، تبيّن بوضوح ميل الولايات المتحدة إلى إعطاء سوريا دوراً سياسياً كبيراً في لبنان ما بعد الحرب. وكذلك تبيّن أن الدور الإسرائيلي لا ينفك يتضاءل ويقلّ تأثيره في الساحة اللبنانية، أكان ذلك عبر تسليح القوات وتدريبهم أو التنسيق معهم أو مساندتهم عسكرياً واستخباراتياً. إن هذا الموقف للولايات المتحدة وهذا المنحى في السياسة الإسرائيلية أثارا الكثير من التساؤل ولا سيما في فترة كانت تشهد تراجعاً في سياسة الاتحاد السوفياتي الدولية

نتيجة دخوله في أزمة داخلية قوية تهدّد كيانه. وقد يكون حلفاؤه المباشرون قد شعروا بذلك وأدخلوا في حساباتهم الجديدة عدم اعتمادهم على الدعم السوفياتي منذ ذلك الوقت وصاعداً.

غير أن هذا التبدّل في ميزان القوى الدولي لمصلحة الولايات المتحدة لم يترجمْ على صعيد الموقف السوري والإسرائيلي في لبنان. فبعد الانكسار الأميركي عام ١٩٨٣ وانسحاب المارينز من بيروت، وكذلك بعد انسحاب إسرائيل من جزء كبير من الأراضي اللبنانية، وفشل اتفاق ١٧ أيار واعتبار كل ذلك انتصاراً لسوريا، لم يرَ المراقب السياسي أي تبدّل في ميزان القوى في لبنان لمصلحة القوى التي حالفت الولايات المتحدة أو إسرائيل. بل على العكس بدأ تسلسل الأحداث يشير إلى تناغم أميركي - إسرائيلي - سوري في لبنان عاموده الفقري إطلاق يد سوريا وإقفال الصراع على الساحة اللبنانية عبر اتفاق يضمن مصالح الأطراف الثلاثة: إسرائيل والولايات المتحدة وسوريا.

على الساحة الداخلية، بدأ التوتر في المنطقة الشرقية يزداد بين الجيش اللبناني والقوات اللبنانية التي بدأت حملة سياسية في عام ١٩٨٧ هدفها الدخول في الحكومة قبل الانتخابات الرئاسية في العام التالي. هذه الحملة كان هدفها الرئيس الجميّل في البداية الذي حاول التهرّب من هذا الاستحقاق من دون أن يدخل في صدام سياسي مباشر مع القوات. ومن ثمّ بدأت القوات حملة سياسية عنيفة على الرئيس كرامي لحمله على الاستقالة أو لحمل الحكم بصورة إجمالية على إجراء تعديل حكومي لضمها. وبدا أنّ هذه الحملة لن تؤدّي إلى شيء لأن القرار ليس عند المستهدفين بهذه الحملة، بل في يد سوريا.

وفي غمرة هذه الحملة السياسية الإعلامية التي شنّتها القوات على الرئيس كرامي اغتيل هذا الأخير بصورة دراماتيكية. ولم يؤدِّ اغتياله إلى دخول القوات إلى الوزارة، بل على العكس تعقّدت الأمور أكثر وبدل أن تؤلّف حكومة جديدة، كان من المحتمل أن تدخل فيها القوات، تم الإبقاء على الحكومة القائمة وتعيين الوزير سليم الحص رئيساً لها بالوكالة من دون أي زيادة في عدد الوزراء أو تغيير في الحقائب.

في الجانب الغربي من بيروت، كان السوريون يشدّدون قبضتهم على الوضع السياسي والأمني ولم يبقَ ما يفلت من سيطرتهم سوى مخيّمات الجنوب التي تحاصرها كل من حركة أمل الشيعية الموالية لهم، وحزب الله الإيراني الاتجاه الذي يشكّل الحلقة المفصل في التوازن الإقليمي ويعبّر عن التحالف الإيراني السوري في الصراع الإيراني العراقي.

بدأ عام ١٩٨٨، والتوقّعات تنذر بأحداث مصيرية على لبنان والمنطقة. ففي لبنان استحقاق سياسي مهمّ، يتمثّل في انتخاب رئيس للجمهورية في أيلول ١٩٨٨. أما في المنطقة، فيسيطر العراق أكثر فأكثر على الوضع العسكري على الجبهات ويحقق انتصارات ويستعيد الأراضي العراقية التي احتلتها إيران في حربهما الطويلة.

أما في لبنان، فقد اشتدّ العداء في المنطقة الشرقية لسوريا. وكان التنسيق الأميركي الإسرائيلي السوري يتوضّح أكثر ويوماً بعد يوم. وشعر المسيحيون أنهم، مرّة أخرى، محاصرون: فإما الاستسلام لسوريا مما يعني فقدان السيادة وإما الشيطان الذي كان في الماضي إسرائيل ولم يتوانوا عن التعاون معها ظنّاً منهم أن ذلك ينقذ لهم استقلالهم ويبعد عنهم التبعية ويبقي على سيادة وطنهم. لكن ظنّهم لم يكن في محله وأصيبوا بخيبات الأمل.

أما اليوم فالشيطان هو أخ وصديق، فلم يتردّدوا في التحالف معه وهو العراق. فبعد أن استعاد رئيسه صدام حسين المبادرة في حربه مع إيران، بدأ يتحوّل إلى أعداء الأمس الذين لم يساندوه في حربه مع إيران، بل على العكس ساعدوا أعداءه وتحالفوا معهم فلم يرَ أفضل من لبنان لضرب خاصرة سوريا والانتقام منها. أما الحليف الآخر الذي تحالفت معه القوات اللبنانية، فكانت منظمة التحرير الفلسطينية التي أصابها أيضاً من السوريين ما أصابها وهي لا تزال تحت الضغط السوري لوضع اليد على القضية الفلسطينية. فإتحد المسيحيون والفلسطينيون للتخلص من وضع اليد السورية على قرارهم يدعمهم في ذلك العراق المستعيد لقوّته والمفتش عن دور إقليمي بحجم انتصاراته وحجم دولته التي تعتبر أكبر دولة مشرقية.

بدأت المساعدات العراقية ترد إلى المنطقة الشرقية، كما بدأ عدد من ضبّاط القوات اللبنانية دورات تدريبية في العراق. وكذلك بدأت نواة حلف إقليمي تتزعمه العراق مؤلف من منظمة التحرير الفلسطينية والقوات اللبنانية.

أما من ناحية الجيش اللبناني الذي يعتبر القوّة العسكرية الأولى في المنطقة الشرقية وفي لبنان بعد الجيش السوري، فقد تحوّل رويداً رويداً إلى قوّة سياسية أي إلى تجمّع عسكري له رأيه السياسي المنفصل عن القيادة السياسية للبلاد.

هذا التسييس للجيش اللبناني كان قام في الأساس على قائد ذي طموحات سياسية ووطنية بثّها في قلب الضباط اليائسين من الوضع المهترئ الذي وصلت إليه البلاد، أكان ذلك في المنطقة الشرقية التي عانت

ما عانت من صراعات دموية أخوية، أم في المنطقة الغربية التي تنوء تحت السيطرة الغربية وحيث النفوذ السوري وحده هو المسيطر.

في صيف ١٩٨٨، بدأت مرحلة التجاذبات لانتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية وكان اللاعبون الرئيسيون هم : سوريا، القوات اللبنانية، الجيش اللبناني، البطريرك الماروني، والولايات المتحدة الأميركية.

سوريا تريد رئيساً موالياً لها ولطروحاتها إلى أبعد حدّ ممكن.

القوات اللبنانية تريد رئيساً موالياً لها يستطيع أن يقف بوجه السيطرة السورية.

أما الجيش اللبناني، فكان هدفه الوصول إلى السلطة بأي شكل لأنه يرى أنّ أي رئيس سياسي لن يمكنه الوقوف بوجه سوريا من جهة، ولا بوجه القوات اللبنانية، من جهة ثانية. وإنما سيكون أسير الطرفين وسيدير الأزمة في أفضل الأحوال ليصبح كالرئيس الياس سركيس من دون أي حظوظ لإنهاء الحرب.

عودةً الى موقف القوات اللبنانية وبالأخصّ رئيسها سمير جعجع، هناك بعض الأقوال غير المثبتة تقول أنه لم يكن يريد انتخاب رئيس جديد للجمهورية، بل كان يفضّل أن تنتقل السلطة إلى حكومة انتقالية تكون القوات مشاركة فيها . ثمّ تعمد إلى السيطرة عليها أو إلى نسفها من الداخل مع إعطائها شرعية ما من خلالها، وبالتالي الشروع بتطبيق الكونفدرالية التي تراها نظاماً مستقبلياً يجنّب لبنان الخضّات والمآسي التي مرّ بها في الماضي.

أما تسلسل الأحداث، فسيثبت أن القوات اللبنانية لم تساعد في انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وكذلك الجيش اللبناني الذي لم يكن

ليساعد في انتخاب أي رئيس الجمهورية كون العماد ميشال عون مرشحاً قوياً للرئاسة ويرى فيه الجيش و قسم كبير من اللبنانيين الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يدخل معطاً جديداً إلى الأزمة اللبنانية يمكن أن يؤدي إلى تحريكها و ربما إلى إيجاد مخرج لحالة الجمود والاهتراء الذي وصلت إليه.

هذه الامور لم يأخذها بعين الاعتبار الموفد الأميركي ريتشارد مورفي فهو أتى إلى لبنان وسوريا بمهمّة آخر ساعةٍ ليحاول التوفيق بين أطراف من المستحيل أن يتوافقوا حول اسم رئيس الجمهورية : مورفي المستعجل في أمره والرئيس الأسد الآخذ لوقته. مورفي الذي يريد تأمين إدارة هادئة للأزمة اللبنانية، لا تهمّه الأسماء، طالما أن الوضع الجيوسياسي والجيوعسكري على حاله . وهو يعلم تمام العلم أن اسم أو شخص الرئيس لن يغيّر شيئاً في الوضع اللبناني، بل على العكس، يرى كما ترى أميركا أن رئيساً صديقاً لسوريا أخفّ عبئاً على الجميع، وأن تجربة أمين الجميّل (أي رئيس ليس على وفاق تام مع سوريا) لم تكن ناجحة بل مكلفة على أميركا وعلى لبنان.

كانت لدى الأميركيين حساسية على اسم واحد هو الرئيس السابق سليمان فرنجية الذي ما انفك منذ بداية الأحداث عن اتهام أميركا بالتآمر على لبنان. وسليمان فرنجية كان الوحيد من المرشحين الذي يجهر بعدائه للسياسة الأميركية في لبنان. فطلب مورفي من الرئيس الأسد سحب ترشيحه، فكان أن طلب الرئيس الأسد مقابل ذلك أن يسمّي هو الرئيس ويفرضه على المسيحيين الذين رفضوا طريقة الفرض أكان ذلك في المضمون أو في الإخراج حيث صرّح مورفي بعد مقابلة الأسد أن مخايل الضاهر هو رئيس الجمهورية المقبل، فإما أن يقبل به المسيحيون وإما "الفوضى". وكأنه بطريقته هذه يحرّضهم على عدم القبول.

هذا ما حصل فعلاً، إذ استغنم العماد عون فرصة استهجان الطبقة السياسية والشعبية لطريقة مورفي في فرض رئيس على اللبنانيين من دون مراعاة لشعورهم. وتلاقت المصالح، فاجتمع عون وجعجع حول رفض هذه التسمية و لم يكن بوسع الأطراف المسيحية الأخرى معارضة مشيئة القوّتين العسكريتين في المنطقة الشرقية. وهكذا أصبح لبنان لأول مرّة منذ تأسيسه بدون رئيس للجمهورية.

في اليوم الأخير من ولاية الجميّل، حاول بيار حلو تأليف حكومة انتقالية. لكن، برز الرفض السوري الذي وضع العراقيل أمامه فاعتذر في آخر النهار. فما كان من الجميّل إلا أن عيّن العماد عون والمجلس العسكري حكومة انتقالية في آخر ربع ساعة من عمر الولاية مع علمه المسبق أن حكومة عون غير مقبولة لدى الطرف الآخر.

تسلّم العماد ميشال عون السلطة بصورة شرعية في المنطقة الشرقية من خلال حكومة انتقالية حدّد الدستور مهامها الأساسية بتأمين انتخاب رئيس للجمهورية بأسرع وقت على غرار ما فعل اللواء شهاب عند استقالة الرئيس الشيخ بشارة الخوري عام ١٩٥٢.

لكن عون لم يكن باستعجال في أمر انتخاب رئيس للجمهورية بخاصةٍ إذا لم يستجب هذا الرئيس لتطلعاته. فبالرغم من تصاعد المعارضة لحكومته في الجانب الغربي، إذ ضُغط على الأعضاء المسلمين في المجلس العسكري لكي يستقيلوا من حكومة عون، ظلّ عون يعتبر نفسه ممثلاً المسيحيين والمسلمين على حدّ سواء.

أما في الجهة الغربية من بيروت، فأعاد الرئيس سليم الحص إحياء حكومته بعد أن كان استقال وعاد عن استقالته واستقال الوزير عبد الله

الراسي وعاد عن استقالته، وكلّ ذلك للوقوف بوجه حكومة عون.

وبدأ الفريقان يتصارعان الشرعية وكلاهما يعلم أن لا أحد منهما شرعياً بالمعنى الكامل. إذ أصبح الأول، أي عون، حكومة أمر واقع تدعمها قوى الجيش المسلحة، والآخر، أي حكومة الرئيس الحص، حكومة ظلّ للوجود السوري الذي يدعمها ويحميها.

هذا الوضع خاله البعض أنّه سيؤدّي إلى انفجار محتّم، لكن الإرادة الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة حاولت جاهدة استيعابه عبر تأمين كلّ فرص النجاح للحكومتين من دون تلغي الواحدة الأخرى. وذلك من خلال عدّة إشارات أهمّها الاعتراف الواقعي بالحكومتين وعدم الاعتراف الرسمي بالاثنين والضغط على المصرف المركزي لتأمين الاعتمادات المالية للحكومتين مناصفة.

دولياً، كان في ذلك الوقت حكومتان في لبنان تعاملت معهما الدول على قدر بعيد من المساواة. أما إقليمياً فكان الوضع مختلفاً، إذ اعترفت سوريا بحكومة الرئيس الحص واعتبرت حكومة عون غير شرعية بخلاف العراق الذي اعترف بشرعية حكومة العماد عون واعتبر الرئيس الحص غير شرعي. وهكذا بدت الحكومتان اللبنانيتان أداة لصراع إقليمي ما لبث أن تطوّر إلى تدخّل دولي.

هذا التوازن الداخلي الذي أرادته القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لم تقابله الإرادة نفسها في الداخل، بخاصةٍ من جهة العماد عون الذي بدا وكأنه رئيس للجمهورية انتخب في ٢٣ ايلول وليس رئيساً لحكومة انتقالية أتت بعد أن أقفلت أبواب التفاهم بين القوى الفاعلة على الساحة الداخلية والإقليمية والدولية على إمكانية تأمين استمرار

للشرعية في وطن ممزّق لم يتبقَّ له شيء من مقوّمات وجوده إلا اعتراف المجموعة الدولية بحدوده وليس اعترافها بسيادته وبحقه بتقرير مصيره.

بدأ العماد عون ورشة إصلاحية على صعيد الإدارة وعلى صعيد الجباية وتطبيق القانون وإعادة منطق الدولة بدل منطق الميليشيات وهذا أمرٌ كان قد افتقده اللبنانيون منذ زمن بعيد.لكن ذلك لم يكن كافياً لإعادة اللحمة إلى الحياة السياسية وإيجاد حد أدنى من التفاهم مع الطرف الآخر ومع سوريا صاحبة القرار الأول والأخير.

لكن الحوار مع سوريا كانت أمامه عقبة أساسية هي رئاسة الجمهورية: العماد عون يريدها مدخلاً لحل شامل للأزمة اللبنانية، وسوريا تريدها مفتاحاً لمشروع حلّ هذه الأزمة وفق منحىً يؤمن لها سيطرتها الدائمة على لبنان. هذه كانت نقطة الخلاف الرئيسية التي لم يستطع العماد عون إيجاد حلّ لها.

في المقابل، دخل العراق والفلسطينيون على الخط، وبدأوا بدعم عون بالسلاح وبالتدريبات العسكرية، بينما المساعدات العسكرية كانت تأتي عن طريق القوات اللبنانية وكان الجيش اللبناني يتقاسم مع القوات المساعدات. فغدت المنطقة الشرقية ملأى بالسلاح الثقيل والذي بدأ يعطيها تفوّقاً عسكرياً على باقي الأطراف العسكرية الأخرى، إذا ما استثنينا القوات السورية.

حاول الرئيس صدام حسين الضغط على سوريا من خلال مؤتمر القمّة الذي عُقد في ذلك الوقت بحيث حاول إخراج لبنان من دائرة السيطرة السورية والتفرّد السوري بالأزمة اللبنانية لكنه واجه، رغم قوّته (أي صدام حسين) ورغم أحقّية مطلبه، تحفظاً عربياً على موقفه أظهر

بصورة واضحة مدى سيطرة سوريا على الورقة اللبنانية ومدى هامشية التأثير العربي في هذا الإطار.

لكن القراءة للوضع الدولي والإقليمي عند العماد عون لم تكن ترى ذلك، فظنّ البعض من مستشاريه أنه من الممكن إحراج الأطراف واجبارها على أخذ مواقف لا تجرؤ على اتخاذها في الظروف العادية.

أدّى الضغط العراقي على البلدان العربية إلى تأليف لجنة سداسية مؤلّفة برئاسة الكويت لمحاولة إيجاد نقطة التقاء بين الحكومتين اللبنانيتين. فعُقد اللقاء في تونس، ولكن كالعادة كان التأثير السوري لافتاً عبر منع الرئيس الحص من الاجتماع بالعماد عون وعبر وضع شروط على العماد عون، وبالتالي الرفض المطلق للتعاون معه أكان ذلك في إطار حكومة الأمر الواقع التي يترأسها أم عبر القبول بدور له في انتخابات الرئاسة.

أصدرت اللجنة بداية تقريراً مؤيداً للخط السيادي الذي كان يمثله العماد عون ومنتقداً ولو بصورة خجولة السياسة السورية في لبنان.

اعتبر هذا التقرير انتصاراً للعماد عون ولخطته ولكنه ظهر واضحاً أن الولايات المتحدة لم تؤيد هذا التقرير بصورة واضحة كما كان يأمل منها اللبنانيون عموماً والمسيحيون خصوصاً.

ادى هذا الموقف للولايات المتحدة الى توسيع اللجنة وتعديل تقريرها مما افرغه من مضمونه وولّد نقمة في المجتمع المسيحي على اميركا وسياستها في لبنان لا تزال حتى يومنا هذا.

الرفض السوري للعماد عون كان ظاهراً في البداية عبر رفض حكومته واستقالة الوزراء المسلمين منها أو عدم انضمامهم إليها، وعبر

محاولة منع وصول رواتب العسكريين القاطنين في المنطقة الشرقية من مصرف لبنان الموجود في المنطقة الغربية، ثمّ عبر عدم تسهيل فتح المعابر بين البيروتين الذي كان يحاول العماد عون فتحها لتسجيلها في خانة إنجازاته ولإظهار نفسه كطرف مقبول من كلّ الأطراف، وكذلك عبر عدم التجاوب مع محاولته إقفال كل المرافئ غير الشرعية.

لم تكن محاولات العماد ميشال عون الضغط على القوات اللبنانية كافية لإظهار حسن نيّته تجاه سوريا. فقابلتها بعدم مبالاة وإصرار على عدم التعاون معه. وكان هدفها انتخابات رئاسية ووصول رئيس للجمهورية موالٍ لها وليس رئيساً للجمهورية عنده قاعدة شعبية وقوّة عسكرية يصادقها أو يعاديها حسب مصالحه السياسية، بل رئيس مجرد من كل هذا.

إن معركة رئاسة الجمهورية مضرّة بلبنان بالظروف العادية ومضرّة بمصالح الطائفة المارونية خاصة، فكيف بنا بمعركة رئاسة جمهورية امتدّت إلى أكثر من سنتين وفي ظروف دولية قاسية.

عاد العماد عون من تونس فحاول تطويع القوات اللبنانية بمعركة دامت يومين أظهرت حزمه في التعامل، لكن من دون القضاء عليها. وكان الهدف إبداء استعداده لفرض سلطة الدولة على الجميع وبدءاً بالمنطقة الشرقية في محاولة لاستدراج تأييد عربي خليجي بدرجة أولى وإظهار جدّيته أمام سوريا والعالم.

لكن كلّ هذه الأعمال وعرض القوّة ما كان إلا ليزيد الحذر السوري، لا سيما إنّه طوال كلّ هذه المدّة لم ينفك عن تحسين علاقته

بالعراق عبر زيارات قام بها الوزير عصام ابو جمرة لبغداد أو من الحضور الفاعل للسفارة العراقية في الحازمية في المنطقة الشرقية.

قضية إقفال المرافئ غير الشرعية في المنطقة، فبدأها العماد عون لتحجيم القوات مالياً وكما قلنا لإظهار قوّته وجدّيته أمام العرب وسوريا. لكن نقطة الضعف في خطته تمثلت في عدم قدرته على إقفال المرافئ غير الشرعية في الشطر الغربي. القوات اللبنانية وافقت على ذلك ودفعته بذكاء للتصادم مع السوريين عبر التجاوب مع طلب إقفال المرافئ في منطقة سيطرتها.

لم يقبل السوريون بإعطاء العماد عون هذه الهدية، بل على العكس سنحت لهم فرصة أولى لإفشاله وإظهار عدم قدرته على توحيد الشعب. فرفضت الميليشات في بيروت الغربية إقفال المرافئ مما دفع العماد عون إلى الأمام عبر إعلانه الحصار على المرافئ غير الشرعية، فاعتبرت الميليشيات المتحالفة مع سوريا الإجراء بمثابة إعلان حرب، فارتدّ هذا الحصار إلى حصار سوري على المنطقة الشرقية.

قابل حادث الأونسكو أي قصف عشوائي للمدنيين في الشطر الغربي من بيروت قصف لوزارة الدفاع ولمكتب العماد عون في الوزارة. مما حمله على أخذ خطوة أخرى إلى الأمام، إذ أعلن في ١٤ آذار حرب تحرير على سوريا قائلاً بالحرف الواحد "لقد حرّرنا إرادتنا فعلينا منذ الآن تحرير أرضنا".

إعلان حرب التحرير كان تعبيراً صريحاً عن اليأس من سوريا فكان محاولة واضحة لتدويل أو تعريب الأزمة اللبنانية، وكذلك محاولة لإخراج الورقة اللبنانية من يد سوريا.

لكن السؤال كان اذا التوقيت صحيحاً لعملية كهذه؟ وهل كانت المنطقة الشرقية محضّرة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لهذه المحاولة؟ الأحداث التي توالت بعد ذلك أظهرت عكس ذلك . فماذا حصل؟

دخل العماد عون في حرب التحرير وبدأت القذائف تنهمر على المنطقة الشرقية. وتنفّست القوات اللبنانية الصعداء، إذ إن المفاوضات معها في شأن تحجيم دورها قد توقّفت بانتظار نتائج حرب التحرير التي كانت، من وجهة نظر العماد عون، ستؤدّي إلى وضع يد عربية ودولية على الورقة اللبنانية. لكن وضع اليد هذه التي بدأت مع تأليف اللجنة السداسية، تعثّرت في ظل تحفظ أميركي على تدخّل الدول العربية بصورة حازمة.

إذ إن الدور الذي رأته واشنطن للدول العربية هو دور وساطة وتهدئة بين العماد عون والمسيحيين بصورة إجمالية، من جهة، وسوريا وحلفائها من جهة ثانية.

فالدول العربية تعلم أن قوّة سوريا العسكرية والسياسية في لبنان لا يمكن قهرها، وأن أي حلّ لن يكتب له النجاح إذا لم توافق سوريا عليه، وبالتالي إن لم يؤمّن مصالحها الاستراتيجية في لبنان.

أما الطرف الرئيسي الذي كان بإمكانه الضغط على سوريا بصورة فعلية فهي الولايات المتحدة التي اتخذت مواقف واضحة من حرب التحرير ومن نفوذ سوريا في لبنان أقله من خلال انتخابات رئاسة الجمهورية وزيارات مورفي لدمشق.فبدا واضحاً التنسيق السوري-الأميركي في الموضوع اللبناني وأيضاً في الموضوع الإقليمي الذي سيظهر فيما بعد إبان حرب الخليج التي كانت الولايات المتحدة تحضّر لها وكانت القيادات اللبنانية غافلة عنها .

أما في ما خصّ حرب التحرير وما كان يؤمل أن تؤدّي إليه فقد حصل بالفعل في النهاية، إذ إن المبادرات العربية والدولية أدّت إلى انعقاد مؤتمر الطائف حيث اجتمع النواب اللبنانيون لصياغة مشروع اتفاق وطني يكون مدخلاً لإنهاء الحرب.

فالحرب، بعد أكثر من خمسة عشر عاماً، لم يكن بالإمكان إنهاؤها إلا بطريقتين: الأولى من خلال انتصار عسكري لفريق على آخر، فيفرض شروطه، والثانية عبر اتفاق سياسي بين الأطراف المتنازعة.

لكن في الحالتين كانت هناك معضلة الوجود السوري وكيفية التعاطي معه. فالجانب المسيحي كان يطالب بتحييد النفوذ السوري عن الصراع الداخلي، ومن ثمّ الاتفاق على دستور جديد للوطن. فتحييد الوجود السوري في رأيه يعيد التوازن الداخلي، ويجعل المفاوضات على الدستور الجديد متوازنة ومتكافئة.

أما الطرف المسلم، فكان يصرّ على صياغة الدستور الجديد قبل البحث بالوجود السوري، لأنه لم يكن يضمن قبول الفريق المسيحي بالتنازل عن امتيازاته إذا ما خفّ الضغط العسكري والسياسي عليه. وشكل هذا اعادة لموقف كمال جنبلاط عام ١٩٧٦ عندما اختلف مع الرئيس الأسد حول إيقاف الهجوم العسكري الذي كان جنبلاط قد شنّه على المناطق المسيحية.بمؤازرة القوات الفلسطينية.

أمام هذين الخيارين، أي انسحاب سوري ثمّ الاتفاق الداخلي أو الاتفاق الداخلي ثمّ الانسحاب السوري، غلب رأي ثالث هو اتفاق داخلي يدخل ضمنه اتفاق على انسحاب سوري عسكري، وبالتالي انسحاب سوري سياسي، شرط أن ينصّ الاتفاق الجديد – الذي سيصبح

الدستور اللبناني فيما بعد - على علاقات مميّزة بين لبنان وسوريا يؤمّن للأخيرة مصالحها الاستراتيجية في لبنان.

وجهة النظر هذه، تبنّاها نظرياً الأميركيون والسعوديون كطرفين دولي وإقليمي. وداخلياً اضطر إلى القبول بها البطريرك الماروني نصر الله صفير الذي لم يرَ متوافراً أمامه أي حلّ آخر، وبخاصةٍ أن حرب التحرير كانت قد أضعفت المناطق المسيحية وأن الجبهة الداخلية المسيحية أصبحت متزعزعة وتنبئ بعظائم الأمور.

لم يكن البطريرك وحيداً في هذا الموضوع، إذ إن دوائر الفاتيكان كانت على اتصال مستمرّ معه، وتؤمّن له المعلومات الدولية اللازمة لوضوح الرؤيا عنده.

ذهب النواب إلى الطائف وخرجوا بحلّ: دستور جديد. لكن هذا الحلّ كان فيه ثغرتان هما:

- أولاً ضبابية التعاطي مع الوجود العسكري السوري وكيفية إنهائه وبالتالي إنهاء النفوذ السوري السياسي في لبنان.

- ثانياً الاتفاق على رئيس للجمهورية.

خرج النواب اللبنانيون من الطائف متّفقين على دستور جديد وعلى رئيس الجمهورية العتيد الذي كان المرحوم رينيه معوض، بينما خرج المسيحيون من الطائف منقسمين إلى عدّة فئات: مسيحيو الشمال المتحالفون مع سوريا مؤيّدون للطائف، وعلى رأسهم الرئيس سليمان فرنجية والرئيس معوض وفعاليات أخرى، مسيحيو المنطقة الشرقية المنقسمون بين مؤيّدين للعماد عون وحلفائه الذين عارضوا الاتفاق بشدّة

للسببين اللذين ذكرناهما أعلاه، والقوات اللبنانية المؤيّدة لأي شيء ينهي حالة العماد عون.

ثمّ البطريرك صفير والنواب المسيحيون المؤيّدون للاتفاق لأنهم لم يروا أفضل منه في ظلّ توازن القوى الداخلي والإقليمي، وفي ظلّ الأوضاع الدولية، وأهمّها موقف الولايات المتحدة ونصائح الفاتيكان وفرنسا.

معارضة العماد عون للاتفاق كانت جادة واضحة وصريحة. وأعلن الرجل أنه لن يتخلّى عن منصبه وأنه سيحاول إما تفشيل الاتفاق والعودة إلى ما كان الوضع عليه قبله، وحتى قبل حرب التحرير، أو تعديل الاتفاق لأخذ مكسب للمسيحيين داخلياً أو للبنان من خلال توضيح بعض النقاط المتعلقة بالوجود السوري وفي كلتي الحالتين سيؤدّي ذلك إلى وضع مريح له.

ظن المسيحيون الذين ناصروا العماد عون في ذلك أن اتفاق الطائف يمكن إفشاله كما أُفشلت الوثيقة الدستورية في عهد الرئيس فرنجية عام ١٩٧٦ أو النقاط الأربع عشرة في عهد الرئيس سركيس أو الاتفاق الثلاثي في عهد الرئيس أمين الجميّل. لكن الوضع هذه المرّة كان مختلفاً تماماً، إذ إن اتفاق الطائف كان نتيجة اتفاق دولي إقليمي، وإرادة دولية على إنهاء الصراع في لبنان وأن العالم كان قد دخل من دون أن يعلم زمن القوّة الأحادية التي تملي قراراتها وينفّذها الآخرون من دون تردّد.

أدخل الرفض لاتفاق الطائف العماد عون بمواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة وليس مع سوريا. وهذه المواجهة أخذت منحى كَسْر العظم لعدّة أسباب أهمّها طباع العماد عون غير التسووية ومواقفه وربّما تحالفاته مع العراق الذي كان العدو المخفي للولايات المتحدة والذي سيصبح بعد أقلّ من سنة عدوها الأكبر والمعلن.

فشل اتفاق الطائف والعودة إلى ما قبل حرب التحرير وتكملة الحرب اللبنانية، كان مرفوضاً من وجهة النظر الأميركية، لأن القرار بإقفال الملف اللبناني قد اتّخذ. أما بالنسبة إلى تعديل الاتفاق لجهة تضمينه بنوداً واضحة لتقليص النفوذ السوري في لبنان، فكان يترتّب على أميركا مواجهة مع سوريا هي في غنى عنها، أقلّه في ذلك الوقت الذي تُحضّر فيه لضرب العراق وهي بحاجة لكل تأييد عربي لها.

أما في ما خصّ إسرائيل، فأميركا تريد تحييدها قدر الإمكان عن أي مواجهة مع أي طرف عربي وإسلامي، قبل توجيه ضربتها للعراق وهي ليست في وارد تحجيم النفوذ السوري في لبنان بأي ثمن.

من هنا كان على أميركا اختيار الحلّ الأقلّ كلفة وهو التخلّص من العماد عون بالحسنى إذا أمكن، أو بأقلّ كلفة عسكرية إذا اقتضى الأمر.

عملت الولايات المتحدة على تأزيم الوضع الداخلي ضمن المنطقة الشرقية من خلال حثّ القوات اللبنانية على التخلّص من العماد عون. وكذلك بدأت حصاراً سياسياً ودبلوماسياً عليه، إذ اعترفت بشرعية الرئيس معوض، ومن ثمّ بالرئيس الهراوي وحضّت جميع حلفائها على ذلك فوقع العماد عون في عزلة.

أما القوات اللبنانية فكان تفكيرها مشابهاً للعماد عون في المبدأ، ومختلفاً في الاستراتيجية والتكتيك.

فالعماد عون كان مجبراً على رفض الاتفاق لأن قبوله على الشكل الذي أتى فيه سيؤدّي إلى فقدان السيادة الوطنية و إلى إخلال في التوازنات الداخلية و هذا ما حصل فعلاً.

أما القوات، فكانت استراتيجيتها تنصّ على قبول الاتفاق في مرحلة أولى وذلك للتخلّص من العماد عون، ومن ثمّ الانقضاض عليه في مرحلة ثانية كما فعلت مع الاتفاق الثلاثي.

أخطأ كل من العماد عون وسمير جعجع لأن الأمور لم تعد محلّيّة كما كانت، بل أصبحت اللعبة مختلفة وكبيرة و لم يعد باستطاعتهما التأثير في مجريات الأحداث كما في السابق، لأن اللاعبين الكبار ومصالحهم أصبحوا داخل اللعبة؛ مما يوجب أخذ هذا بعين الاعتبار.

حاول سمير جعجع المناورة، فلم يعطِ ردّاً واضحاً عن تأييده أو عدمه للطائف وعندما يُسأل عن ذلك كان يجيب : "هل تُسأل القوات عن موقفها من الطائف؟". وعلى السائل أن يفهم هل الجواب نعم أم كلا حتى أننا الى اليوم لا نعلم ما هو الجواب الحقيقي.

لكن ما كان واضحاً من سمير جعجع هو عدم مساندته العماد عون في رفضه أو في طريقة رفضه للاتفاق. فكان يرى أن يتنحى العماد عون عن رئاسة الوزراء، ويعترف برئيس الجمهورية ودخول الحكومة. كلّ هذا بهدف التخلّص منه ومن أعوانه الضبّاط.

زاد هذا الموقف المبهم لسمير جعجع الإحتقان في المنطقة الشرقية إلى أن انفجر الوضع بصورة مأساوية في آخر شهر كانون الثاني عام ١٩٩٠. وأدّى الصراع العسكري إلى تقسيم المنطقة الشرقية إلى منطقتي نفوذ متداخلة من دون أن يتمكن أي طرف من حسم الصراع عسكرياً. وبالتالي أصبحت المنطقة الشرقية في أضعف موقع وموقف منذ اندلاع الحرب عام ١٩٧٥ أكان ذلك عسكرياً أم سياسياً أم اقتصادياً أم جغرافياً أم ديموغرافياً.

والأكثـــر من ذلك لم يكن في الأفق أي حلّ لعلاج هذا المـــريض الذي أصبح يدعى المنطقة الشـــرقية فأصبح أهل المريض يفتّشـــون عمن يطلق عليه رصاصة الرحمة لإنهاء عذاباته عوض محاولة إيجاد حلّ لشفائه. إذ استعصى الحل على كلّ لجان المصالحة التي شكّلت من شباط ١٩٩٠ حتى أيلول ١٩٩٠.

ما هي الخيارات التي كانت أمام سمير جعجع في تلك المرحلة؟

كانت أمامه خيارات ثلاثة. إما السير مع الطائف وإما السير مع عون، وإما الانسحاب من اللعبة، وكان الخيار الأخير ربما هو الأفضـــل للمنطقة الشرقية ومستقبل الدور المسيحي. الســـير مع عون بعد حرب إلغاء أصبح مســـتحيلاً لأن سمير جعجع علم أن عون قد انتهى وأن وقوفه معه سينهيه معه. وفي حال لم يتمّ ذلك أو حصـــلت معجزة ما، فإن عون سيرتدّ عليه عندما يقوى ساعده، لذلك لم يكن أمامه من خيار إلا ترك عون لمصيره.

حاول جعجع المراوغة كما أشرنا إلا أن السوريين لم يقبلوا إلا بإعلان موافقته الصريحة على الطائف قبل أن يباشروا بالتخلّص من العماد ميشال عون وكان ذلك أواخر أيلول وأوائل تشرين الأول عام ١٩٩٠. مشـــى جعجع في اتفاق الطائف بانتظار أيام أفضل.

أما عون فكان دائماً يقول علانية إن نهايته ســـتتبعها لا محالة نهاية جعجع وكان محقاً.

مرحلة العماد عون تنقسم إلى مرحلتين أساسيتين:

-في السنة الأولى كانت هناك ما يسمى حرب التحرير.

-في الســـنة الثانية كانت مرحلة إفشـــال اتفاق الطائف أو إدخال تعديلات عليه.

في بداية السنة الأولى حاول العماد ميشال عون جاهداً مع سوريا فتح باب حوار لكنه جُوبِه برفضٍ مطلق. فكلما كان يحاول فتح ثغـــرة في جدار العلاقات بين سوريا و المنطقة الشرقية كانت سوريا تســـتخف بذلك عبر كشف قنوات الاتصال علنية عبر الصحف و تحويل هدف الحوار من محاولة لإيجاد حل للأزمة إلى تقرّب شخصي بهدف الوصول إلى رئاسة الجمهورية.

في الأشهر الأولى باءت محاولاته بالفشـــل إذ أصبح هدف سوريا إما تأمين وصول رئيس للجمهورية موالٍ لها أو أقلّه نقل الســـلطة إلى حكومة الرئيس الحص التي هي بالفعل حكومةٌ ظل سوريا و ذلك دون أي اكتراث للحالة الشعبية في المنطقة الشـــرقية. أمام هذا الوضع الذي استمر عدة أشهر أي من تشرين الأول ١٩٨٨ إلى كانون الثاني ١٩٨٩ حاول العماد ميشال عون تعريب القضـــــية اللبنانية في مرحلة أولى أي نزع أحادية سوريا في التعاطي مع الأزمة اللبنانية.

إن محاولته هذه كشفت أوراق مســـتورة أقلّه على العامة من اللبنانيين وهي عجز سائر البلدان العربية على فرض أي حلول على ســـوريا ولبنان وكذلك كشفت بصـــورة جليّة و واضحة لا تقبل اللبس و الشـــك عمق التحالف الأميركي السوري الإسرائيلي أقلّه في الملف اللبناني.

بالرغم من انقســـام اللبنانيين حول حرب التحرير فلا شك أنها دفعت بالأزمة اللبنانية إلى الأمام. فمنهم من قال أنه لولاها لما حصـــل الطائف "و ذلك من وجهة نظر أن الطائف ســـــيء" و آخرون قالوا إن لولا حرب التحرير لاســـتمرت الحرب اللبنانية إلى يومنا هذا دون حل ولكان المجتمع اللبناني تفكك أكثر وأول ضحاياه المكوّن المسيحي الذي كان محصوراً بين كفرشيما والمدفون والهجرة تأكل شبابه بوتيرة مخيفة.

إن المجتمع اللبناني الحر كان قد سئِم أزمة وحرباً طالت ١٥ عاماً ولم يكن في ذلك الوقت أي حل في الأفق فلهذا السبب ربما كسب العماد ميشال عون التأييد الشعبي الكبير نظراً لمقاربته المختلفة للأزمة ونظراً لكشفه الأقنعة المخبأة أقلّه على عامة الشعب.

أما السنة الثانية لتسلّمه رئاسة الحكومة الانتقالية فكانت متّسمة بمعارضة اتفاق الطائف أو أقلّه طلب تعديله بعض الشيء.

هنا أيضاً رأى الشعب اللبناني أن اتفاق الطائف أصبح "كمخايل الضاهر أو الفوضى " أي إما القبول بالطائف كما هو أو الحرب على من يرفضه وإلغاؤه، أي إما التسليم بالانتداب السوري على لبنان أو الموت. هذا أيضاً ما رفضه اللبنانيون والمسيحيون بشكل خاص.

فعلى سبيل المثال طالب العماد عون بأن يكون حدود الانسحاب السوري المفترض بعد سنتين من تطبيق اتفاق الطائف نحو البقاع بنقطة ظهر البيدر بدلاً من المديرج فرُفض طلبه.

وكذلك طالب ببعض الإيضاحات حول نقاط مبهمة كذلك قوبِل بالرفض.

إن سبب فشل المسيحيين في تعديل اتفاق الطائف أو الإتيان باتفاق أفضل لهم وللبنان هو تشرزمهم وهذا لا يتحمل العماد ميشال عون وحده مسؤوليته، إنما يشاركه بالمسؤولية باقي الأطراف التي كان لها استقلالية القرار من سمير جعجع إلى البطريرك صفير.

فبدلاً من أخذ موقف موحّد من هذا الاتفاق بغية تحسينه لصالح اللبنانيين عموماً فقد طغى التعنّت والشخصانية على المصلحة الوطنية.

فأصبح أي تعديل بسيط لاتفاق الطائف بالنسبة إلى سمير جعجع هو انتصار للعماد ميشال عون على حسابه حتى لو كان ذلك لصالح المسيحيين.

هنا انتفى الحس الوطني وأصبح الحس الإلغائي هو الطاغي ومن هنا سميّت حرب جعجع – عون حرب الإلغاء. و لكن حتى اليوم لا نعلم من كان يريد إلغاء الآخر.

في نهاية المطاف، طلب الأميركيون من الرئيس الأسد إنهاء "تمرّد" العماد ميشال عون والدخول إلى المنطقة الشرقية "وأوكلوا إلى سوريا مساعدة الشرعية على بسط سيادتها وإعادة توحيد الجيش" إلى ما هنالك من عبارات وتسميات اختزلها بعض اللبنانيين بالقول : انتدبت أميركا سوريا على لبنان وانتهت مغامرة فخر الدين وبشير الشهابي والمتصرّفية ولبنان الحويك الكبير ولبنان بشارة الخوري المستقلّ ولبنان فؤاد شهاب العصري.

دخل السوريون المناطق الشرقية والقصر الجمهوري ووزارة الدفاع في اليرزة في صباح السبت ١٣ تشرين الأول عام ١٩٩٠.

الخاتمة

في نهاية هذه الأحداث التي تمّ سردها يمكن أن نستخلص شيئاً مهمّاً هو أن لحرب لبنان أسباباً لبنانية محضة، لكنّها لم تكن كافية لإشعال نار حرب ضروس دامت خمسة عشر عاماً، واعتبرت من أقذر حروب القرن العشرين.

نقول ذلك لأن ارتباط لبنان بمحيطه كبير جدّاً حتى يمكننا أن نقول إنّ تأثير المعطيات الإقليمية في لبنان أكبر بكثير مما يجب، وقد أظهرت الأحداث أنّ ذلك لم يكن دائماً لمصلحة لبنان. كما وأن اللبنانيين لم يستطيعوا أن يحيّدوا بلدهم عن سلبيات التأثيرات الإقليمية.

المجتمع اللبناني يتّجه من دون أي شك إلى الوعي الوطني الذي كان يفتقده عند تأسيس دولة لبنان الكبير. واللبنانيون على اختلاف انتماءاتهم مؤمنون اليوم بأنّ بلدهم يحمل رسالة خاصة به، مختلفة عن سائر جيرانه، بما فيه الكفاية لتعطيهم شخصية مميّزة تجعلهم يستحقّون وطناً خاصاً بهم.

إن ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠ هو نهاية حقبة هامة من تاريخ لبنان المعاصر. لبنان الكيان الذي بدأ عام ١٩٢٠، وكان أكثر من حدود جغرافية، بل فكرة راودت الآباء المؤسسين الذين ابتدأوا منذ العام ١٨٦٠ يبحثون عن وطن يجسّد طموح أبنائه، يتلاءم مع طريقة عيشهم وتطورهم الفكري والثقافي.

وقد نما هذا التطور الفكري والثقافي في ظل الإرساليات الأجنبية ومع الهجرة الكثيفة نحو الغرب ومع تفاعلها مع المجتمع المقيم.

لكن أهمية لبنان الذي تجسّد كيانه بالحدود الجغرافية للبنان الكبير أي / ١٠٤٥٢ كلم٢ / تكمن في إطاره الفكري الذي هو أوسع بكثير من مساحته الجغرافية ليشمل سائر المشرق. أوليست بطريركية الموارنة هي بطريركية لبنان (أنطاكية الجديدة) وسائر المشرق؟ فالآباء المؤسسون كان طموحهم سائر المشرق، ليس بأنجلته، بل بلبننته فكرياً وحضارياً وبحمل القيم الإنسانية والاجتماعية إليه، وعلى رأسها الحرية والديمقراطية والحداثة والفكر المنفتح المبني على العلم والعقل، وليس على الوحي والإيحاء.

إن تكوين لبنان لم يكن بفعل انعزال، كما يحلو للبعض أن ينعته تجنّياً، بل كان وعاءاً اختبارياً لتثبيت هذا الفكر الرائد ومن ثم نشره في جميع أنحاء هذا المشرق.

إن هذا هو صميم الدور المسيحي اللبناني في المشرق الذي كان الموارنة من أهم روّاده، وقد انضم إليهم نخبة من جميع الطوائف، لكن هذا الدور المفترض أُصيب بانتكاسات عدة منها ما يحمل مسؤوليته اللبنانيون ومنها ما تحمل مسؤوليته عوامل خارجية إقليمية ودولية، وأهمها نشوء دولة إسرائيل التي لم تحتل فقط قسماً من المشرق، بل احتلت الفكر في هذه الرقعة وحوّلته نحو العنصرية الدينية، بل المذهبية وفرضت تصحّراً في العقل امتد إلى الثقافة والسياسة والاقتصاد. بدأت بفرض ديكتاتوريات وأنظمة مستبدة وتسطيح فكري واجتماعي، ثم سعت لاستبدالها بأصوليات دينية متناحرة مدمّرة لما بقي من قيم.

ماذا بقي اليوم من لبنان ١٩٤٣ ومن ثقافته؟ ماذا بقي من لبنان ١٩٦٤ ودولته؟ لا بل، قل ماذا بقي من سورية والعراق، وحتى مصر.

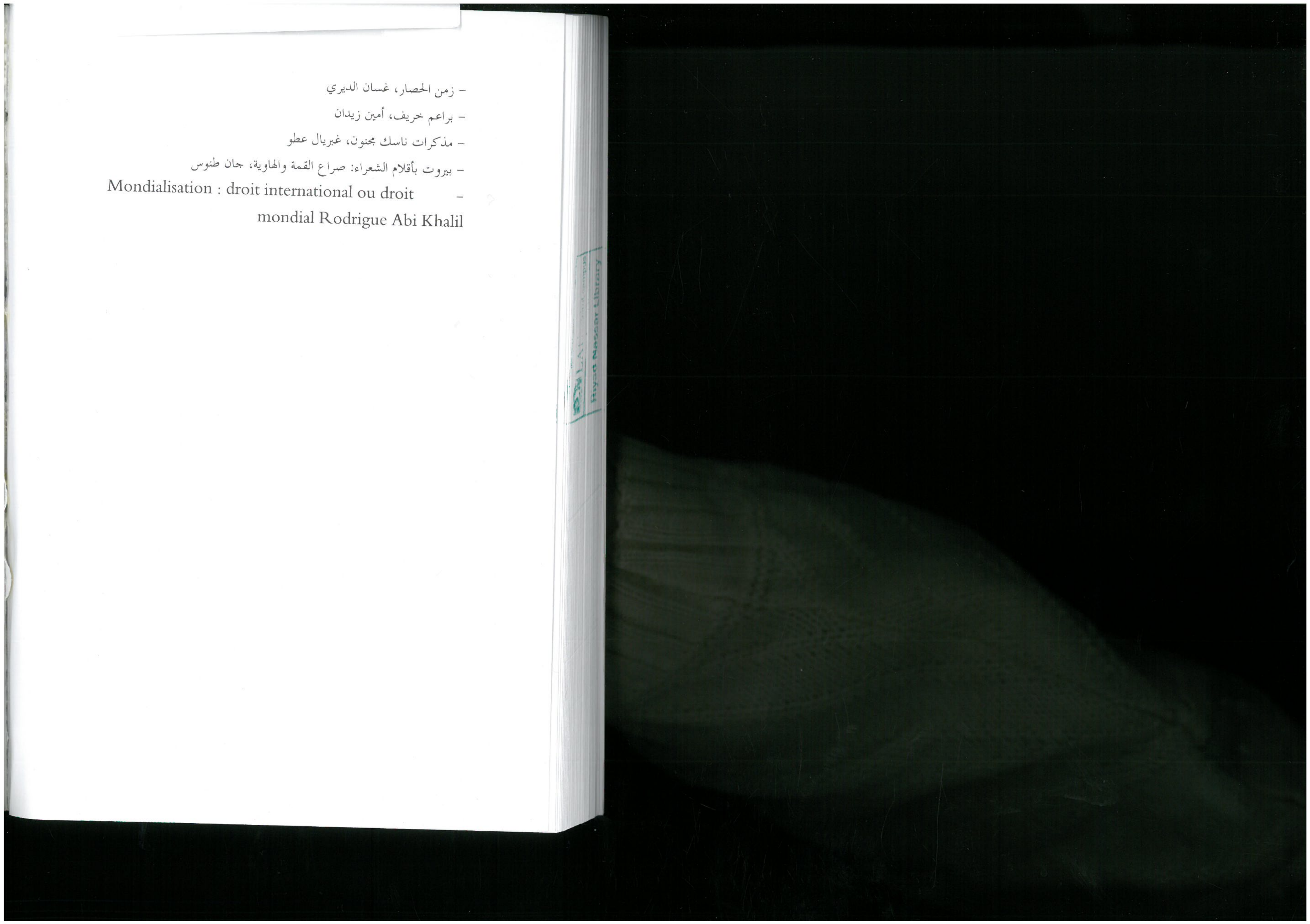
إن الحلم اللبناني لا شك انتهى مرحلياً عام ١٩٩٠، لكن الأمل بغد أفضل لا يزال موجوداً طالما أن التطور هو محرّك الإنسانية رغم الكبوات.

إن ما يحدث اليوم في محيطنا هو حافز أكبر لجميع اللبنانيين من كل الطوائف المؤمنين بالحداثة والعلم والفكر المنفتح إلى أن يوحّدوا جهودهم للحفاظ على ما تبقّى والنهوض به لتثبيت فكرة دولة ١٩٢٠، ومن ثم الانطلاق به نحو سائر المشرق. إنه دور لبنان الأصلي، إنه الحلم اللبناني.

فهرس الكتاب

لائحة منشورات ٢٠١٤

- رؤية وخريطة طريق، انطوان نجم
- انابيب حمراء لماذا سوريا؟ ولماذا الآن؟، انطوان مرعب
- المقامات الصوفية في شعر ربيعة ابي فاضل، ناتالي الخوري غريب
- الخواجة (طبعة ثالثة)، محمد طعان
- تلة الملاح، جان هاشم
- لبنان الموارنة الى اين؟، اباتي بولس نعمان
- لبنان بين الطوائف (١٩٢٠- ١٩٩٠)، ارمان عساف
- التوافقية وادارة التعددية اللبنانية
- اقتراض الشعر لا قرضه، هاني فحص
- المواطنة والدولة المدنية في الفكر الإسلامي المعاصر، محمد زيدان
- القوات اللبنانية، بروز المقاومة المسيحية وتطورها، نادر مومنه
- جمهورية خارج الكهف، غسان حاصباني
- كمال جنبلاط وميخائيل نعيمة، شاعران في معراج التصوّف ناتالي الخوري غريب
- للجبل عندنا خمسة فصول، ماري القصيفي
- رجل ضد الله، سمير زكي
- سر المئة عام، شبل عيسى الخوري
- توهّج البصيرة بغياب البصر، نضال الأميوني دكاش
- زمن الحصار، غسان الديري



- زمن الحصار، غسان الديري
- براعم خريف، أمين زيدان
- مذكرات ناسك مجنون، غبريال عطو
- بيروت بأقلام الشعراء: صراع القمة والهاوية، جان طنوس
- Mondialisation : droit international ou droit mondial Rodrigue Abi Khalil

إنها قراءة مواطن مسؤول، ملتزم قضية شعبه من غير أن يتبوأ مسؤولية سياسية مباشرة، للأحداث السياسية المرافقة لولادة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ ولمختلف المحطات الأساسية من تاريخ لبنان المعاصر. تفلّت فيها الكاتب من اعتبارات ومقتضيات ورقابات عديدة، غالبًا ما تكبح اقتناعات راسخة وكامنة، ولكنها مؤثّرة على سلوك القيادات السياسية والكوادر الاجتماعية اللبنانية من مختلف الطوائف. فنجح بذلك في أن يفسّر الكثير من المسائل غير المفهومة في سلوكيات القوى السياسية أو، في الواقع، العقدَ الاجتماعية المتحكّمة بالذهنيات والخلفيات.

هذا الكتاب حصيلة وخلاصة أبحاث ومقابلات مع سياسيين شغلوا مناصب مهمة ومتابعة شغوفة للمهندس آرمان عسّاف، مدير شركة constratec للتعهدات الذي عاش الأحداث اللبنانية بكامل فصولها في لبنان. إنه تأريخ لحوادث خمسين عامًا نسي أو تناسى العديد من اللاعبين السياسيين معظم عناصرها.

